الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الأربعاء

1430/11/23هـ الموافق 2009/11/11 م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	12
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	17
حقوق الإنسان في العالم	91

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

رئيس الجمعية:

بحث 17 ألف قضية أمام حقوق الإنسان وتنظيم زواج القاصرات قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1430/11/17 هـ 05 نوفمبر 2009 م العدد : 3063
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091105/Con20091105313645.htm

أحمد الحذيفي ـ الر ياض

أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجمعية بحثت نحو 17 ألف قضية حقوقية تنوعت بين قضايا السجون واستغلال ومخالفة للأنظمة وغيرها.

وأعلن القحطاني في لقاء مفتوح عقده أمس الأول في ثلوثية الدكتور محمد المشوح في الرياض، بحضور أعضاء الجمعية عن قرب صدور قرار ينظم زواج القاصرات، تراعي بنوده جميع الجوانب المتعلقة بالقاصرة مثل النواحي النفسية والاجتماعية والجسدية ونضج القاصر واستعدادها للزواج.

ووصف الدكتور القحطاني عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بأنه عهد انفتاح داخلي وخارجي والتقرير الذي صدر عن الجمعية أخيرا دليل على ذلك.

وأشار إلى أن جمعية حقوق الإنسان طالبت بتغيير نظام الشورى، بحيث يتمكن من استجواب الوزراء، متطرقا إلى أن الجمعية تتابع السجناء في سوريا ولبنان والعراق وجوانتانامو.

وشدد رئيس جمعية حقوق الإنسان على وقوف الجمعية بشكل مستمر وواضح مع حقوق المواطنة الصحية، معتبرا أن وضع المملكة فيما يتعلق بمرض انفلونزا الخنازير طبيعي، غير أنه لم يتردد في وصفه بأنه ضخم. وحول دور المرأة في جمعية حقوق الإنسان قال القحطاني إن الجمعية تضم عشر عضوات في مجلسها، بينهن نائبة رئيس الجمعية لشؤون الأسرة، مؤكدا الحضور الفعال للمرأة في الجمعية. كما نوه القحطاني بالتعديلات التي تسعى إليها الدول الغربية، مؤكدا عمل الجمعية على حماية حقوق الإنسان بالشرع، وأن الجمعية تقبل بالتعديلات التي لا تتعارض مع الدين الإسلامي الحنيف، مستشهدا على ذلك بأن الجمعية تعتبر زواج المثليين جريمة وليس حقا.

تدريب منسوبي الأمن على حماية حقوق المتهمين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1430/11/17 هـ 05 نوفمبر 2009 م العدد : 3063
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091105/Con20091105313640.htm

عبدالله المقاطي ـ ظلم

شاركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتدريب في دورة حقوق الإنسان التي نظمها الأمن العام في مدينة التدريب ولمدة أسبوع لبعض ضباط وأفراد القطاعات التابعة للأمن العام. اشتملت الدورة على التعريف بالجمعية وأهدافها واختصاصاتها وآلية العمل بها بالإضافة لبعض الأنظمة السارية التي تعنى بعمل أفراد الأمن العام، كنظام الإجراءات الجزائية وما تتضمنه من مواد تحمي حقوق المتهم في مرحلة القبض والتفتيش والمحاكمة، كما تم تسليط الضوء على بعض الاتفاقيات الدولية المنضمة لها المملكة ومنها: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل.

وتأتي هذي الدورة في ظل التعاون القائم بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمديرية العامة للأمن العام في ظل اهتمام الجانبين بالمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد الأمن العام.

وقد قام بإلقاء المحاضرات خلال أيام الدورة كل من الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية وأستاذ القانون المساعد بجامعة الملك سعود، والدكتور عبد الخالق آل عبدالحيى رئيس لجنة الرصد والمتابعة بالجمعية، والأستاذ خالد بن عبدالرحمن الفاخري المستشار القانوني والمشرف العام على الشؤون المالية والإدارية بالجمعية.

منسوبو الأمن العام يتلقون دورة في حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض لخميس 17 ذي القعدة 1430هـ - 5 نوفمبر 2009م – العدد 15109
http://www.alriyadh.com/2009/11/05/article471872.html

الرياض - هيام المفلح

شاركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتدريب في دورة حقوق الإنسان، والتي نظمها الأمن العام بمدينة التدريب على مدى أسبوع، لبعض ضباط وأفراد القطاعات التابعة للأمن العام، ألقى محاضراتها كل من الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية وأستاذ القانون المساعد بجامعة الملك سعود ، والدكتور عبد الخالق آل عبد الحي رئيس لجنة الرصد والمتابعة بالجمعية، والأستاذ خالد بن عبد الرحمن الفاخري المستشار القانوني والمشرف العام على الشؤون المالية والإدارية بالجمعية .تأتي هذه الدورة ضمن التعاون القائم بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمديرية العامة للأمن العام في ظل اهتمام الجانبين بالمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد الأمن العام .

يذكر أن محاور الدورة اشتملت على التعريف بالجمعية وأهدافها واختصاصاتها وآلية العمل بها، بالإضافة لبعض الأنظمة السارية المعنية بعمل أفراد الأمن العام "كنظام الإجراءات الجزائية وما تتضمنه من مواد تحمي حقوق المتهم في مرحلة القبض والتفتيش والمحاكمة ."كما تم تسليط الضوء على بعض الاتفاقيات الدولية التي تنضم لها المملكة منها "اتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع إشكال التميز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل."

ترقد في العناية المركزة .. وتجري ملاحقة شقيقها

فريق طبي لإنقاذ عشرينية تعرضت لعنف أسري في الطائف

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1430/11/18 هـ 06 نوفمبر 2009 م العدد : 3064
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091106/Con20091106313982.htm

عبدالهادي الربيعي ـ الطائف

تتابع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قضية فتاة عشرينية تعرضت البارحة الأولى في الطائف للاعتداء من قبل شقيقها، ما أدى إلى إصابات نقلت على إثرها إلى العناية المركزة، فيما تلاحق شرطة المحافظة بمتابعة من قسم شرطة الفيصلية الشقيق المعتدي.

وتشير المعلومات الأولية إلى أن الفتاة في الرابعة والعشرين من العمر، تسكن مع شقيقها الوصي على الأسرة بعد وفاة والدهما، وتغيب والدتها (من جنسية عربية) بعد وفاة والدها، حيث تعرضت الفتاة لضرب مبرح أدى الى إصابتها بعدة إصابات خطيرة في الرأس وتلف في الأذن وعدد من الإصابات المختلفة في أجزاء من جسدها، و تم نقلها إلى مستشفى الملك فيصل في الطائف وأدخلت العناية المركزة لمتابعة وضعها الصحي الذي وصف بالخطير.

وعلمت «عكاظ» أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ومن خلال عضو الجمعية في الطائف عادل الثبيتي، تعكف على متابعة الحالة بعد التنسيق مع جهات أمنية وطبية أدت إلى إصدار توجيهات بملاحقة الجاني وهو شقيق المعنفة الأكبر، إلى جانب تشكيل فريق طبي يتولى حاليا مراقبة وضعها الصحي والرفع بتقرير مفصل إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بعد إحالة القضية إلى الحماية الاجتماعية في الوزارة.

من جهة أخرى، فتحت شرطة الطائف تحقيقا موسعا في القضية للكشف عن ملابسات القضية، فيما تتولى الحماية الاجتماعية فتح تحقيق من نوع آخر للوقوف على وضع الأسرة الاجتماعي ومعرفة الدوافع والأسباب، وما إذا كان هناك أشقاء آخرون يتعرضون للعنف داخل الأسرة.

حقوق الإنسان بعد تفقّدها سجون منطقة مكة المكرمة :
لا شكاوى من السجناء حول تفشّي انفلونزا الخنازير

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1430/11/18 هـ 06 نوفمبر 2009 م العدد : 3064
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091106/Con20091106313983.htm

عبد الله المقاطي ـ ظلم

أبلغ «عكـاظ» المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، أن فرع الجمعية لم يرصد أية شكاوي من السجناء في سجون منطقة مكة المكرمة التي تشمل سجون جدة، مكة، الطائف، والمحافظات التابعة لها، حول ظهور حالات مصابة بانفلونزا الخنازير جراء التكدس، مشيرا إلى أن الفرع تفقد هذه السجون ولم يرصد أية شكاوى من السجناء حول هذا الموضوع، مؤكدا أن الجمعية تولي الأوضاع الصحية للسجناء اهتماما كبيرا ليس على صعيد انفلونزا الخنازير وحده، بل على كافة الأمراض ومنها الدرن، حيث يتابع فرع الجمعية في المنطقة هذه الأوضاع ويجري الرفع عن أية ملاحظات يتم رصدها.

وعن زيارة وفد الجمعية لسجن الطائف خلال الأسبوع المنقضي، أكد الشريف أن وفد الجمعية رصد السلبيات والإيجابيات في تقرير تتم دراسته ورفعه للجهات المختصة، مشيدا في السياق نفسه بسجن الطائف «يعتبر من أفضل سجون منطقة مكة المكرمة، وأقلها نسبة في تسجيل الملاحظات بفضل تعامل إدارة السجن وتعاونها»، وأضاف أن «الزيارة الأخيرة لوفد الجمعية كشفت تحسنا كبيرا في الخدمات عن الزيارة السابقة حيث تم التعامل مع الملاحظات السابقة».

وعن الملاحظات التي تم تسجيلها قال: غالبيتها ملاحظات مشتركة ومنها قضايا سجناء الحق الخاص وغيرها من الملاحظات العامة المشتركة.

موقوف في الترحيل: أنا سعودي

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/11/21 هـ 09 نوفمبر 2009 م العدد : 3067
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091109/Con20091109314529.htm

«عكاظ» ـ جدة

تنظر هيئة التحقيق والادعاء العام وفرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مكة المكرمة قضية موقوف في ترحيل جوازات جدة منذ ثلاثة أشهر قبضت عليه إدارة الجوازات أثناء حملاتها الأمنية لمتابعة المتخلفين في وقت سابق لعدم حمله هوية وطنية. وفي حين رفض الموقوف (مختار مرجع) ترحيله إلى دولة مجاورة، أكد من داخل قسم التوقيف في إدارة الترحيل على وطنيته، مشيرا إلى وجود معاملة له بهذا الخصوص في إدارة الأحوال المدنية في جدة. وبين الموقوف أنه احتجز في الـ 26 من شعبان الماضي لعدم حمله أوراقا ثبوتية، رغم محاولاته المتكررة لإقناع رجال الجوازات بصك شرعي صادر من المحكمة العامة في مكة المكرمة، يثبت نسبه وأخيه لأب سعودي وأم نيجيرية، بعد تجاوزهما السن المقررة (18 عاما) لاستخراج الهوية الوطنية.

وفي تفاصيل القضية، أن فرع جمعية حقوق الإنسان أبلغت هيئة التحقيق والادعاء العام بعد رفض الموقوف عملية ترحيله إلى دولة مجاورة واحتجازه في غرفة الملاحظات، فيما خاطبت هيئة التحقيق والادعاء العام إدارة الترحيل في جدة للتأكد من ملابسات القضية.

وفي ذات السياق علمت «عكاظ» من مصادرها، أن إدارة الترحيل في جوازات جدة خاطبت إدارة الأحوال المدنية والمحكمة العامة، للتأكد من صحة الصك الذي يحمله الموقوف، وعن وجود معاملة تقدم بها والد مختار في وقت سابق، وأوضح المصدر أن هذه الخطوة تهدف لإقفال ملف الموقوف بإطلاق سراحه أو ترحيله.

بحث مع حقوق الإنسان أوضاع 180 سجينة وسجينا.. القنصل الفلبيني لـ "عكاظ":

مغادرة 621 مخالفا واستئجار مقر لإيواء الجالية

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/11/21 هـ 09 نوفمبر 2009 م العدد : 3067
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091109/Con20091109314397.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

أكد لـ «عكاظ» القنصل الفلبيني العام في جدة عز الدين تاجو أن القنصلية رحلت 621 فلبينيا مخالفا ولديه مشاكل مع كفيله العام الحالي، كاشفا عن أن القنصلية استأجرت العين العزيزية في المطار القديم كمقر لإيواء الفلبينيين، بعد نقلهم من تحت الجسور بالتنسيق مع وزارة الخارجية السعودية وإمارة منطقة مكة المكرمة. وقال القنصل الذي زار أمس مقر فرع جمعية حقوق الإنسان في جدة يرافقه المستشار ليو تيتو أوسان إن القنصلية تنتظر من الجوازات استكمال إجراءات السماح بترحيل عدد من الفلبينيين، نافيا أن يكون هؤلاء قد فقدوا جوازات سفرهم. وأكد القنصل تاجو أنه لدى القنصلية تعليمات بمنح وثائق سفر لأي فلبيني فقد جوازه وأنهى الإجراءات النظامية المحددة، كاشفا في الوقت ذاته عن وجود 40 سجينة و 140 سجينا فلبينيا يقبعون داخل سجون منطقة مكة المكرمة، وجاري التنسيق مع الجهات المختصة للعمل على ترحيلهم فور إنهاء محكومياتهم. وأكد القنصل تاجو ثقة بلاده بتقرير جمعية حقوق الإنسان، مشيرا إلى أنه كان شفافا وتحدث عن كثير من الإشكاليات، مؤكدا في الوقت عينه أنه لا يوجد أي سجين سعودي في الفلبين.

والتقى القنصل تاجو ومستشاره أوسان المشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف، وعضو الجمعية الزميل معتوق الشريف وبحثا معهما أوضاع المخالفين من أبناء الجالية الفلبينية الذين يفترشون تحت جسر الستين ووقفت على أحوالهم جمعية حقوق الإنسان الأسبوع الماضي.

ووصف الدكتور الشريف الاجتماع بأنه تعزيز لتقرير الجمعية الذي كشف عن أوضاع مفترشي الكباري، مؤكدا أن الجمعية لا تميز بين جالية وأخرى وأنها تهتم برصد الأوضاع والمشكلات التي من شأنها خلق ظاهرة افتراش الجسور، والتي تعود أسبابها إلى خلاف يقع بين العامل والكفيل ـ بحسب الدكتور الشريف.

وطالب الشريف مديرية الجوازات بتسريع خطواتها في التواصل مع الجهات المختصة وإنهاء إجراءاتها الخاصة بها للإذن بترحيل المخالفين، خصوصا وأن قضية الترحيل المجاني وتحمل تكاليف التذاكر يعتبر جزءا من المشكلة فقط، حيث إن بعض المتخلفين أبدوا استعدادهم لتحمل قيمة التذكرة كما أبدت قنصلية الفلبين التعاون في هذا الأمر.

واتفق الجانبان على ضرورة استمرار عقد الاجتماعات لاحقا والتنسيق المستمر فيما يخص أوضاع الجاليات وبما يضمن مراعاة تطبيق الأنظمة السعودية وعدم مخالفتها.

إلى ذلك، رصدت «عكاظ» أمس مواقع تجمعات عدد من المخالفين الآسيويين تحت جسر الستين الذي يفترشه المئات فيما تتزايد أعداد الجاليات الإندونيسية والبنجالية والهندية والباكستانية والسيرلانكية التي تعيش تحت الجسر منذ أكثر من ثلاثة أشهر رغم حملات الجوازات خلال الأسبوعين الماضيين.

جمعية حقوق الإنسان لـ"عكاظ":

دراسة لإسقاط السجن عن قضايا الحق الخاص

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/11/21 هـ 09 نوفمبر 2009 م العدد : 3067
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091109/Con20091109314388.htm

عبد الله المقاطي، عبد العزيز الربيعي ـ الطائف

أبلغ «عكاظ» المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة الدكتور حسين الشريف أن الجمعية تبحث إعداد دراسة ترتكز على إسقاط عقوبة السجن عن قضايا الحق الخاص، أو إيجاد سجون خاصة للمدانين فيها. وأفاد الشريف أن الدراسة ستتناول الإشكاليات المتعلقة بسجناء الحق الخاص، من ناحية أطراف الدعوى والقضاء والسجون ودراسة الشكاوى والمطالب التي تلقتها الجمعية من هؤلاء السجناء، خصوصا في الفصل بينهم وبين سجناء في القضايا الجنائية والجرائم، وتأخر البت في قضاياهم أو عدم وجود آليات تساعدهم على السداد. وأوضح المشرف على فرع الجمعية الوطنية أن الدراسة تهدف إلى وضع حلول جذرية وعاجلة ومقنعة لهذه الإشكاليات، لافتا في الوقت ذاته إلى أنه الجمعية ستستعين في دراستها بكافة الجهات ذات العلاقة لأخذ آرائها ووجهات النظر حول الموضوع. وقال الشريف «لا نريد أن نستبق نتائج الدراسة ولكن نحن مهتمون بموضوع سجناء الحقوق الخاصة، ونعتقد أنه حان الوقت لرفع التوصيات إلى لجنة الدراسات في الجمعية لإعدادها وإعلان نتائجها فور الانتهاء منها».

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

قنصلية الفلبين تتكفل بترحيل رعاياها المفترشين تحت كباري جدة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1430-11-21 هـ الموافق 09 نوفمبر 2009 العدد 5873
http://www.aleqt.com/2009/11/09/article_298940.html

عبد الله القرني من جدة

كشف لـ«الاقتصادية» عز الدين تاجو القنصل الفلبيني العام، أن القنصلية الفلبينية في جدة وبتعاون الجهات الحكومية السعودية رحلت خلال الثلاثة أشهر الماضية 600 متخلف فلبيني من المفترشين تحت الكباري وفي الميادين العامة في المحافظة، مشيراً إلى أن نسبة منهم تخلفوا عن الرجوع لبلادهم بعد أدائهم مناسك العمرة ونسبة أخرى لهم مشاكل مع كفلائهم.

ولفت إلى أن عدد الوافدين من الفلبين للمملكة يقدر بألف شخص في موسم العمرة وما بين أربعة وخمسة آلاف في موسم الحج.

وقال تاجو«القنصلية استأجرت مقرا لإيواء الفلبينيين المتخلفين ونقلتهم من الكباري مع تأمين الرعاية اللازمة لهم من الجوانب كافة، وكان ذلك بالتنسيق مع وزارة الخارجية السعودية وإمارة منطقة مكة المكرمة، ونشكر لهم جهودهم وتعاونهم معنا»، نافيا أن يكون المتخلفون قد فقدوا جوازات سفرهم، وأكد وجود تعليمات لديهم تقتضي منح وثائق سفر لأي فلبيني فقد جوازه وأنهى الإجراءات النظامية المحددة.

وبين القنصل العام الفلبيني في جدة أن أكثر من نصف مليون شخص من مواطنيه يقيمون في منطقة مكة المكرمة بشكل نظامي وفي مهن مختلفة وأن عدد المتورطين منهم في قضايا جنائية محدود وغير مقلق رافضا في الوقت نفسه تحديد رقم السجناء الفلبينيين في المنطقة، لافتا إلى تعاونه مع الإمارة ووزارة الخارجية لمتابعة أوضاع كل السجناء الفلبينيين ومناقشة القضايا المتورطين فيها وترحيلهم خارج المملكة حال انتهاء فترة محكوميتهم.

وكان القنصل العام الفلبيني قد زار جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة والتقى الدكتور حسين الشريف المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة لبحث أوضاع المخالفين والمتخلفين من الجالية الفلبينية ممن وقفت الجمعية على أحوالهم من المفترشين تحت كوبري الستين في جدة قبل أسبوع.

من جهته، قال الدكتور حسين الشريف إن القنصل الفلبيني طلب الالتقاء معنا عاجلاً في الجمعية للتنسيق في وضع المتخلفين من مفترشي الكباري من الجنسية الفلبينية، وهي بادرة تحسب لهم لحرصهم على أوضاع جاليتهم، ووصف الاجتماع بأنه»تعزيز لتقرير الجمعية الذي كشف عن أوضاع مفترشي الكباري».

وقال الشريف «جمعية حقوق الإنسان لا تميز بين جالبة وأخرى ونهتم برصد الأوضاع والمشكلات التي من شأنها أن تشكل خللا مثل ظاهرة افتراش الكباري»، مشيرا إلى أن كثيرا من المشكلات فيما يخص مفترشي الكباري بسبب الخلاف الذي يقع بين العامل والكفيل، وهو الأمر الذي سبق للجمعية أن نبهت إليه وطالبت بإعادة النظر فيه.

مشاركة جمعية حقوق الإنسان في دورات الأمن العام

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 22 ذو القعدة 1430 العدد 13557
http://www.al-jazirah.com/250502/ln137.htm

الجزيرة - هبة اليوسف:
شاركت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالتدريب في دورة حقوق الإنسان والتي نظمها الأمن العام بمدينة التدريب، وذلك من يوم السبت إلى الأربعاء الموافق 5 - 9 - 11 لبعض ضباط وأفراد القطاعات التابعة للأمن العام.
وقد اشتملت الدورة على التعريف بالجمعية وأهدافها واختصاصاتها وآلية العمل بها، بالإضافة لبعض الأنظمة السارية والتي تعني بعمل أفراد الأمن العام كنظام الإجراءات الجزائية وما تتضمنه من مواد تحمي حقوق المتهم في مرحلة القبض والتفتيش والمحاكمة.
كما تم تسليط الضوء على بعض الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها المملكة، منها اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية اللا إنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وتأتي هذي الدورة في ظل التعاون القائم بين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمديرية العامة للأمن العام، في ظل اهتمام الجانبين بالمساهمة في نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد الأمن العام، هذا وقد قام بإلقاء المحاضرات خلال أيام الدورة كل من الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني رئيس الجمعية وأستاذ القانون المساعد بجامعة الملك سعود والدكتور عبد الخالق آل عبد الحي رئيس لجنة الرصد والمتابعة بالجمعية والأستاذ خالد بن عبد الرحمن الفاخري المستشار القانوني والمشرف العام على الشؤون المالية والإدارية بالجمعية.

وفد أمريكي زار جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 23 ذو القعدة 1430 العدد13558
http://www.al-jazirah.com/227841/ln89.htm

الجزيرة - هبة اليوسف:
أوضح سعادة رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح بن ربيعان القحطاني، أن وفدا أمريكيا قام بزيارة للجمعية، حيث زار السيد جيريمي برندت المسئول في مكتب المملكة العربية السعودية بوزارة الخارجية الأمريكية، والسيدة لويز جونسون السكرتير الثالث بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية والسيد علي الاشوح أخصائي الشئون السياسية يوم الثلاثاء الماضي، وكان في استقبالهم رئيس الجمعية والمشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية الأستاذ خالد بن عبد الرحمن الفاخري. وفي بداية اللقاء رحب سعادة رئيس الجمعية بالوفد الزائر، بعد ذلك تم التطرق لعدد من الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام ومنها الأنظمة التي تدرس حالياً في مجلس الشورى، ونظام الاتجار بالبشر الذي صدر مؤخراً، كما تطرق الحديث لوضع العمالة في المملكة واللائحة الخاصة بخدم المنازل والتي تدرس حالياً من قبل الجهات المعنية

هيئة حقوق الإنسان

حقوق الإنسان تطلب إدراج موافقة ولي الأمر في جواز سفر السعوديات

مشرفة "الشرقية": رفعنا للجهات المختصة بشأن مانعي بناتهم من الدراسة

المصدر: جريدة الشرق الأوسط الخميس 17 ذو القعدة 1430 هـ 5 نوفمبر 2009 العدد 11300
http://www.aawsat.com//details.asp?section=43&issueno=11300&article=542991&search=حقوق%20الإنسان&state=true

الدمام: إيمان الخطاف

في لقاء حقوقي صاخب احتضنته غرفة الشرقية مساء أول من أمس، كشفت شريفة الشملان، مشرفة الفرع النسائي لهيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية، عن توجه الهيئة للمطالبة بضم تصريح موافقة ولي الأمر على السفر داخل جواز النساء السعوديات، مضيفة «بما أنه لا مفر من موافقة المحرم، وبما أن الجوازات أصبحت ممغنطة، فبالإمكان إرفاق الموافقة داخل الجواز»، وأشارت إلى أن ذلك من شأنه إعفاء السيدات المأذون لهن بالسفر بمفردهن من حرج إبراز تصريح موافقة ولي الأمر.

وأفصحت الشملان أن معظم المشاكل التي تعمل الهيئة على حلها تستقيها من الصحف والرصد اليومي لما يُنشر، قائلة «قبل فترة كان لدينا حالة لأب يمنع ابنته من الذهاب للمدرسة»، متسائلة «نحن نعلم أن التعليم لدينا إلزامي، لكن ما فائدة الإلزامية إن لم تكن هناك عقوبة؟»، وطرحت المفارقة بين تغريم السائق الذي يقطع الإشارة وبين عدم معاقبة أولياء الأمور الذين يمنعون بناتهم من الدراسة، واصفة ذلك بأنه «قضاء على مستقبل الفتاة»، وتابعت «نحن كتبنا حول ذلك، ورُفع الأمر للبت فيه.«

وكشفت الشملان عن لقاء كبير تحضر له الهيئة حاليا يحمل اسم «الأمان للمرأة»، سيضم ورش عمل وندوات من قسمي الرجال والنساء، وذلك في الـ13 من شهر ديسمبر (كانون الأول) المقبل، وقد وَجهت الدعوة العامة للراغبات بالمشاركة بهذا اللقاء، قائلة «يسعدنا استقبال متطوعات بحيث تتلاقح أفكارنا مع أفكارهن»، مؤكدة فتح المجال لكل من ترغب بدعم عمل الهيئة، وأضافت «نحن الآن في فرصة قد لا تتكرر، فمساحة الحرية زادت عن السابق.«

وفي سؤال طرحته هند الزاهد، مديرة مركز سيدات الأعمال التي أدارت اللقاء، عن مدى اهتمام هيئة حقوق الإنسان بتجارب الدول التي حصلت المرأة فيها على حقوقها بشكل جيد، مستشهدة بتجربة تونس ومدى إمكانية تطبيقها على نظام الأحوال الشخصية في السعودية، أكدت الشملان أن الهيئة تهتم بمتابعة وبحث النماذج الحقوقية في عدد من الدول العربية. وحول العقبات التي تواجه المرأة السعودية، كشفت أن حق الهوية يأتي على رأسها، مؤكدة أنه يمثل أبرز أولويات حقوق الإنسان.

وضمن المداخلات، أشارت منيرة الحربي، مديرة جمعية جود النسائية الخيرية في الدمام، لما وصفته بـ«المعاناة من فقدان الهوية»، مستشهدة بقصة لإحدى موظفات الجمعية التي لم تستطع إدخال ابنها المدرسة لعدم توفر أوراق الهوية والإثباتات، قائلة «هذا حق من حقوقه، لكن مع الأسف الأب لا يبالي»، فأجابت الشملان قائلة «أطمئنك أنه أصبح لدينا الآن صلاحية الكتابة للتعليم ليوافقوا على إلحاق الابن للدراسة»، مؤكدة أن ذلك لا يتطلب سوى ورقة من الهيئة وتأكيد عمدة الحي وشهود على وضع المرأة وأن زوجها لا يهتم بحال الأبناء.

فيما عرضت طبيبة سعودية نتائج دراسة حديثة قامت بموجبها بتوزيع استبانة على 3000 سيدة، من عمر 14 إلى 55 سنة، وكشفت بأن النتيجة خلصت لكون 87.8 في المائة من النساء اخترن «أريد القرار المشترك مع ولي الأمر بمحض

إرادتي»، معلقة على هذه النتيجة بالقول «المرأة في بلدانا ما زالت تؤمن أن قرارها لا يجب أن يكون منفرداً»، مؤكدة اهتمام المرأة السعودية برأي الرجل، سواء كان أباً أو زوجاً أو أخاً.
وعن سبب عرض نتائج الدراسة، قالت «راعني منذ شهر ونصف تقرير هيئة حقوق الإنسان فيما يخص حقوق المرأة السعودية، في استبانة أجريت على 4 نساء سعوديات فقط ظهرن على شاشة تلفزيون (بي.بي.سي)، وأشهروا أن المرأة مظلومة في السعودية فيما يخص إذن العلاج وتوقيعه بالمستشفيات»، مضيفة «ساءني أن تُعتمد آراء 4 نساء فقط على أنها تمثل كل نساء السعودية.«!
وطغت معظم مداخلات الحاضرات اللائي امتلأت بهن قاعة الجزيرة بغرفة الشرقية على الصورة الذهنية للمرأة السعودية، في حين رأت إحدى الحاضرات عدم تركيز معظم وسائل الإعلام على السعوديات المبدعات في مجالاتهن، خلافا لتسليط الضوء على السلبيات، مؤكدة أن ذلك من شأنه تغيير توجه المرأة السعودية بدلا من حالة

العيبان يستقبل السفير السنغافوري

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 20 ذو القعدة 1430 العدد 13555
http://www.al-jazirah.com/312819/ln3.htm

الجزيرة - عبدالرحمن السريع
استقبل معالي رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بمكتبه بمقر الهيئة السيد ونج كووك بون سفير جمهورية سنغافورة لدى المملكة. وقد رحب معاليه بالسفير السنغافوري، وتم تبادل الأحاديث الودية ومناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك، كما قدَّم معالي رئيس الهيئة شرحاً موجزاً عن الهيئة والأعمال التي تقوم بها، وتمنى معاليه التوفيق للسفير السنغافوري في عمله في المملكة.
حضر اللقاء معالي نائب رئيس الهيئة الدكتور زيد بن عبدالمحسن آل حسين.

خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/11/21 هـ 09 نوفمبر 2009 م العدد : 3067
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091109/Con20091109314378.htm

معتوق الشريف ـ جدة

ناقشت اللجنة الدائمة لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص في أولى جلساتها في الرياض أمس، إعداد خطة وطنية لمكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص، مستعرضة المواضيع والتقارير المتعلقة في هذا الشأن، إضافة إلى دراسة مهمات اللجنة حسب قرار إنشائها وكيفية سير أعمالها. وأوضح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان بحضور أعضاء اللجنة وهم: وزارات الداخلية، الخارجية، العدل، الشؤون الاجتماعية، العمل، والثقافة والإعلام، أن انعقاد اللجنة يأتي في إطار توجيهات خادم الحرمين الرامية إلى حماية حقوق الإنسان. وأشار العيبان إلى أن حماية هذه الحقوق ستكون وفق ما تقضيه أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة في المملكة، إذ أناط المقام السامي باللجنة مهمة إعداد الخطة الوطنية لمكافحة الإتجار بالأشخاص ووضع سياسة تحث على البحث النشط عن الضحايا وتدريب أفراد على وسائل التعرف على الضحايا ومكافحة هذه الجرائم والتعاون مع الجهات المعنية في هذا الشأن. وأفاد رئيس الهيئة إلى أن اللجنة معنية بإعداد البحوث والمعلومات والحملات الإعلامية والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية لمنع الإتجار بالأشخاص ومكافحته، إضافة إلى التنسيق مع أجهزة الدولة فيما يتعلق بالمعلومات والإحصاءات المتعلقة بهذه الجرائم. يذكر أن نظام مكافحة جرائم الإتجار بالأشخاص يعاقب كل من ارتكب جريمة الإتجار بالأشخاص بالسجن مدة لا تزيد على 15 سنة، أو بغرامة لا تزيد على مليون ريال أو بهما معاً حسب ما جاء في المادة الثالثة من النظام.

الصحة تجبر والد مريم على استلامها بعد علاج فاشل

طفلة نجران تعود لقبضة السلاسل الحديدية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/11/23 هـ 11 نوفمبر 2009 م العدد : 3069
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091111/Con20091111314806.htm

قايد آل جعرة ـ أحمد معيدي ـ نجران

عادت الطفلة مريم (ستة أعوام) إلى سلاسلها الحديدية في منزل أسرتها في نجران مجددا، إثر إجبار مديرية الشؤون الصحية في المنطقة والد مريم على استلام ابنته من مستشفى الصحة النفسية بواسطة الشرطة. ورصدت «عكاظ» أمس مريم مقيدة بسلاسلها الحديدية التي غادرتها قبل ستة أشهر، إثر إلزام هيئة حقوق الإنسان وزارة الصحة بعلاج الطفلة على حساب الوزارة، بعد أن رفضت وزارة الشؤون الاجتماعية في المنطقة استقبال مريم في ذلك الوقت لعدم وجود أوراق رسمية تثبت هويتها.

ولجأت أسرة مريم إلى الطب الشعبي بسبب رفض مستشفيات المنطقة استقبال مريم، التي تعاني من اضطراب فرط الحركة وتشتت الانتباه وتخلف عقلي وتأخر في المهارات والنطق وتعاني من نوبات صرع.

وقال لـ «عكاظ» والد مريم إن طفلته لم تتحسن بعد خضوعها لفترة العلاج التي استمرت ستة أشهر في مستشفى الصحة النفسية، مشيرا إلى أنها أقدمت أكثر من مرة على الهروب من المنزل، مبررا لجوءه لتكبيلها بالسلاسل «كونه الحل الوحيد للحفاظ عليها»، محملا في الوقت ذاته مديرية الصحة في المنطقة مسؤولية الطفلة.

وأكد والد الطفلة أنه يبحث عن علاج لابنته بالطب الشعبي بعد إلزام مديرية الصحة له باستلامها من الصحة النفسية بالقوة الجبرية، مشيرا إلى أن أحد المعالجين بالرقية الشرعية أكد له أن طفلته مسكونة بالجان، «وهذا أوقعني بحيرة بين أن أصدق كلامه أو أعتمد على التقارير الطبية العلمية التي تؤكد أن مريم تعاني من تخلف عقلي».

واستغرب والد الطفلة رفض مراكز التأهيل الشامل في منطقة نجران استقبال ابنته بحجة عدم توفر ما يثبت هويتها، رغم أنه أكد لهم بالوثائق أن لديه معاملة في وكالة الأحوال المدنية في الرياض، مطالبا هيئة حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة التي وعدته بعلاج ابنته أن توفي بذلك في أسرع وقت.

وتعود قصة الطفلة مريم التي كانت تتمتع بصحة جيدة، إلى أن هجمت عليها كلاب شرسة وهي تلهو أمام منزلها جنوب حي الفيصلية على طريق الملك عبد الله، ما سبب لها رعبا خياليا، إلى أن أصبحت طفلة عدوانية وتحاول إيذاء نفسها والأطفال الذين تلعب معهم، كما تحاول الهرب خارج المنزل، ما جعل والدها يعتمد على الطب الشعبي والذي سهل على الوالد وضع ابنته في سلاسل حديدية «بحجة حمايتها».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

دراسة تطالب بالتشهير بشركات تشجع العمال على الهروب وتشكيل هيئة عليا للحد من ظاهرة العمالة السائبة

المصدر: جريدة الرياض السبت 19 ذي القعدة 1430هـ - 7 نوفمبر 2009م - العدد 15111
http://www.alriyadh.com/2009/11/07/article472319.html

الدمام – سعيد السلطاني

كشفت دراسة حديثة أن قطاع المقاولات الملاذ الآمن ل 50 بالمائة من العمالة الهاربة ، لأنه الأكثر تشغيلا للعمالة الوافدة في المملكة من جانب ، ومن جانب آخر أغلب العمالة في هذا القطاع من المستويات المهنية والعلمية الدنيا ذات الأجور المنخفضة، وتعمل في ظل بيئة عمل متواضعة مما يجعلها أكثر ميلا للهرب من كفلائها عند أول فرصة تتاح لها ، موضحة الدراسة بأن لهروب العمالة آثار سلبية على الأسرة السعودية وتهديداً لأمنها الاجتماعي. وأوصت الدراسة التي أصدرتها غرفة الشرقية بعنوان " ظاهرة هروب العمالة الأجنبية من كفلائها في قطاع الأعمال الخاص والقطاع المنزلي ، الأسباب والمعالجات " بضرورة إجراء معالجة جوهرية لظاهرة هروب العمالة الوافدة من كفلائها، مؤكدة أنه لا بديل عن توطين الوظائف (السعودة)، كأسلوب وحيد لهذه المعالجة، واقترحت الدراسة إحلال العمالة المواطنة تدريجيا بدلا من العمالة الأجنبية ، لافتة إلى أن ذلك يتطلب جملة قرارات يتخذها مجلس الوزراء الموقر واتخاذ حزمة من الإجراءات أبرزها: منح القطاع الخاص المزيد من المزايا والتسهيلات مقابل التوسع في سعودة الوظائف، وتحمل نسبة من رواتب وأجور العمالة الوطنية الموظفة لدى القطاع الخاص وكلف تدريبها خلال السنوات الثلاث الأولى بحيث تكون منافسة فيما يتعلق بالأجور للعمالة الأجنبية الوافدة . واقترحت الدراسة إيجاد صندوق خاص لتمويل هذه الإجراءات، وتكون رسوم استقدام العمالة الأجنبية والغرامات التي تفرض عليها جزءا منه، فضلا عن مصادر تمويلية أخرى، وبحيث لا يكون الصندوق عبئا على ميزانية الدولة. وأشارت الدراسة إلى أهمية فرض رسوم على استقدام العمالة الأجنبية التي لها بدائل محلية كافية. واستعرضت الدراسة جنسيات العمالة الوافدة، مشيرة إلى أن معظم العمال الهاربين من الجنسيات الآسيوية وفي مقدمتهم البنغاليون ، يليهم الباكستانيون ثم الهنود ثم الفلبينيون . والمجموعة الثانية من العمالة الهاربة هي الجنسيات العربية وفي مقدمتهم المصريون يليهم السودانيون، ثم اليمنيون. والمجموعة الثالثة هي الجنسيات الأفريقية في مقدمتهم النيجيريون ثم الإثيوبيون. وتناولت الأسباب التى تدفع العمالة الوافدة إلى الهرب من كفلائها، ومنها: سعى العامل لتحسين دخله إلى الممارسات الخاطئة من قسم من الكفلاء، فضلا عن القصور في إنفاذ التشريعات والنظم ، ووجود ثغرات في النظم والتشريعات السائدة نفسها، إضافة إلى التعقيد والسلبية في إجراءات الاستقدام ، والدور السلبي لقسم من المواطنين وتسترهم على هذه الظاهرة. والدور المشجع للظاهرة من بعض سفارات دول العمالة الوافدة. وقالت الدراسة إن ظاهرة هروب العمالة من كفلائها تؤدي إلى آثار سلبية عديدة وعلى مستويات متعددة . فعلى صعيد اقتصاد المملكة، تؤدي إلى تضخم أعداد العمالة الوافدة، ومنافسة المواطنين في سوق العمل وتعميق الخلل فيه، واتساع حجم الأنشطة الموازية والهامشية، فضلا عن زيادة التحويلات المالية خارج البلاد، والضغط على السلع والخدمات، وإيجاد سوق سوداء للاتجار بالعمالة الهاربة. وأهم آثارها على صعيد المنشآت أنها تؤدي إلى زيادة الأعباء المالية لقطاع الأعمال، ومنافسة المشروعات الصغيرة، والتأثير سلبا على الإنتاج والإنتاجية في مشروعات كفلائها، وزيادة مخصص مصاريف التدريب والتأهيل في تلك المشروعات، كما تؤدي إلى تكليف العمال الوافدين الملتزمين بالعمل مع كفلائهم أعمالا إضافية قد ترهقهم وتدفع بهم إلى الهرب أيضا. ودعت إلى الإسراع بإشهار شركات كبيرة للاستقدام ترتبط بها مراكز لتدريب العمالة الأجنبية الوافدة وضم مكاتب الاستقدام الحالية إليها، وأوصت بتشكيل هيئة عليا للحد من ظاهرة العمالة السائبة(بما فيها هروب العمالة الأجنبية)برئاسة وزير العمل وعضوية وكلاء وزارات الداخلية والتجارة والصناعة والعدل والإعلام ، ووزارة الأوقاف والشئون الدينية ، ورئيس مجلس الغرف التجارية والصناعية السعودية ، ورئيس لجنة حقوق الإنسان، وممثلين للجمعيات الدعوية الخاصة بالجاليات ، وعدد من علماء الدين ، و أكاديميين وباحثين اجتماعيين ، تقوم بدراسة أفضل السبل للحد من الظاهرة واقتراح النظم والتشريعات ومتابعة تنفيذ الاجراءات التي يتطلبها الحد من الظاهرة. كما أوصت بدراسة إصدار قرار من وزارة الداخلية، بالتعاون مع الجهات التشريعية المختصة بتشديد العقوبات الخاصة بالمخالفات المتعلقة بنظام الإقامة ، مؤكدة أهمية إتاحة البيانات والمعلومات المتعلقة بظاهرة هروب العمالة الوافدة بما ييسر دراستها ووضع الحلول والمقترحات للحد منها، والإسراع بإصدار نظام أو تشريع ينظم عمل العمالة في المملكة العربية السعودية.

"التسليف" : لا قروض اجتماعية للمتقاعدين إلا بوجود كفيل

المصدر: جريدة المدينة السبت، 7 نوفمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/196370

سعيد الزهراني - الطائف

أكد مدير البنك السعودي للتسليف والادخار بالطائف طلال الثمالي ان مطالبة المتقاعدين بكفلاء لاستلام القروض من البنك اتى بعد ان رفضت المؤسسة العامة للتقاعد اجراء عمليات الاستقطاع الشهري من الراتب حيث ان جميع المتقاعدين الموجودين على قوائم الانتظار لدى البنك من اجل الحصول على القرض الاجتماعي ايا كان مطالبين باحضار كفلاء والا لن يتم تسليمهم القرض نهائيا .

واضاف ان هناك اتفاقا مسبقا مع المؤسسة العامة للتقاعد بإجراء عملية الاستقطاع للمتقاعدين من اجل اعطائهم القروض دون كفلاء الا ان المؤسسة تراجعت بعد فتره عن قرارها مما دعا البنك الى الزام المتقاعدين باحضار كفيل وفقا لنظام البنك . وكان عدد من المتقاعدين قد تفاجأوا من قيام فروع بنك التسليف بمختلف المناطق اثناء مراجعتهم لاستلام قروضهم بمطالبة البنك لهم بكفلاء بالرغم من ان البنك اكمل كافة اجراءاتهم منذ عام .

وقال المواطن صالح ابراهيم الحارثي انه تقدم في شهر محرم الماضي بطلب قرض لمواجهة ظروف الحياة نظرا لظروفه الخاصة وقلة الراتب كونه متقاعدا وعندما راجع البنك خلال الايام الماضية طالبوه بكفيل حتى تنهى اجراءته مطالبا بتسهيل الاجراءات على المتقاعدين والحصول على القسط من البنك الذي يصرف التقاعد خصوصا ان البنوك وبنك التسليف جميعها مرتبطة بنظام سداد.

أكدت أن الدول العربية بذلت كل مافي وسعها للوصول إلى سلام حقيقي

المملكة : تقرير غولدستون صريح وشفاف ونزيه ويعزز ثقافة المسؤولية

المصدر: جريدة الرياض السبت 19 ذي القعدة 1430هـ - 7 نوفمبر 2009م - العدد 15111
http://www.alriyadh.com/2009/11/06/article472055.html

الأمم المتحدة - أحمد حسين اليامي

وصفت المملكة تقرير القاضي ريتشارد غولدستون بالصريح والشفاف حيث يدين التقرير الأممي (إسرائيل) بارتكاب جرائم حرب في عدوانها الأخير على قطاع غزة.

ودعت المملكة المجتمع الدولي، من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، للوقوف في وجه هذا الاعتداء الغاشم والتضامن والتصويت مع تقرير غولدستون لمنع تكرار مثل هذه الجرائم مستقبلاً.

جاء ذلك في كلمة المملكة التي ألقاها فجر أمس، بتوقيت الرياض، السفير خالد بن عبدالرزاق النفيسي مندوب المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة أمام الجمعية العامة للمنظمة الدولية اثناء مناقشتها تقرير القاضي ريتشارد غولدستون حول الانتهاكات التي ارتكبت خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في الفترة من ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ يناير ٢٠٠٩.

وعبّرت المملكة عن تأييدها لما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق برئاسة غولدستون من إدانة للانتهاكات التي ارتكبت فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقوانين الإنسانية الدولية في غزة والأراضي المحتلة، قائلة في هذا الصدد: «لقد اتسم تقرير القاضي غولدستون بالنزاهة والأمانة حيث وقف عن كثب على آثار الدمار الذي حدث جراء الاعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة والتي استخدمت فيها (إسرائيل) جميع أنواع الأسلحة المختلفة، كما التقى بالناجين المشوهين وشاهد صوراً للجثث المحروقة نتيجة قصف الجيش الإسرائيلي للمنازل وإزهاق لأرواح المدنيين والأطفال الأبرياء الذين لا ينتمون لأي تنظيم فلسطيني خاصة بعد التطمينات الإسرائيلية لهم بعدم وضعهم في مرمى أهدافها».

وأكدت المملكة في كلمتها على أن غولدستون يهدف من خلال تقريره إلى تعزيز ثقافة المسؤولية، وأن انتهاك المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني هو مصدر قلق، حيث تبلورت لدينا الآن ثقافة جديدة متنامية، إنها ثقافة تحمل المسؤولية وإن على المجتمع الدولي أن يتحرك جميعاً بمسؤولية في السعي لتحقيق العدالة في هذه القضية، لأنه لا يجب أن تكون هناك دولة أو تنظيم مسلح فوق القانون. وسيكون العجز عن تحقيق العدالة على ضوء الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبت خلال الحرب على غزة آثاراً مزعجة على العدالة الدولية.

وقالت المملكة إن العالم العربي، بما فيه دولة فلسطين، بذل كل ما في الوسع للوصول إلى سلام حقيقي ودائم. فمبادرة السلام العربية لا تزال قائمة، وتوفر بدورها عرضاً جماعياً شاملاً لإنهاء الصراع العربي مع (اسرائيل) والدخول في اتفاق سلام يوفر الأمن والاعتراف والعلاقات الطبيعية لجميع دول المنطقة.

إلا أن السلام لم ولن يتحقق - كما قالت المملكة - عبر استمرار (إسرائيل) في ارتكاب المجازر والمذابح والقصف العشوائي بحق أبناء الشعب الفلسطيني، وعبر التظاهر بإجراء مفاوضات ثنائية أو متعددة مطولة وغير مجدية تتطرق لكل شيء ما عدا القضايا الأساسية التي تشكل صلب النزاع. والسلام المنشود لم ولن يتحقق بفرض العقوبات والاشتراطات على الشعب الرازح تحت الاحتلال في حين يتم إعفاء (إسرائيل) من أية تبعات رغم مخالفتها لأبسط قواعد وقرارات الشرعية الدولية، كما أن السلم لم ولن يتحقق بمحاولة فرض التطبيع على العرب قبل تحقق الانسحاب وقبل إنجاز السلام وكأن علينا مكافأة المعتدي على عدوانه في منطق معكوس لا يمت للجدية والمصداقية بأي صلة.

وقالت المملكة إنه بدلاً من السعي الصادق من أجل السلام، نجد (إسرائيل) ماضية في الإذلال اليومي للشعب الفلسطيني، وبناء المستوطات والجدران والطرق الالتفافية المنافية جميعها للشرعية الدولية، وذلك لخلق حقائق جديدة على الأراضي.
وبطبيعة الحال تؤدي هذه المستوطنات إلى تغيير جغرافي وديموغرافي في الأراضي الفلسطينية، ولا سيما في مدينة القدس وما حولها، وذلك في انتهاك فاضح للقانون الدولي وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتطوق هذه المستوطنات معظم المدن الفلسطينية الرئيسية في الضفة الغربية، كما أنها تستحوذ على أكثر من نصف مواردها المائية.
وختمت المملكة كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي ألقاها السفير خالد النفيسي بالتعبير عن مدى شعورها بالقلق البالغ بسبب استمرار (إسرائيل) في حصار غزة والذي يقوض حقوق الفلسطينيين مع تدهور الأوضاع المعيشية بسبب القيود المفروضة على استيراد البضائع والخدمات، بما في ذلك السلع الغذائية والوقود ومواد البناء، هذا بالاضافة إلى أن (إسرائيل) قد فرضت حصاراً على القدس الشرقية ومنعت السكان من الذهاب إلى مساكنهم ودور العبادة كما أن (إسرائيل) وممارساتها ضد المقدسات الإسلامية تجسد أعمالاً عدوانية يوماً بعد يوم ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وتسبب آثاراً جدية واستفزازاً لمشاعر المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، وأن التعديات الإسرائيلية السافرة على المسجد الأقصى سيكون لها بدون أدنى شك الأثر المباشر والخطير على الأمن والسلم الدوليين.

اشتركت فيها جامعة نايف ومنظمة المؤتمر

دراسة أممية حول حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين

المصدر: جريدة الرياض السبت 19 ذي القعدة 1430هـ - 7 نوفمبر 2009م - العدد 15111
http://www.alriyadh.com/2009/11/05/article471814.html

الرياض – أيمن الحماد

أقيمت مساء أمس الأول في مقر الأمم المتحدة حلقة النقاش الخاصة بدراسة " حق اللجوء بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي للاجئين" حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على عدة نقاط أبرزها التأكيد على أسبقية الدين الإسلامي الحنيف في تشريع وحفظ حقوق الإنسان بما فيها حقه في الملجأ والأمان على كافة القوانين الوضعية والأثر الكبير لذلك على القانون الدولي للاجئين ، وثانياً الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعاني منها اللاجئون الذين ارتفع عددهم إلى أكثر من 41 مليونا معظمهم في العالمين العربي والإسلامي ، وثالثاً الدور الرائد الذي تقوم به مملكة الإنسانية بالتعاون مع المفوضية من اجل تخفيف معاناتهم.
وجاءت الدراسة في ستة فصول وهي: شروط منح الملجأ في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ، اما في الفصل الثاني فكان بعنوان المبادئ التي تحكم حق اللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ، أما الفصل الثالث فتناول أنواع اللجوء في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ، وفي الفصل الرابع شرح الباحث الوضع القانوني للاجئ في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ، اما الفصل الخامس فجاء تحت عنوان عوارض حق الملجأ في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ، أما الفصل السادس فقد ختم به الباحث دراسته حيث افرده للمقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي فيما يخص حق اللجوء.
وخلال نقاش هذه الدراسة طلب رئيس الحلقة الدكتور صقر المقيد من المناقشين الذي مثلوا عددا من المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات ذات الشأن تدوين هذه الملاحظات لإدراجها في الطبعة الثانية من الدراسة.

عكاظ تكشف الوضع المتردي لأوضاع معنفات

لا نظافة .. لا كهرباء .. لا أمان في بناية جمعية الحماية

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 1430/11/18 هـ 06 نوفمبر 2009 م العدد : 3064
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091106/Con20091106313978.htm

هناء العلوني ـ جدة

في بناية متهالكة تنبعث منها روائح كريهة، وسط حي الجامعة في جدة، تتكون من ثلاث شقق وملحق تسكن خمس نساء بأطفالهن في وضع معيشي قاس، فجمعية حماية الأسرة التي وفرت المسكن و 400 ريال للأسرة الواحدة التي لا تتقاضى ضماناً اجتماعياً وثلاثة كيلوات من الأرز والسكر كل 15 يوما، تركت البناية التي تقطنها النساء الخمس بلا تأمين لسلامتهن، فباب البناية مشرعاً طوال الليل والنهار وامتنعت عن دفع فواتير الكهرباء لهن.

إنها حالة من الرعب يعشنها مع طرق الغرباء لأبواب شققهن، ففي إحدى الغرف، فتحت لـ «عكـاظ» امرأة الباب وأدخلتنا إلى تفاصيل معيشتها «في هذه الغرفة التي لا تتجاوز الستة أمتار ننام أنا وأبنائي الخمسة، نطبخ، ونتقاسم الخوف، ولا نستطيع قضاء حوائجنا إلا مع صوت الأذان، حينما يؤذن في مسجد الحي لتفتح دورات المياه». تروي قصة ولوجها إلى عالم البناية «حرمت من أبنائي ما يقارب العامين، وحصلت على صك الحضانة ولم أستطع تنفيذه، لأن الدار رفضت تواجدهم معي وبعد عشرة أشهر منحوني هذا السكن.

القصص كثيرة في مسكن دار الحماية ومنها (فائزة) ذات الأبناء الثمانية تروي قصتها «رمانا زوجي أنا وأبنائي غير معترف بنا، فتهنا في الشوارع بلا أوراق ثبوتية شهورا طويلة حتى لجأنا إلى الدار وخضت معركة طويلة حتى ربحت انضمام أبنائي».

إزاء ذلك، امتنعت عن التعليق على أوضاع نساء البناية رئيسة جمعية حماية الأسرة الدكتورة إنعام الربوعي، فيما أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي أن جمعية حماية الأسرة استأجرت مبنى لبعض الحالات التي لا تعاني إلا من مشكلة في السكن «ومع ذلك نقول للجمعية ((كثر الله خيركم)) ولكن بعد أن تبين لنا أن السكن غير مناسب سوف نسعى وقريباً جداً إلى نقل النساء مع أبنائهن إلى سكن مناسب بالتنسيق إما مع إحدى الجمعيات الخيرية أو نقلهن إلى وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف أو عن طريق أحد المتبرعين».

سعودي يطلب 300 ألف دولار للسماح لزوجته الكندية بالعودة لبلادها

المصدر: جريدة الحياة السبت، 07 نوفمبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/73942

الرياض – «الحياة»

قالت السلطات الكندية إن قنصليتها لدى السعودية استدعت مواطناً سعودياً مقترناً بكندية ظل يرفض السماح لها بمغادرة المملكة برفقة أطفالها الثلاثة (7 و3 سنوات و 11 شهراً) منذ العام 2005. ونقلت صحف اوتاوا عن المسؤولة القنصلية الكندية ناتالي تينوريو – روي قولها إن الزوج السعودي طلب منحه مبلغ 300 ألف دولار في مقابل السماح لزوجته ناتالي موران (25 عاماً) بالمغادرة.

وذكرت صحيفة «ناشونال بوست» وشبكة «سي بي اس» التلفزيونية الكندية ان اللقاء بين السعودي ومسؤولي القنصلية الكندية تم في 22 أيلول (سبتمبر) الماضي، وان المسؤولة القنصلية المذكورة ابلغت والدة الزوجة جوان دروشير في رسالة إلكترونية في 22 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي بأن السلطات الكندية لا ترى داعياً للتدخل، لأن طلب الزوج مشروع طبقاً للقانون السعودي، «ولذلك لن ننحاز إلى أي جانب، وسنواصل درس وضع السيدة موران وأطفالها الثلاثة باعتباره شأناً عائلياً خاصاً». بيد ان والدة الزوجة اعتبرت الرسالة الإلكترونية «فضيحة»، ووصفت المبلغ المالي الذي طلبه الزوج بأنه «فدية». وزادت: «أنت لا تشتري أطفالك». وقالت إنها لا تنوي التفاوض مع زوج ابنتها في شأن المال، وإنها أصلاً لا تملك مالاً. وأوضحت ناشونال بوست «ان موران التقت زوجها السعودي في مونتريال في عام 2001، حيث كان يقيم بشكل مخالف لنظام الإقامة. وفي عام 2002 قامت السلطات الكندية بإبعاده. وفي عام 2005 قررت زوجته اللحاق به في السعودية.

ونسبت شبكة «سي بي أس» إلى وزير الخارجية الكندي لورنس كانون قوله إنه بحث قضية الكندية وزوجها السعودي مع نظيره السعودي السبت الماضي في الرياض. وقال بعد عودته إلى بلاده انه يعتبر القضية شأناً خاصاً يجب ان يقوم المسؤولون السعوديون بحله. وزاد كانون ان القانون السعودي يسمح للزوج بمنع زوجته وأطفاله من مغادرة البلاد من دون إذنه. وأبلغت الزوجة إذاعة «راديو كندا» هاتفياً بأنها تخضع لإساءة معاملة من زوجها. وقالت: «أبكي فيضربني. أضحك فيضربني. أتكلم فيضربني. أغضب فيضربني». بيد ان الزوج نفى، في تصريحات للإذاعة المذكورة، اتهامات العنف.

ندوة "تطوير الأراضي" تناقش أزمة الإسكان

المصدر: جريدة المدينة السبت، 7 نوفمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/196326

فهد الرشيد - الرياض

يفتتح صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية اليوم السبت ندوة تطوير الاراضي الحكومية المخصصة للسكن والتي تنظمها الوزارة ممثلة بوكالة الوزارة للأراضي والمساحة بمقر الوزارة على شارع المعذر وتقام فعاليتها على مدى يومين. وتهدف الندوة التي صدرت موافقة مجلس الوزراء الموقر على عقدها إلى مناقشة كافة العوائق التي تواجهه عملية تطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن ، وذلك في إطار أربعة محاور أساسية للندوة وهي الجوانب التشريعية والتنظيمية ، الجوانب التخطيطية والتصميمية ، تمويل أعمال التطوير ، الجوانب التنفيذية.

وبناء على توجيه من سمو وزير الشؤون البلدية والقروية تم عقد ورشة عمل تمهيدية لهذه الندوة جرى خلالها تحديد أهم القضايا التي تواجه عملية تطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن .

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

غلاء الأراضي وغياب الأنظمة أسهما في تدني نسبة تملك المساكن

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 1430-11-19 هـ الموافق 07 نوفمبر 2009 العدد 5871
http://www.aleqt.com/2009/11/07/article_297921.html

عبد العزيز العليوي من الرياض

دعا اقتصاديون إلى ضرورة أن تتعامل البنوك والشركات التمويلية مع «مثمنين عقاريين» يقدمون تقييماً عادلاً للعقارات لتجنيب الاقتصاد السعودي مخاطر التمويل العقاري، مشيرين إلى أن السعودية لا يوجد فيها إلا 500 مثمن عقاري وأنها بحاجة إلى أضعاف هذا العدد ليعكس العقار القيمة العادلة له. وذكروا مجموعة من الأسباب تتقاسم مسؤولية عدم تمكن السعوديين من تملك منزل، منها غلاء أسعار الأراضي وغياب التشريعات القانونية للأنظمة التمويلية وغياب الدعم الحكومي. من جانبه، يرى الدكتور حمزة السالم أستاذ المالية في جامعة الأمير سلطان أن البنوك التجارية تمتنع عن تمويل شركات التطوير العقاري بسبب حالة عدم الوضوح في الاقتصاد العالمي مما يخلق وضعا يسمى Adverse Selection وهو أن البنك يفتقد المعلومات الكاملة عن طالب التمويل وقد تكون الجهة طالبة التمويل في وضع حرج ماديا ولا يعلم البنك عنه، فالمتمول إذن متفوق معلوماتياً عنه، وقد يرد بأن الحل في ذلك بسيط وهو أن البنك سيرهن العقار وبوجود الرهن تزول مخاطر الائتمان. وبين أستاذ المالية في جامعة الأمير سلطان : أن أسعار العقار عندنا فيها مبالغة بسبب غلاء الأراضي الذي هو نتاج عن المنح العشوائي قديما وقد تنخفض أسعار الأراضي بسياسة من سياسات الدولة الحكيمة فيفقد العقار قيمته كرهن، وحل ذلك أن يضع المشتري 30 في المائة مثلا من سعر العقار كدفعة أولى، وممن الممكن أن تتدخل الدولة بالتأمين على سداد هذا الجزء في حالة إفلاس المتمول على غرار VA وكذلك FHA وهي شركات تأمين حكومية أمريكية (ومن الممكن التأمين عليه من شركات التأمين الخاصة ولكن سوق التأمين لدينا لا تزال حديثة) . وأضاف: أن تمويل العقار تمويل طويل الأجل حتى ولو كان لشركات تبني وتبيع فمن هو المشتري؟ الشركة العقارية لا تستطيع البيع ولو على التجار ما لم تكن هناك آلية تمويل طويلة الأجل لهم، وحل ذلك أن تتحرك سوق السندات وتتدخل الدولة فتبيع وتشتري في هذه السوق حتى يألفها الناس ويسهل حينذاك بيع الرهون فيها. وقال: هناك مخاطر في أسعار الفائدة والحل أنه يمكن التخلص منها بسعر الفائدة المتغيرة ولكن تبقى المخاطر الأخرى ومنها تغير العملة والمخاطر السياسية والجغرافية والحل بأن تشتري الدولة هذه التمويلات كاستثمار داخلي لها على طريقة فاني ماي وفردي ماك (مؤسسات شبه حكومية تشتري فئة معينة من الرهون مدعومة بتعهد الدولة بالسداد).

فهشاشة ثقافة الائتمان في المجتمع السعودي تخلق تذبذبا في الدفعات الشهرية لهذه الرهون (فيدفع المتمول شهرا ويماطل شهرين) من الصعب اتخاذ حكم ضده مما يرفع تكلفة الائتمان، وحل ذلك أن تتعهد الدولة لفئات معينة من المجتمع كالعسكريين والمتقاعدين بدفع الأقساط المتأخرة في وقتها وتحصلها منهم فيما بعد على غرار مؤسسة جني ماي الحكومية الأمريكية. وذكر الدكتور حمزة السالم ثلاثة أسباب رئيسية تتقاسم مسؤولية عدم تمكن تملك السعودي منزلا. أولا: غلاء الأراضي بسبب المنح العشوائي واحتكارها بعدم إخراج الزكاة. ثانيا: غياب نظام التمويل العقاري بسبب الفتوى القديمة بتحريم التمويلات. ثالثا: غياب دعم الدولة لهذا الهدف وفي أمريكا الدولة تشتري الرهون والدولة تؤمن على الدفعة المقدمة والدولة تتعهد بسداد الأقساط في وقتها عند التخلف والدولة تسقط قيمة الفوائد من دخل المواطن فيعفى عن جزء لا بأس به من الضرائب والدولة تدخلت في الولايات والمناطق الفقيرة فدعمتها بأنواع منوعة من البرامج لكيلا تهجر ولكي يتمكن المواطن من الانتماء للولاية ومن ثم لوطنه الأم أمريكا. وأشار إلى أن هناك مجموعة من المعوقات يواجهها قطاع التمويل العقاري منها: جهل الناس بنظام الرهون وعدم إدراكهم وقلة ثقافتهم بثقافة الائتمان وعدم تعودهم على التضخم بسبب العقدين اللذين مررنا بهما من عدم النمو الذي صاحبه انكماش في الأسعار فتجد أحدهم يستعظم أن يتمول 100 ألف بـ 200

ألف يسددها خلال 30 عاما وما درى أن قيمتها الشرائية لن تتجاوز القيمة الاسمية و هي 100 ألف بسبب التضخم الذي ستعيشه بلادنا في العقود المقبلة كنتيجة للنمو وتسلط صيرفة الحيل على المواطنين وما تنشره من معلومات خاطئة ومضللة من أجل الدعاية لأنفسهم تدخل المواطن في دوامة من عدم الفهم. من جانبه، يشير علي الكاشف اقتصادي سعودي إلى سبب ممانعة البنوك من تقديم تسهيلات تمويلية للمطورين العقاريين فيقول: إن جميع الصيغ المتفق عليها شرعاً وهي (المشاركة - المرابحة - الآجل - الاستصناع) تعود بالنفع على الممول (البنوك) ولكن بطرق جائزة شرعاً. لكن المبالغة في أسعار العقارات والتقييم غير العادل وغير المنطقي له أضرار جسيمة على الاقتصاد ككل مثلما حصل في بعض دول العالم عامة ودول الخليج خاصة حينما تم تقييم عقارات بأسعار مبالغ فيها، مما أدى إلى انهيار كبير وعلى المستوى العالمي. البنك جهاز استثماري يبحث عن أفضل عائد له فحينما يدخل في أحد العقود التي سبق أن ذكرتها فالأفضل له على سبيل المثال أن يمول شركة من قطاع البتروكيماويات أو شركة من قطاع الاتصالات لأن هذه القطاعات وأخص بالذكر قطاع الاتصالات لا يتأثر حتى بالأزمات أياً كانت وهذا يحقق لهم عوائد وأرباحاً خيالية خاصة إن كانت عقودهم التمويلية بصيغة المشاركة أو البيع الآجل ولا ننسى كذلك أن مبدأ وضع البيض كله في سلة واحدة جيد في مثل هذه الأمور والمخاطرة فيه شبه معدومة بينما توزيع المخاطرة على عدة أشخاص يكون فيها نوع من المخاطرة. وقال الكاشف: يجب علينا أن نجد الآلية الصحيحة للتمويل العقاري بتطبيق كل ما جاء في الشريعة الإسلامية وعدم التحايل على الشرع كما تفعل بعض البنوك، كما يجب أن تكون إجراءات التمويل العقاري صحيحة ولا يدخل فيها الطمع والغش والتدليس حتى لا تحدث أزمة مستقبلاً، لذلك لا بد أن يتم تقييم العقارات تقييماً عادلاً من قبل مثمنين عقاريين ويجب النظر في حاجة مقدم الطلب وإعطاء من هم في حاجه أكثر الأولوية. وأشار الكاشف إلى أن المخاطرة في التمويل الشخصي أكبر من المخاطرة في التمويل العقاري لأن التمويل العقاري يكون بضمان العقار في حال أخل طالب التمويل بأحد بنود العقد أو بالسداد لا سمح الله بينما التمويل الشخصي يختلف في طريقة تحصيل المبلغ. ويعتقد الكاشف أن تحقق الصناديق العقارية رواجاً كبيراً وهي طفرة سوف تحصل وستقودنا حتماً للتضخم مثلما حصل بالضبط في صناديق الأسهم فقد كانت بدايتها ضعيفة ولا يعرفها إلا قلة من المواطنين ثم بدأت في الظهور القوي وغير الطبيعي ولا ننسى الدعايات البنكية لصناديقها فقد كانت بشكل يومي وعلى صفحات الجرائد المحلية وبأرباح قد لا يصدقها عقل ومع هذا صدقها الغالبية العظمى وانجرف الجميع خلف هذا التيار الذي قاد نسبة كبيرة لا يستهان بها من المتداولين من أرباح سنوية تتجاوز 100في المائة في بعض الصناديق لخسائر فادحة وإدارة سيئة وتنظيم عشوائي ورقابة غير موجودة وشفافية معدومة، فما حدث في صناديق الأسهم ربما يحدث أيضاً في العقار. وأوضح الكاشف أن الصناديق العقارية ستحل بديلاً عن المساهمات العقارية متى ما حققت الصناديق أرباحاً جيدة، فهناك جانبان إيجابيان في الصناديق العقارية أنهما مرخصان ولهما عوائد مجزية. وذكر الكاشف مجموعة من التحديات يعانيها قطاع التمويل العقاري منها: - عدم جاهزية البيئة التشريعية. - الارتفاع غير المبرر به لأسعار مواد البناء والأراضي. - محدودية النطاق العمراني في بعض مناطق المملكة. - عدم وضوح سياسات الاستثمار للأجانب. - ضبابية بل غياب السياسات المنظمة للسوق. وأشار إلى أن المطورين العقاريين الموجودين حالياً في السوق العقارية لا يلبون سوى 10 في المائة من إجمالي الطلب المحلي على الوحدات السكنية وهذه نسبه ضئيلة لا تتناسب مع الطلب الكبير. وبين أنه لا تطوير من غير تمويل ولا تمويل من غير مطورين عقاريين فكلٌ مكمل لبعضه بعضا، لذلك فالخطوة الأولى إيجاد المطورين العقاريين القادرين ووضع نظام محكم لهذه الشركات (شركات التطوير) ثم إيجاد برامج تمويلية تتناسب مع دخل كل فرد ونحن نعلم جيداً أن الغالبية العظمى من سكان المملكة لا يملكون سكناً خاصاً، ونسبة كبيرة من المواطنين يبلغ معدل دخلها السنوي 100 ألف ريال فكيف تريد منه أن يتملك سكناً في ظل ارتفاع الأسعار، هنا نذكر أنه لا بد من الحد من ارتفاع الأسعار ووضع نسبه كحد أعلى في الارتفاع كبعض الدول التي طبقت هذا النظام في الوحدات السكنية. وقال: إن هناك تحديات قد تواجه البنوك وهي التقييم العادل لهذه العقارات فيجب على البنك أن يتعامل مع المقيمين العقاريين أو ما يسمى بالمثمنين العقاريين وهُنا نود أن ننوه بأن هناك أكثر من 500 مثمن عقاري معتمد على مستوى المملكة والعدد في تزايد والمملكة ما زالت في حاجة إلى عشرة أضعاف هذا العدد لكي تلبي الطلب المتزايد على الوحدات السكنية وتثمينها لكي يعكس العقار القيمة العادلة له حتى لا يكون هناك غش أو غرر ونحن نعلم أن سبب الأزمة العالمية هي المبالغة في تثمين العقارات وإعادة تدويرها وبيعها كسندات. وهناك تحديات أخرى ليست فقط على مستوى المنطقة بل على مستوى الخليج ككل ومن هذه التحديات والصعوبات التي تعانيها سوق التمويل العقارية في دول الخليج العربي تتمثل في غياب التشريعات القانونية والشفافية، وعدم وجود آليات داعمة كالرهن العقاري ، نقص السيولة، وفقر البرامج التمويلية.

سفر يدعو مجلس القضاء إلى انقاذ النساء من"كيد الرجال"... وتفعيل التفتيش القضائي!

المصدر: جريدة الحياة الخميس، 05 نوفمبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/73121

جدة - «الحياة»

علّق أستاذ الأنظمة في جامعة الملك عبدالعزيز الخبير في مجمع الفقه الدولي الدكتور حسن سفر على مجلس القضاء السعودي في تشكيلته الجديدة آمالاً كبيرة في تحقيق طموحات المتقاضين والمترافعين داعياً إلى تمكين القضاة من آليات تساعدهم في إمضاء الحكم، والوصول إلى القول الفصل في مدد لا تطول أكثر مما يجب. كما اقترح سفر تقديم قضايا الضعفاء مثل الأرامل والمطلقات الباحثات عن النفقة ونحوها على ما سواها من القضايا، حتى لا تنقطع بهن السبل ويماطلهن الأزواج.

واعتبر أن المجلس برئاسة الشيخ صالح بن حميد «بدأ منذ ان تم تشكيله في صورته الحضارية المنفتحة والجديدة يشهد نقلة نوعية وصورة تجديدية ويفتح ورش عمل وندوات متعددة المشارب لاستكمال منظومته الكبيرة التي يلقى المواطن عليها الآمال الجسيمة للرقى بهذا المرفق الحيوي والمهم والفعال في حياة الناس، ويزيل عنهم العنت والمشقة ورفع الحرج في جوانب عدة من حياتهم وعلاقاتهم القضائية مع المحاكم والدوائر القضائية».

وأكد أنه من خلال متابعته للشأن القضائي في البلاد يوجز مجمل ما يتطلع إليه المهتمون، ويسرد ما يرى في نقاط أهمها:

أولاً: انه اذا كان قضاة الوطن كما يقول المفكر القانوني مونتسكيو ليسوا سوى الفهم الذي ينطق بكلمات التشريع. اذاً المقتضى الشرعي والقانوني يستلزم فتح ورش من العمل لوضع تقنين للاحكام القضائية في كل المجالات الحياتية من فقه الاسرة والاحوال الشخصية والمعاملات والعقوبات والتعازير. ويكون التقنين مصباحاً وضاء يسير على نهجه القضاة في المحاكم العامة والجزائية ومحاكم الاستئناف.

ثانياً: الترتيب في نظر القضايا المهمة وعدم السماح باستغراق النظر فيها مدداً طويلة وسنين عدة مع تحديد نظر القاضي يومياً في عدد محدد من القضايا وتدعيمه بالآليات المساعدة من المستشارين والاختصاصين ووجوب تثقيف وتدريب موظفي المحاكم بالانظمة القضائية كنظام المرافعات الشرعية والاجراءات الجزائية وغيرها مما صدر ويصدر ويتعلق الامر باقامة دورات شهرية في المناطق نفسها وتحت اشراف قضاة محاكم الاستئناف والمتخصصين من الشرعيين والحقوقيين الحاذقين لفهم هذه الانظمة وكيفية تطبيق نصوصها وعدم التهيب من الفهم والاستفسار والتفعيل.

ثالثاً: محاولة النظر في تقديم دعاوى النساء كالمرأة الارملة والمطلقة والمطالبة بالنفقة على الابناء والبنات خصوصاً اللاتي يدخلن اروقة القضاء في محاكم الضمان والانكحة (محاكم الاحوال الشخصية) اذ يجب سرعة البت في اقضيتهن ومنع مماطلة الازواج للكيد بهن ووجوب متابعة ذلك من تخصيص قاضي التنفيذ لما يحكم به قاضي النظر (كشرطي لحقوق التنفيذ).

رابعاً: وجوب تكثيف ثقافة موعظة الخصوم وردهم الى الصلح وتذكيرهم أن من خاصم في باطل فسيتعرض لا محالة الى سخط الله، ويشغل المحاكم في أمور لا طائل منها. وقد دونت ادبيات الاحكام القضائية أن السنن ترد الى الصلح بين الخصوم فقد نقل عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: (ردوا علي الخصوم حتى يصطلحوا فان فصل القضاء يورث الضغائن بين القوم) وقد نقل عن الائمة الفقهاء كابن قدامة والطرابلسي وابن فرحون ان الدعوة الى الصلح لها صفة الاطلاق في جميع الحالات، وذلك تجنباً للوقوع في الضغائن بين القوم كما أن حصول الصلح وطرد غوائل الضغائن، جائز في أية مرحلة من مراحل التقاضي. وهذا يرجع فيه إلى نفس الشرع، وفهم الناظر في القضية من قضاة الشرع المحمدي.

خامساً: إحياء وظيفة التفتيش القضائي والعمل بها، وهذا الذي بدأت تباشير تفعيله من المجلس الأعلى للقضاء، وفي هذا يقول الفقيه المالكي الإمام ابن فرحون: «ينبغي للإمام أن يتفقد أحوال القضاة، فإنهم قوام أمره ورأس سلطانه، وكذلك قاضي الجماعة رئيس القضاة ينبغي أن يتفقد قضاته ونوابه فيتصفح أقضيتهم ويراعي أمورهم وسيرتهم في الناس، فما وافق الحق أمضاه وما خالفه فسخه».

سادساً: تنظيم آليات الطعن في الأحكام، فانه لما كان الأصل أن حكم القاضي قاطع للنزاع وله من القوة ما تلزم الخصومة لتنفيذه، فلا يصح التعرض له بالنقض والإبطال بقوة الحكم القائم على وسائل الإثبات، ولكن كما قرر الفقه القضائي جواز عرض المحكوم عليه القضية على القاضي مرة ثانية إذا صدر الحكم عليه في غيبته، فالواجب تنظيم الطرق وتفعيل وضع تسبيب الأحكام، والتقيد بمواعيد الطعن وتمديدها إلى خمسة وأربعين يوماً مما تتسع له روح السياسة الشرعية القضائية التي تبنى أحكامها على المصلحة ومراعاة الأحوال والظروف، حيث البحث عن المحامي وإعطائه الفرصة لدرس صك الحكم، ومن ثم تقديم اللائحة الاعتراضية في وقت كاف، لتكون مستندة بقوة الحجة وعلى الاستدراكات والملاحظات على الحكم القضائي الصادر عن ناظر القضية بعد التأمل والدرس.

سابعاً: إن قبول التماس إعادة النظر هو مبدأ من المبادئ التي أجازتها الأنظمة القضائية في الشريعة الإسلامية وفي القوانين الوضعية، ففقهاء الشريعة والقانون يشيرون في مدوناتهم وقوانينهم الفقهية والقضائية إلى ما يدل على وقوع حوادث وسوابق في الطعون التي يصدرها القضاة، الأمر الذي يستلزم إعطاء المساحة في قبول الالتماس وإعادة النظر. قال الإمام سحنون: «وإذا قضى القاضي بقضية وكان الحكم مختلفاً فيه وله فيه رأي فحكم بغيره سهواً فله نقضه». وقال العلامة ابن فرحون في التبصرة: «إذا حكم القاضي بغير ما يراه سهواً، فله نقضه وليس لغيره ذلك، ولا ينبغي له المكابرة، فان الرجوع إلى الحق خير من التمادي في غيره».وعلى ضوء ذلك، فان النظام القضائي الإسلامي منح المساحة، وأعطى الفرصة في عدول القاضي عن حكمه، وقبول التماس النظر في القضية، حتى يصادف الحكم محله، ويحقق مقصود الشارع من العدالة التي قامت بها السموات والأرض. فحبذا لو أكد المجلس الأعلى للقضاء مثل هذه الأمور التي هي ليست خافية على نظر أصحاب الفضيلة القضاة، ولكن تفعيلها بصور متعددة وتقنينات مختلفة وحضارية تجعلها تخدم الحكم القضائي العادل الذي جاءت به الشرائع السماوية، وطبقه سيد القضاة نبينا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.وخلص سفر في نهاية مقترحاته إلى القول بأن «الأنظمة القضائية في الشريعة الإسلامية تعتبر من أوفى واعرق وارسخ القوانين شكلاً ومضموناً وموضوعاً، وان البحث عن الكنوز الثمينة في فقه القضاء الإسلامي يحتاج إلى إعادة قراءة تنعكس على الثراء والتفعيل والتنفيذ في أروقة ودهاليز القضاء السعودي المتعدد المشارب، وان الناس يستبشرون خيراً بالنقل التطويرية والتحديثية لسلك القضاء والتقاضي الذي احدث قولبته ولي أمر المسلمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، مطالبين بأن يتم تنويع الاختيارات في مدارس القضاء وكراسي القضاة وكتابة العدل، وشمول ذلك ولاية المظالم ودواوين القضاء والمحاكم العامة، وسرعة ظهور المحاكم المتخصصة التي أشار إليها نظام القضاء في صورته الجديدة، وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه.

موقوفو المساهمات بسجون الطائف يواصلون الامتناع عن الطعام

المصدر: جريدة المدينة الجمعة، 6 نوفمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/196041

عواض الخديدي – الطائف

واصل الموقوفون السبعة بسجن الطائف على ذمة قضايا مساهمات مالية، امتناعهم عن الطعام لليوم الرابع على التوالي بسبب عدم الفصل في قضاياهم.وحاول القائمون على السجن إقناعهم بالعدول عن هذا الموقف حيث قدمت لهم الوجبات الغذائية إلا أنهم رفضوا تناولها مطالبين بضرورة البت في قضاياهم وتقديمهم للقضاء والمحاكم لمحاكمتهم وإصدار الحكم تجاههم.كما رفضوا إجراء الكشف الطبي عليهم.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

مجيباً قراء "عكاظ" .. د. علي الحناكي:

دور للحماية من العنف في المدن الرئيسية قريباً

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 1430/11/17 هـ 05 نوفمبر 2009 م العدد : 3063
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091105/Con20091105313658.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

أكد مدير عام الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة الدكتور علي الحناكي، عبر هاتف «عكاظ» في معرض رده على اتصالات القراء، أن الوزارة تعاني من تراكم حالات المدرجين في قوائم الانتظار في دور الإعاقة.

واستنكر تزايد حالات العنف الأسري وحالات التحرش، مطالبا بمواجهة صارمة تجاههما، مشيرا إلى أن العنف الأسري يحدث في أي منزل توجد فيه خلافات أسرية. وكشف مدير الشؤون الاجتماعية في منطقة مكة المكرمة عن توجه وزاري نحو إنشاء وحدات اجتماعية للحماية من العنف في المدن ذات الكثافة السكانية العالية، وتضمين مناهج التعليم مواد عن العنف الأسري في المملكة، وفق تنسيق بين وزارات الشؤون الاجتماعية، التربية والتعليم، والثقافة والإعلام لمجابهة العنف الأسري في المجتمع.

وإلى تفاصيل مواجهة الدكتور علي الحناكي مع القراء:

• لدي طفلة عمرها عام ونصف، مصابة بمتلازمة داون، قدمت طلب معونة من الشؤون الاجتماعية منذ سبعة أشهر ولم أجد ردا، متى تستحق الطفلة الإعانة، وما مقدار الإعانة، وهل تختلف من مدينة لأخرى؟

أم لمار ـ مكة المكرمة

ـ لا أعرف سبب التأخير في تسليمكم الإعانة ويمكنكم مراجعة مكتب الضمان أو مراجعتي لبحث الأمر. أما بالنسبة للمبلغ المستحق فحسب درجة الإعاقة، إذ توجد ثلاث فئات للإعاقة، محددة بـ(10) و(14) و(20) ألف ريال حسب التقرير الطبي والإعانة لا تختلف من منطقة لأخرى، النظام شامل على مستوى المملكة.

• ابنتي معوقة، وقد ألحقتها بمدرسة خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، بتكلفة 8 آلاف سنويا، والمبلغ كبير بالنسبة لي، وهل يمكن لي الحصول على خدمات خاصة با ابنتي؟

أم نوف ـ جدة

ـ الإعانة المستحقة للإعاقة تغطي رسوم المدرسة، كون الإعانة تبدأ من عشرة آلاف ريال، هناك خدمات مقرة للمعوقين مثل خصم 50 في المائة على التذاكر مع المرافق، ونحن في الشؤون الاجتماعية نساعد بعض الحالات في الحصول على سماعات أذن، كراسي معوقين، عكاز .. ألخ.

• زوجي كبير في السن عمره 57 عام، يتسلم من الضمان الاجتماعي معونة شهرية قدرها 2500 ريال، ونسكن بالإيجار، ابني الكبير حاصل على دبلوم بدون عمل، وابنتي حاصلة على بكالوريوس، وضعنا المادي سيئ للغاية، نحرم أنفسنا لقمة العيش والعلاج لنسدد الإيجار كيلا نطرد للشارع، فماذا ستقدمون لنا؟

فايزة ـ مكة المكرمة

ـ يمكنك مراجعة مكتب الشؤون الاجتماعية في مكة لتوجيهكم لإحدى الجمعيات الخيرية، ويمكن لابنك التقدم لنا لمساعدته عن طريق صندوق الموارد البشرية أو بنك التسليف والادخار.

• أعاني من مرض نفسي تسبب في تركي العمل وتطاردني الديون ومعرض للسجن في أي وقت، كيف لكم مساعدتي؟

أبو غلا السلمي ـ جدة

ـ النظام يسمح بعلاجك ومنحك إعانة، يمكنك مراجعتي في المكتب ومعك جميع الإثباتات التي تحدثت عنها، وسنسعى لمساعدتك.

• لي قريبة في الثلاثينيات من عمرها، توفي والدها ووالدتها، وهي كفيفة لا ترى، ولا تمشي على قدمها، ومصابة بغرغرينا .. ماذا نفعل؟

فيصل ـ مكة

ـ أرجو أن أحصل على عنوانك، وسيتم تعميد مدير دار الرعاية في مكة مباشرة الحالة، وسنرسل لها أخصائية نفسية واجتماعية للوقوف على حالتها والعمل على مساعدتها، سواء بالإيواء أو المساعدة المادية.

• أنا مطلقة، عندي أربع بنات، والدهم حكم عليه بالسجن ثلاثة أعوام، إحدى بناتي مريضة، ملفها في مدرسة أهلية مرهون بسبب ألفين و 500 ريال، كنت أستلم من الضمان 900 ريال، والآن ألفا و 700 ريال بعد دخول الأب السجن، كلما ذهبت للجمعيات الخيرية أو الضمان بطلب مساعدة لي وبناتي، أجد منهم الصد، بل بعضهم يطردني، ماذا أفعل؟

رحاب ـ جدة

ـ أرجو إرسال تقرير مفصل عن حالتك مشفوع بالتقارير والإثباتات، ونتواصل مع جمعية أسر السجناء أو الجمعيات الخيرية أو الضمان لمساعدتك، بالنسبة لصدك أو عدم معاملتك بشكل جيد من البعض حسب قولك، فأرجو ألا يؤثر عليك ذلك، توجد بعض الأخطاء وتصلنا بعض الشكاوى، هناك القليل ممن يعمل في هذه الجمعيات يشترط لتقديم المساعدة للمحتاجين شروطا ما أنزل الله بها من سلطان، أعتقد أن الإلحاح في مثل هذه الاشتراطات يعين الشيطان على المحتاج، في المجمل غالبية الجمعيات تؤدي عملها بشكل جيد، ونطمح في الأكثر، ونحثهم على الحرص في معالجة الفقر بطرق غير تقليدية، وتشجيع تحويل الأسر المحتاجة إلى أسر منتجة مثل استيعاب أحد أفراد الأسرة في المشاريع الصغيرة أو برامج الأسر المنتجة أو التدريب المنتهي بالتوظيف. وأؤكد مرة أخرى أن الوزير يدعم ويشجع أعمال الجمعيات الخيرية، ويطمح في أن تكون كل جمعية وزارة شؤون اجتماعية قائمة بحد ذاتها.

• أنا رجل معوق من محافظة القنفذة، متزوج من معوقة، نسبة العجز لدي 100 في المائة، ولدى الزوجة 95 في المائة، تقدمنا بطلب مساعدة مقطوعة لدى الضمان الاجتماعي، ولم يتم الموافقة على طلبنا لأن النظام لا يسمح كوني موظفا براتب لا يقل عن ألفي ريال؟

إبراهيم ـ القنفذة

ـ الحصول على معونة الضمان لها اشتراطات يبدو أنها لا تنطبق عليك، لكن يمكنك مراجعة مركز التنمية الاجتماعية في القنفذة لدراسة وضعك، ومن ثم البحث في إمكانية مساعدتك عن طريق الجمعيات الخيرية.

• نرغب زيارتك في محافظة القنفذة لرصد بعض احتياجات الأهالي.

محمد ـ القنفذة

ـ نحن على وشك افتتاح مركز للتأهيل الشامل للمعوقين في القوز، وسوف أزور المحافظة قريبا.

• ما هي المساعدات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية للمحتاجين والأرامل والمطلقات؟

عماد ـ مكة

ـ تقدم وزارة الشؤون الاجتماعية خدماتها للكثير من المواطنين المحتاجين، حيث تقدم خدمات للمعوقين ممن يقيمون فى منازل أهليهم بمبلغ مالي حسب الإعاقة، ويمكن للأسرة أن تقوم بإيداع طفلها المعوق فى أحد مراكز التأهيل الشامل في المناطق، وتقوم كذلك الوزارة بتقديم خدمات للأيتام من إيواء وأكل وشرب ودراسة ومتابعة الأيتام ممن هم محتضنون.

• ابني أحد نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية هل يمكن أن يكون له إعفاء من المحكومية؟

أم محمد ـ جدة

ـ نعم هناك إعفاء من المحكومية لنزلاء دور الملاحظة الاجتماعية ولكن بشرط حفظ القرآن الكريم كاملا، في هذه الحالة يمكن أن يعفى الحدث من ربع المدة التي حكم بها.

• هناك متسولون أجانب وسعوديون.. كيف تتعاملون معهم؟

أبو حسن ـ جدة

ـ مهمتنا في الشؤون الاجتماعية تنحصر في المتسولين السعوديين، فإذا كان مسناً يودع دار الرعاية للمسنين، وإذا كان طفلا ويتيماً يودع دار التربية للبنين، وإذا كان طفلا ومتشرداً يودع دار التوجيه الاجتماعي، وإذا كان شخصاً قادراً على العمل وشاباً يبعث إلى مكتب العمل للبحث له عن عمل، وإذا كان مسناً وصاحب أسرة وغير راغب في دار الرعاية تجري إحالته للضمان الاجتماعي بطلب تقديم إعانة له، كذلك تجري إحالته للجمعيات الخيرية لمساعدته على مصاريف الحياة اليومية.

• نحتاج من الوزارة تفعيل الأعمال التطوعية الغائبة عن المجتمع، تنقصنا في مجتمعنا ثقافة التطوع ؟

أبو سليمان ـ متطوع في مراكز الأحياء

ـ الحديث يدور حول إنشاء مجلس أعلى للجمعيات الخيرية للإشراف المباشر على أعمال الجمعيات، ووزارة الشؤون الاجتماعية تستأنس برأي الجمعيات التي تقدم رؤية سديدة للعمل التطوعي للاستفادة من تجاربها الرائدة، ومعالجة الفقر والبطالة حسب توجيهات القيادة بطرق غير تقليدية، تعتمد على التدريب المنتهي بالتوظيف وعلى برامج الأسر المنتجة وكل ما له صلة بالتعليم والتدريب للنساء والشباب، ولعل التركيز سيكون على زوجات السجناء والمرضى النفسيين والمهملين والمتخاذلين والأرامل، لتأهيلهم ودفعهم إلى سوق العمل.

• قضايا العنف الأسري أشغلت الوزارة، من المسؤول عن تفاقم قضايا العنف في المجتمع السعودي، وماذا أنتم فاعلون لذلك؟

صالحة ـ جدة

ـ هناك توجه لإنشاء وحدات اجتماعية للحماية في المدن ذات الكثافة السكانية العالية، وتضمين مناهج التعليم مواد عن العنف الأسري في السعودية، وثمة تنسيق بين وزارات الشؤون الاجتماعية، التربية والتعليم، والثقافة والإعلام على ضرورة إنهاء حالات العنف الأسري، هناك تشريعات جديدة سيتم اعتمادها خلال الفترة المقبلة، فيما يتعلق بالعنف الأسري.

• ماذا عن رعاية الفتيات اليتيمات؟

هالة ـ جدة

ـ هناك عدة برامج مقدمة لهن، منها التعليم، دورات في مهارات الزواج، العادات والتقاليد والطبخ. وهناك يتيمات يخضعن لدورات تعليمية ومساعدتهن على إكمال دراستهن وتوفير وسيلة نقل، ويبلغ عدد دور الايتام 11 داراً.

• ماذا عن الحماية الاجتماعية وإيواء المعرضين للإيذاء من الأطفال والنساء؟

ـ نهدف إلى اتخاذ تدابير حماية بعض أفراد المجتمع المعرضين للإيذاء حماية إيوائية وشرعية ونفسية واجتماعية، بما يحقق لهم الأمن الاجتماعي ويراعي مصالحهم، والتركيز على الطفل والمرأة لحمايتهما من العنف بأنواعه سواء الإيذاء الجسدي أو النفسي أو الجنسي.

• أرغب في احتضان أحد الأيتام من ذوي الظروف الخاصة، لكن ظروفي صعبة، هل يمكن إعانتي على كفالة اليتيم؟

ـ تصرف الدولة للأسر الحاضنة للأيتام من ذوي الظروف الخاصة مبلغ ثلاثة آلاف ريال شهريا لكل أسرة، ويوجد في المملكة خمسة آلاف و 600 أسرة حاضنة .. وهناك 50 في المائة من الأسر الحاضنة لهؤلاء الأيتام ترفض استلام الإعانة طلبا للأجر من الله عز وجل و 40 في المائة منهم يأخذون الإعانة شهريا ويضعونها في حساب خاص لليتيم حتى يكبر ويعتمد على نفسه وتسلم له، كما أن اليتيم من ذوي الظروف الخاصة إذا قرر الزواج تصرف له الدولة 60 ألف ريال إعانة زواج، وإذا كانت زوجته من نفس الفئة تعطى أيضا 60 ألف ريال، بحيث يصبح مجموع ما يقدم لهما كمعونة زواج 120 ألف ريال لتكوين أسرة مستقرة، كما أن المملكة ابتعثت مئات الأيتام واليتيمات لدراسة البكالوريوس والدراسات العليا ويعطون إعانات خلال فترة الابتعاث والعمل على توظيفهم بعد التخرج بالإضافة إلى إعطائهم دورات تدريبية على المهارات الحياتية وكيفية تعزيز ثقتهم بأنفسهم.

قضاة يتحفظون .. والبت في اللائحة الجديدة مطلع محرم

منح محاكم الاستئناف والدرجة الأولى صلاحيات رفع دعاوى التأديب

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/11/20 هـ 08 نوفمبر 2009 م العدد : 3066
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091108/Con20091108314202.htm

عدنان الشبراوي ـ جدة

أبلغت «عكاظ» مصادر قضائية مطلعة بأن مشروع لائحة قواعد اختصاصات وصلاحيات رؤساء المحاكم ومساعديهم الذي يتدارسه حاليا المجلس الأعلى للقضاء، ويتوقع البت فيه مطلع شهر محرم المقبل، يمنح رؤساء محاكم الاستئناف والدرجة الأولى ومساعديهم صلاحيات رفع الدعاوى التأديبية للقضاة أمام دائرة التأديب في المجلس. وأبدى عدد من القضاة تحفظات على المشروع الذي يمنح رؤساء المحاكم حق رفع اقتراح غير ملزم إلى المجلس الأعلى للقضاء بإحالة قضاة مخالفين إلى المجلس الذي بدوره يدرس المخالفة، ويقرر إما إحالتها للجان التفتيش القضائي لإكمال اللازم أو حفظ الاقتراح المقدم. وحسب ما أوضحته المصادر فإن أي تأخر في القضايا، غياب القضاة وتأخرهم عن الدوام وأي مخالفات أخرى ستكون مناطة برئيس المحكمة ليرفع عنها لمجلس القضاء الأعلى. ويرى المتحفظون على المشروع أن تلك الصلاحية يجب أن تظل منوطة بقضاة التفتيش فقط. ووفقا للائحة المقترحة فإن المجلس الأعلى للقضاء أنيط به تسمية رؤساء محاكم الاستئناف ومساعديهم من بين قضاة محاكم الاستئناف. وتسمية رؤساء محاكم الدرجة الأولى، ومساعديهم، من بين قضاة محاكم الاستئناف وقضاة محاكم الدرجة الأولى. وتنص المادة الثالثة على أن يكون لرئيس كل محكمة بالإضافة إلى الاختصاصات المنصوص عليها في هذه القواعد، ونظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية، وغيرهما من الأنظمة واللوائح الأخرى، صلاحيات الإشراف على أعضاء السلك القضائي في المحكمة، وتنبيههم إلى ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم، أو مقتضيات وظائفهم، بعد سماع أقوالهم، وفق الإجراءات الواردة في نظام القضاء. ولا يصدر أي أمرٍ كان من أحد منهم إلا بوساطته، ما لم ينصّ النظام على غير ذلك.كما تمنحهم اللائحة الجديدة صلاحيات اقتراح رفع الدعوى التأديبية أمام دائرة التأديب في المجلس الأعلى للقضاء والرقابة على أقسام المحكمة الإدارية وجميع موظفي المحكمة، الإشراف على جميع المكاتبات والمعاملات الواردة إلى المحكمة، والصادرة منها وإحالتها إلى جهات اختصاصها، تقسيم القضايا الواردة للنظر فيها بين دوائر المحكمة حسب موضوعاتها، وإحالتها بتوقيعه للدوائر بوساطة القسم المختص في المحكمة في سجل خاص يعد لذلك. وتحدد المادة الرابعة للائحة اختصاصات وصلاحيات رئيس المحكمة العليا ومنها رئاسة المجلس الأعلى للقضاء وقت انعقاده في حال غياب رئيس المجلس، رئاسة الهيئة العامة في المحكمة العليا، والإحالة عليها، مما هو داخل اختصاصها نظاماً، اقتراح رؤساء الدوائر وأعضائها في المحكمة العليا ورفع ذلك للمجلس،ـ تكليف أعضاء المحكمة العليا برئاسة دوائرها أو إكمال نصابها في حالة غياب رؤساء الدوائر، أو أحدٍ من أعضائها.وتنص المادة الخامسة على أنه عند غياب رئيس المحكمة العليا ينوب عنه أقدم رؤساء دوائرها وتكون له اختصاصات وصلاحيات رئيس المحكمة العليا باستثناء رئاسة المجلس. بينما تقضي المادة السادسة بمنح رؤساء محاكم الاستئناف صلاحية تسمية رؤساء الدوائر وأعضائها في المحكمة ورئاسة الدوائر في المحكمة عند غياب رؤسائها.وحسب المادة السابعة فإن لرؤساء محاكم الدرجة الأولى اختصاصات تسمية رؤساء الدوائر وأعضائها أو قضاة الدوائر في المحكمة، رئاسة الدوائر في المحكمة عند غياب رؤسائها والاضطلاع بعمل قضاة الدوائر في المحكمة عند غياب قضاتها.أما المادة التاسعة فتتعلق باختصاصات مساعدي محاكم الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى عند غياب الرؤساء، وتنص على منح المساعدين في محاكم الاستئناف ومحاكم الدرجة الأولى عند غياب رؤسائها أو إذا كان هناك مانع، اختصاصات وصلاحيات رؤساء تلك المحاكم. ولرئيس المحكمة بعد موافقة المجلس أن يعهد ببعض اختصاصاته وصلاحياته للمساعد فيها. وعند غياب رئيس المحكمة والمساعد فيها، يكلف رئيس المجلس أحد القضاة بعمل رئيس المحكمة أو المساعد حسب الأحوال.

الرياض
www.Alriyadh.com

لطيفة أبو نيان: التجمع النسائي في بريدة تنسيق لكل الجهود المبذولة

الهدلق: رعاية خادم الحرمين للملتقى الأول للجمعيات الخيرية النسائية تعزيز لمكانة المرأة وإسهاماتها

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 ذي القعدة 1430هـ - 8 نوفمبر 2009م - العدد 15112
http://www.alriyadh.com/2009/11/08/article472596.html

الرياض - عبدالله الحسني

نوه الأستاذ عبد العزيز بن إبراهيم الهدلق وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للتنمية الاجتماعية بموافقة خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله على رعاية الملتقى الأول للجمعيات الخيرية النسائية الذي تبدأ فعالياته صباح اليوم الأحد في مدينة بريدة بمنطقة القصيم وتفتتحه حرم صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم سمو الأميرة نورة بنت محمد بن سعود.

وقال الهدلق: إن هذه الرعاية الكريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - هي بلا شك دعم للعمل الخيري بعامة والقطاع النسائي العامل فيه بخاصة مثمناً في الوقت نفسه الاهتمام المتزايد من قبل ولاة الأمر يحفظهم الله بهذا الميدان الحيوي وتعزيزه عن طريق الدعم المادي والمعنوي المتواصلين والمكرمات الملكية المتتالية التي يشهدها ميدان العمل الخيري عن طريق الوزارة وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني المساندة.

وأشار الوكيل المساعد للتنمية الاجتماعية إلى أن الإسهام النسائي في هذه الميادين المباركة ملموس ومهم إن لم يكن هو الأهم وذلك بما يبذل من جهود حثيثة عبر أكثر من (30) جمعية خيرية نسائية منتشرة في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى ما لدى الجمعيات الخيرية جميعها والبالغ عددها (560) جمعية من قطاعات نسائية تعنى بالمرأة وترعى شؤون الأسرة وتتلمس احتياجاتها.

وأكد الهدلق أن هذه الرعاية الكريمة تمثل دعماً وتشجيعاً للمرأة العاملة في القطاع الخيري مشيراً في هذا الصدد إلى أن تكليف سمو الأميرة نورة بنت محمد بن سعود في رعاية هذه المناسبة هو خير دليل على تعزيز مكانة المرأة وإسهاماتها في الأعمال الخيرية المتعددة.

من جانبها وصفت الأستاذة لطيفة بنت سليمان أبونيان المديرة العامة للإشراف الاجتماعي النسائي بالرياض رعاية خادم الحرمين الشريفين للملتقى بالعلامة الفاصلة والنقطة المضيئة في مسيرة العمل الخيري النسائي بالمملكة.

وقالت: إن هذا التجمع النسائي في بريدة هو بمثابة تأسيس أو تأصيل وتنسيق لكل الجهود المبذولة من قبل رائدات العمل الخيري والعاملات فيه لينطلق في فضاءات وآفاق أوسع وأشمل تتضافر فيها جهود كل محبي ومحبات العمل الخيري تسندها وقفات صادقة من قبل داعمي هذا العمل وداعماته في مجتمعنا الخير.

وأوضحت أبونيان أنها ستقدم ورقة عمل في هذا الملتقى بعنوان: "شركاء في التنمية" تتناول الشراكة القائمة بين القطاعات الحكومية والخيرية والخاصة في مجال العمل الخيري وتطوره من خلال الدعم الذي تقدمه الوزارة بمساندة هذه القطاعات. مشيرة إلى أن الورقة تبرز الإسهامات الجليلة للمرأة في هذا الميدان وتتضمن التأكيد أن هذا العمل لا يمكن أن يستقيم أو يكتب له النجاح مالم تتضافر فيه جهود الرجال والنساء معاً لتشمل الخدمة جميع محتاجيها.

وشكرت لطيفة أبونيان سمو الأميرة نورة بنت محمد بن سعود على وقفاتها الصادقة والمستمرة التي تدعم العمل الاجتماعي عموماً والعمل الخيري خصوصاً منوهة بما وصل إليه العمل الخيري النسائي في القصيم بفضل الله ثم بالدعم المتواصل من سموها مستمدة ذلك من دعم صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر أمير منطقة القصيم الذي يتابع ويقدم كافة التسهيلات لتذليل أي عقبة تواجه مسيرة العمل الخيري في المنطقة.

د.الشقاوي يشكر خادم الحرمين على رعايته الكريمة لاحتفال المعهد ويشيد بنجاح المؤتمر

مؤتمر التنمية الإدارية يوصي بوضع معايير ومؤشرات قياسية لتقييم أداء الأجهزة الحكومية والارتقاء بالقيادات الإدارية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 20 ذي القعدة 1430هـ - 8 نوفمبر 2009م - العدد 15112
http://www.alriyadh.com/2009/11/08/article472606.html

الرياض- متعب أبو ظهير، خالد العوفي

تمخض المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية (نحو أداء متميز في القطاع الحكومي)، الذي نظمه معهد الإدارة العامة مؤخراً بالخروج بعدد من التوصيات اهمها وضع المعايير والمؤشرات القياسية لتقييم اداء أجهزة ومؤسسات القطاع الحكومي وقياس مساهمتها في تحقيق الأهداف التنموية ، وتعزيز آليات قياس ومتابعة الأداء المؤسسي ، وتفعيل مفاهيم وآليات المحاسبة والشفافية والمساءلة اضافة الى توفير مرجعية إرشادية لقياس أداء المؤسسات والأجهزة الحكومية باستخدام الأساليب الحديثة في قياس الأداء المستمدة من التجارب الدولية الناجحة وإجراء الدراسات والبحوث التشخيصية لواقع المؤسسات الحكومية بالتركيز على المؤسسات الخدمية ، والاهتمام بالبحوث والدراسات الموجهة للسياسات العامة والاستراتيجيات لتطوير الأداء المؤسسي للقطاع الحكومي والارتقاء بالخدمات التي يقدمها .

وشدد المؤتمر على اهمية التعاون بين مؤسسات التنمية الإدارية لتحديث برامج التدريب والتأهيل في مجال الإدارة العامة بما يتناسب ومتطلبات تطوير الأداء المؤسسي في القطاع الحكومي وتحسين الخدمات من خلال التركيز على مهارات وسلوكيات مقدمي الخدمة لجمهور المستفيدين بأفضل مستوى.

كما دعا المؤتمر إلى أهمية الارتقاء بالقيادات الإدارية في القطاع الحكومي وتفعيل دورها في تحسين الأداء المؤسسي وتحرير الإدارة من القواعد والنظم والإجراءات الجامدة ، والحد من البيروقراطية، وتفعيل اللامركزية الإدارية وتفويض الصلاحيات لتحقيق المرونة الكافية لاتخاذ القرارات وسرعة الإنجاز. كما اوصى المؤتمر بتطوير ومتابعة أداء المؤسسات الحكومية وربطها بالتوجهات الإستراتيجية للدولة، وتسريع آلية اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطاتها، وتمكينها مادياً وتنظيمياً وكذلك التركيز على ثقافة العمل التكاملي بين مسئولي ومنسوبي الأجهزة الحكومية، وربط الجميع ثقافياً ومهنياً بالمشروع التنموي الوطني المتكامل. الى ذلك قدم معالي مدير عام معهد الإدارة العامة رئيس اللجنة الإشرافية لاحتفال المعهد بمرور خمسين عاماً على إنشائه، الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الشقاوي شكره لمقام خادم الحرمين الشريفين، حفظه الله، على رعايته الكريمة لاحتفال المعهد بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشائه. كما شكر وزير الخدمة المدنية رئيس مجلس إدارة المعهد الأستاذ محمد بن علي الفايز، على اهتمامه ومتابعته ودعمه لاحتفال المعهد منذ بدء التخطيط لإقامته قبل أكثر من عام حتى خرج بمثل ذلك المظهر المشرف . وعبر الشقاوي عن سعادته البالغة بما تحقق من نجاح صاحب إقامة احتفال معهد الإدارة العامة بمرور خمسين عاماً على إنشائه، وتنظيم الفعاليات الخاصة به من حفل عام ومؤتمر دولي للتنمية الإدارية ومعرض دولي للكتاب المتخصص في العلوم الإدارية وكذلك المعرض التصويري لتاريخ المعهد.

العنف الأسري في مذكرة تفاهم بين"الاجتماعية والأمان الأسري"

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 8 نوفمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/196670

خالد المطوع - الرياض

وقعت وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الأمان الأسري الوطني صباح أمس مذكرة تفاهم بين الطرفين يتم بموجبها منح آفاق التعاون والتنسيق في مجال الحماية الاجتماعية للحد من العنف الأسري وقد مثل وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين الوزارة في توقيع مذكرة التفاهم مع ممثل "البرنامج" معالي الدكتور بندر بن عبدالمحسن القناوي المدير العام التنفيذي للشؤون الصحية بالحرس الوطني والمشرف العام على برنامج الأمان الأسري. ونصت المذكرة الموقعة على أن يعتمد كل من البرنامج والوزارة شريكًا رسميًّا في مجال الوقاية والتصدي للعنف الأسري الى جانب مشاركتهم في المؤتمرات والندوات وكافة أنشطة الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى التنسيق بين الجهتين وفق آلية عمل واضحة وتقديم الحماية والرعاية الاجتماعية حسب ما تقتضيه الحالة. كما أوصت المذكرة بتولي الوزارة بإعداد قاعدة معلومات متكاملة عن العنف الأسري في المملكة العربية السعودية وإتاحة الفرصة لبرنامج الأمان الأسري للاستفادة من قاعدة المعلومات الخاصة بالوزارة، إلى جانب تزويد الوزارة بالإحصاءات الخاصة بالعنف الأسري ضد المرأة أو الطفل الواردة للبرنامج وإحالة ما يرد للبرنامج من بلاغات للإدارة العامة للحماية الاجتماعية.

رئيس لجنة الحماية في الطائف :

90٪ من حالات العنف بسبب المشادات الكلامية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/11/20 هـ 08 نوفمبر 2009 م العدد : 3066
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091108/Con20091108314333.htm

سهى العرابي ـ الطائف

كشف رئيس لجنة الحماية في محافظة الطائف حسين العبادي أن 90 في المائة من حالات العنف ضد النساء، سببها مشادات كلامية بين طرفين، وبين أن مثل هذه الحالات يتم حلها بالإصلاح بين الطرفين قبل دخول النزيلة إلى دار الحماية.وأوضح أن اللجنة تستقبل من ثلاث إلى سبع حالات أسبوعيا من الحالات المعنفة، وعادة ما تكون المرأة تعرضت للعنف اللفظي أو الجسدي علي يد زوجها أو العنف من الوالدين أو الإخوة الذكور على الأطفال والفتيات، مؤكدا أن معظم الحالات يعود السبب فيها للمشادات الكلامية والمرأة هي الطرف المثير لذلك. وأوضح أن الدار تحتضن حاليا 11 حالة، وجميعها متوقفة على الحكم الشرعي، خصوصا تلك المتعلقة بقضايا الطلاق والحضانة، أما بقية الحالات فقد تم حلها بعد التحقيق مع أطراف القضية، وسلم عدد من النزيلات إلى ذويهن.وأضاف العبادي أن استقبال الحالات وتسليمها لذويها، يخضع لإجراءات تحفظ للحالة أمنها واستقرارها داخل وخارج دار الحماية، ولا تسلم الحالة لذويها إلا بعد اجتماع اللجنة المكونة من عشر جهات حكومية للنظر في القضية، ومن ثم أخذ تعهد على المعنف بحفظ وسلامة المعنفة سواء من النساء أو الأطفال أو الفتيات، وحول الطفلتين ليلى وشيخة المقيمتين في دار الحماية منذ أكثر من عام، قال العبادي إن الجهات الشرعية هي سبب تأخير تسليمهما لذويهما بسبب عدم صدور الحكم الشرعي. وحول انتقال دار الحماية من المقر الحالي في التأهيل الشامل للإناث إلى مبنى خاص مستقل مع مطلع السنة المقبلة، بين أن المبنى الجديد سيوفر الاستقلالية للنزيلات، وستكون هناك وحدات سكنية صغيرة تتكون من قسمين ومكاتب للمشرفات والأخصائيات على أن تكون هناك وحدات خاصة بالنزيلات اللاتي لديهن أطفال ووحدات أخرى للفتيات ومن ليس لديهن أطفال.

منصور بن متعب: سنتجاوز مرحلة توفير الأراضى إلى تزويدها بالخدمات

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 8 نوفمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/196668

فهد الرشيد - الرياض

أكد صاحب السمو الملكي الأمير منصور بن متعب آل سعود وزير الشؤون والقروية إن قيام الوزارة ممثلة في الأمانات والبلديات في كافة أنحاء المملكة بتطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن لا يتوقف على توفير تلك الأراضي وتخطيطها، فحسب وإنما يمتد إلى تزويدها بالعديد من الخدمات الأساسية اللازمة للسكن والتي ينفق عليها مبالغ طائلة من ميزانيات الأمانات والبلديات ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن الإنفاق يمتد ليشمل جهات حكومية أخرى تعنى بتوفير بعض تلك الخدمات والمرافق. وأوضح إن تطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن من خلال تزويدها بالخدمات الأساسية سيحقق الاستفادة المثلى منها سيكون ضابطًا للتنمية وتوزيع الخدمات وانتشارها والانتقال تدريجي المنظم لاستغلال الأراضي والاستفادة منها بما يعكس ما تشهده المملكة من تطور ونماء في شتى المجالات واكد على الدور التكاملي بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تنمية الوطن الغالي وعلى أهمية قيام القطاع الخاص بتفاعل أكبر ومشاركة أوسع لخدمة هذا الجانب وتحقيق هذه الغاية. وكان سموه قد افتتح فعاليات ندوة تطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن صباح امس السبت بقاعة المؤتمرات في مبنى الوزارة بالمعذر، وقد حضر حفل الافتتاح أصحاب السمو والمعالي والسعادة الأمناء ووكلاء الوزارة والعديد من المسؤولين من مجلس الشورى والمجلس الاقتصادي الأعلى ووزارة المالية والهيئة العامة للإسكان والهيئة العامة لتطوير مدينة الرياض والمؤسسة العامة للتقاعد والمعهد العربي لإنماء المدن ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية. بدأ حفل الافتتاح بتلاوة آيات من القرآن الكريم وكلمة وكالة الوزارة للأراضي والمساحة وعرض مرئي عن تطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن وكلمة راعي الحفل صاحب السمو الملكي وزير الشؤون البلدية والقروية، كما تضمن توزيع دروع التكريم لرعاة الندوة وافتتاح المعرض المصاحب للندوة. وتلا حفل الافتتاح الجلسة الأولى للندوة والتي ترأسها سمو الأمير الدكتور خالد بن عبد الله آل سعود عضو مجلس الشورى، وجرى استئناف جلسات الندوة بعد صلاة الظهر بالجلسة الثانية والتي ترأسها معالي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله البراك مساعد رئيس مجلس الشورى وكان المتحدث الرئيس فيها معالي المهندس عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحصين أمين منطقة المدينة المنورة وممثلون عن مجلس الشورى والمجلس الاقتصادي الأعلى ومجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية وأمانة منطقة الرياض والهيئة العامة للإسكان وكان محدد الجلسة أيضًا حول الجوانب التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة بتطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن.

خديجة وحسن محرومان من المدرسة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 1430/11/20 هـ 08 نوفمبر 2009 م العدد : 3066
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091108/Con20091108314208.htm

سالم الجهني ـ جدة

بطء الإجراءات في إدارة الأحوال المدنية، حال دون أن تحصل كل من خديجة (15عاما) وشقيقها حسن (11عاما) على حقهما في التعليم النظامي. ورغم أنهما من أب سعودي يحمل الجنسية، إلا أن ولادتهما في اليمن بدون شهادة ميلاد، كانت سببا في بقائهما خارج بطاقة العائلة وبالتالي عدم دخولهما المدرسة. ويحكي والدهما محمد محضار بالعبيد، قصة ابنته خديجة وابنه حسن، قائلا: إنهما ولدا في اليمن ولم يستخرج لهما شهادة ميلاد هناك، لأسباب قد يكون الجهل بالأنظمة من بينها، لكنه تقدم قبل خمسة أعوام بطلب إضافتهما مع بقية أشقائهما إلى كرت العائلة، غير أن هذا الطلب، على حد وصفه، ظل طوال هذه الفترة تحت رحمة الروتين والتسويف، رغم سعيه الدؤوب لإغلاق هذا الملف، الذي يؤكد أنه يتحمل جزءا كبيرا من مسؤولية حدوثه. وتمكن بالعبيد، قبل أن يحضر ابنه وابنته من اليمن، من إثبات جنسيتهما السعودية وإضافتهما في جواز السفر الذي استخرجه من السفارة السعودية في اليمن، إلا أنهما لا زالا محرومين من حق المواطنة والتعليم، بسبب بطء الإجراءات في الأحوال المدنية. يقول «مستقبل خديجة مع التعليم أصبح في حكم الضائع، والخوف أن يلحق بها شقيقها حسن، خصوصا أنه يدخل اليوم عامه 11».

وعبر عن امتعاضه تجاه ما أسماه بـ «اللامبالاة» وعدم تقدير العاملين في إدارة الأحوال المدنية لظروف وحاجات المراجعين ممن تمضي عليهم السنوات دون أن يتمكنوا من إنهاء إجراء بسيط يمكن أن يحل في أيام معدودة.

ويقول بالعبيد، إن أكثر ما يزعجه في هذا الوضع، بكاء ابنته خديجة وأخيها حسن كلما شاهدا بقية إخوانهما الأصغر منهما سنا وهم يستعدون للدراسة ويجمعون أقلامهم ودفاترهم وأشياءهم وينطلقون إلى المدرسة مع كل صباح، في الوقت الذي حرما فيه من هذا الحق.

لكن الوالد فضل أن يتجاوز هذه المحنة بجعل ابنته خديجة تلتحق بإحدى حلقات تحفيظ القرآن الكريم، فيما بقي شقيقها حسن بلا دراسة، حتى وهو يدخل عامه 11، مطالبا إدارة الأحوال المدنية بالمسارعة لحل هذه القضية.

مختصون : نشر ثقافة حقوق الإنسان تهدف إلى إشاعة المحبة

المصدر: جريدة المدينة الأحد، 8 نوفمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/196547

محمد البيضاني - الباحة

أشاد أكاديميان ببرنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان والتي صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عليه، وقالوا إن هذا البرنامج يسعى إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان في مناخ من الأخوة والتسامح، ويهدف كذلك إلى تنمية الوعي بهذه الحقوق التي كفلها الإسلام بين أفراد المجتمع، وأشاروا إلى أن من أهدافه أيضًا التنبيه من خطورة انتهاكات حقوق الإنسان والتحذير منها.

وقال الدكتور خالد القاسم أستاذ العقيدة بجامعة الملك سعود والمشرف على كرسي الأمير سلطان للدراسات الاسلامية أن برنامج نشر ثقافة حقوق الانسان في غاية الاهمية لاسباب عدة اولها أن من بيننا من هو بحاجة إلى معرفة جوانب من ديننا مغفول عنها متعلقة بحقوق اخواننا المسلمين، والتي يترتب على تلك التوعية جوانب عملية ايجابية كاشاعة المحبة وتأدية الحقوق التي تطوي كثير من المشاكل والضغائن التي تصل الى المحاكم والشرط..

وثانيها تحسين التعامل مع الوافدين على اختلاف مللهم مما سيكون له دور ايجابي في الدعوة الاسلامية واعطاء صورة مشرقة عن ديننا ووطننا واخلاقنا. اما ثالثها فهو الرد على كل من يسيء الى الاسلام ويدّعي عدم مراعاته لحقوق الانسان حيث يتضح سبق القرآن والسنّة في هذا المجال، بل وتطبيق المسلمين له في كثير من العصور.

ورابعها قطع الطريق على المتطرفين والارهابيين ممّن ينتهكون تلك الحقوق بالقتل والتدمير وتجنيد الشباب لتلك الاغراض مستغلين ضعف ثقافتهم بهذا الجانب الذي يعتبر مقصدًا من مقاصد الشريعة الاسلامية، وهو حفظ النفس ونسأل المولى ان يحقق هذا البرنامج اهدافه الخيرة، وان يوفق خادم الحرمين لمرضاته. واضاف الدكتور القاسم ان كرسي الامير سلطان كان من اخر اصداراته رسالة علمية عن حقوق الانسان في الاديان الثلاثة.

من جانبة اوضح الدكتور عبدالرحمن طالب ان الدعوة إلى نشر وتأصيل ثقافة حقوق الإنسان من الأمور التي تحمل في طياتها مصالح كبيرة، وقد حان الوقت لكي نغرس هذه الثقافة في عقول ووجدان الناس لاسيما وقد دلت على المحافظة عليها أدلة الشرع (وكونوا عباد الله إخوانا).

وهذه القضية لا تحتمل الطغيان الفكري أو اللفظي بل تتطلب وعيًا تامًا وعقلاً رزينًا؛ لأنها مسألة جوهرية دعت الفطرة إلى الحفاظ عليها.

إن المتأمل في الواقع وما تنشره الصحف مع الاستقراء الفاحص لمضمون التقرير السنوي لحقوق الإنسان بالمملكة يكشف أنه تقرير يثير أي مواطن غيور في الممارسة في مجال حقوق الإنسان خاصة المتعلقة بوضع السجناء ومجال الصحة والتعليم.

فنشر هذه الثقافة وخاصة لدى من يعمل في وظائف لها تعلق مباشر بمصالح الناس خاصة في الدوائر الحكومية وذلك سيسهم في الرقي بالمجتمع والمحافظة على كيان الأسرة وقلة التجاوزات واحترام الآخرين وضمان المحاكمة العادلة التي تدفع بالرقي الاجتماعي قدمًا والرفع في مستوى الحياة في جو من العدالة مع القضاء على الأعمال الهمجية التي آذت الضمير الإنساني وعاش بسببها البعض جوا من الفزع والفاقة فيما مضى.

(حقوق الإنسان) في معهد الدراسات الدبلوماسية

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 20 ذو القعدة 1430 العدد 13555
http://www.al-jazirah.com/312819/ln101.htm

الجزيرة- الرياض

عقد معهد الدراسات الدبلوماسية محاضرة بعنوان: (حقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الإسلامية)، ألقاها الدكتور ناصح المرزوقي البقمي المشرف على إدارة البرامج التطويرية وقدمها الدكتور خالد بن إبراهيم العلي المشرف على إدارة البرامج التأهيلية حيث أكد على أهمية موضوع حقوق الإنسان كقيمة حضارية تسعى المجتمعات المتمدنة إلى حشد طاقاتها المختلفة لإشاعتها وتطبيقها في مختلف مناحي الحياة، وأوضح د. البقمي أن الإسلام بصفته منهج حياة كان السباق على النص الصريح لحقوق الإنسان بأبعادها المختلفة سواء في النصوص القرآنية الكريمة أو بما حوته السنة النبوية المطهرة... متمنيا أن لا تتم محاكمة الإسلام بناء على واقع الممارسة الحقوقية في العالم الإسلامي في الوقت الراهن، وذلك بسبب البون الشاسع بين النظرية والتطبيق... مؤكدا أن الشريعة الإسلامية أولت حقوق الإنسان اهتماما أكثر دقة وشمولية مما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كحقوق الطفل وحقوق المرأة بعد ذلك فتح باب المناقشة وأجاب الدكتور البقمي عن الاستفسارات والمداخلات.

التحقيق مع أب عنف أبناءه 18 عاماً لإخراج الجن منهم

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/11/21 هـ 09 نوفمبر 2009 م العدد : 3067
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091109/Con20091109314394.htm

عبد العزيز الربيعي ـ الطائف

تحقق السلطات الأمنية في محافظة الطائف مع رب أسرة، إثر تلقيها شكوى من أبنائه وزوجته، يفيدون فيها إلى تعرضهم للضرب المبرح والاعتداء المتكرر من والدهم طيلة 18 عاما مضت. وألقت الشرطة أمس القبض على الأب (معنف أسرته)، بعد أن لجأت أسرته المكونة من ثلاثة أبناء ووالدتهم إلى دار الحماية الاجتماعية لحمايتهم من الاعتداء الذي تعرضوا له طيلة السنين الماضية، مشيرين إلى أن والدهم يغلق الأبواب ويخفي جوالاتهم عنهم حتى تختفي آثار التعذيب. وروت لـ «عكاظ» الزوجة أن الأب يعتدي على أبنائه بحجة أنهم يعانون من (مس الجن) وأنه يجب القراءة عليهم، ما تسبب في إصابة الابن الأكبر (30 عاما) بمرض نفسي أجبره على ترك مقاعد الدراسة وترك وظيفته التي التحق بها ولازال يعيش في غرفة على سطح المنزل. وتتابع الأم بحرقة: أما شقيقه الأوسط (18 عاما) فأصيب بمرض السكري ووضعه التعنيف والضرب المستمر في حالة نفسية جراء الاعتداء عليه، في حين أن الابن الأصغر (10 أعوام)، رفض الذهاب إلى المدرسة خوفا من اعتداء والده عليه أمام زملائه. وناشدت والدة الأبناء (خ .أ) مسؤولي الشؤون الاجتماعية وحقوق الانسان والجهات المختصة سرعة التدخل لإنهاء معاناتهم التي امتدت لـ 18 عاما، معربة عن خشيتها على أبنائها ومستقبلهم من الضياع. بدوره، أكد مدير الشؤون الاجتماعية في الطائف حسين العبادي مراجعة الأم وأبنائها لدار الحماية، مشيرا إلى أنها عرضت على الأخصائيات وأخذ أقوالهم وسيصدر بشأنهم تقرير بذلك.

رئيس لجنة الحماية الاجتماعية في الطائف:
التسول بالأطفال أشد أنواع العنف الأسري

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/11/21 هـ 09 نوفمبر 2009 م العدد : 3067
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091109/Con20091109314572.htm

سعود الحارثي ـ الطائف

قال لـ «عكاظ» رئيس لجنة الحماية الاجتماعية في محافظة الطائف حسين العبادي، إن استخدام الأطفال في التسول هو من أشد أنواع العنف الأسري، وفيه إيذاء نفسي للأطفال وأثره بالغ في توجيه سلوكهم سلبيا.

وبين أن لجنة الحماية تقف في وجه العنف ضد الأطفال بجميع أنواعه سواء كان جسديا أو نفسيا أو جنسيا، معتبرا استخدامهم في التسول عنفا نفسيا وجسديا في آن. وأكد أن اللجنة تتابع مثل هذه الحالات بالتنسيق مع مكتب مكافحة التسول للقضاء على ظاهرة التسول ومنع استخدام الأطفال في هذه الممارسة المشينة.

اللقاءات التحضيرية تتوقف بمحطتها الأخيرة فى القطيف.. الخميس

الحوار الوطني يناقش "خصخصة" الخدمات الصحية وحقوق المرضى

بحث مخرجات الكليات والمعاهد ودور المجتمع المدني

المصدر: جريدة اليوم الأثنين 1430-11-21هـ الموافق 2009-11-09مالعدد 13296 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13296&P=1&G=3

جعفر تركي - القطيف

يختتم مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لقاءاته التحضيرية للحوار الفكري حول الخدمات الصحية باللقاء التحضيري الخامس والأخير الممهد للقاء الوطني الثامن للحوار الفكري بمحافظة القطيف يوم 24 ذي القعدة الجاري بعنوان «الخدمات الصحية.. حوار بين المجتمع والمؤسسات الصحية». وأوضح نائب الأمين العام لمركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور فهد السلطان أن اللقاء التحضيري الخامس بالقطيف يأتي بعد اللقاءات الأربعة السابقة في محافظات الخرج وخميس مشيط والقريات وينبع والتى سعى فيها المركز للوقوف عند أبرز الإشكاليات التي تتعلق بالخدمات الصحية، وطرح خلالها المشاركون والمشاركات عددا من التصورات والاقتراحات التي تسهم في تطوير هذا المجال الحيوي ومنها وضع إستراتيجية لتحقيق المساواة في تقديم الخدمات لكافة المواطنين ابتداء من الوقاية وانتهاء بالعلاج وتفعيل التثقيف والتوعية الصحية والاستفادة من الكفاءات الوطنية داخل وخارج المؤسسات الصحية الحكومية والاتجاه لإنشاء المستشفيات المتخصصة والاهتمام بأقسام الطوارئ وتوفير الخدمات الصحية في القرى وغيرها من الاقتراحات التي يتوصل إليها المشاركون والمشاركات في كل لقاء.

واقع الخدمات

وأوضح د. السلطان أن هذا اللقاء التحضيري الأخير يتضمن عددا من المحاور التي ستكون موضع بحث المشاركين والمشاركات ومن أبرزها واقع الخدمات الصحية ودور مراكز الرعاية الصحية الأولية في تلبية احتياجات المواطنين والجوانب الشرعية والاجتماعية في المجال الصحي وما يتعلق به من تشريعات وأنظمة وحقوق المرضى وأخلاقيات العمل في المجالات الصحية والأخطاء الطبية والتأهيل والتدريب والتوظيف في القطاع الصحي وتمويل الخدمات الصحية ودور مؤسسات المجتمع المدني.

قراءة موضوعية

وأكد د. السلطان أن النتائج التي يتوصل إليها المشاركون والمشاركات في اللقاءات التحضيرية سوف تكون محل اهتمام وعناية من قبل مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني وسيتم طرحها من خلال القراءة العلمية الموضوعية لها في اللقاء الوطني الثامن للحوار الفكري الذي سيعقد في منطقة نجران كما وجه بذلك خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز «حفظه الله». وأشار إلى أن هذه اللقاءات التحضيرية عقدت طوال هذا العام في عدد من محافظات المملكة لتصل بالحوار الوطني إلى المحافظات بهدف إتاحة الفرصة لمواطني المحافظات للمشاركة في تناول القضايا وطرح الرؤى والتطلعات التي ينشدونها من هذا القطاع الهام، ولنؤكد بهذا الفعل على أن المركز يسعى للوصول إلى كل مكان في المملكة بهدف نشر الثقافة الحوارية ومناقشة قضايانا على طاولة الحوار من خلال توسيع المشاركة الوطنية في هذا الحوار الذي يستهدف مختلف شرائح المجتمع السعودي.

قطاع هام

ويعد القطاع الصحي احد القطاعات الخدمية الهامة في حياة الأفراد وتعد خدماته التي تقدم للمواطن والمقيم من أهم الخدمات لأنها تتعلق بصحة الإنسان وحياته ومن هذا المنطلق يعتزم مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني عقد اللقاء الوطني الثامن

للحوار الفكري حول القضايا الصحية وما يتعلق بالخدمات المقدمة للمواطنين ومعرفة آراء المواطنين عنها وإتاحة مناقشة الموضوع على مستوى وطني واسع، كما يسعى المركز من خلال عرض الموضوع إلى رصد الأفكار التي تعين صاحب القرار والمسئولين على إدراك الصورة الواقعية من خلال ساحة تعبيرية يسهم فيها المركز بآلياته في الحوار الهادف، وفي الوقت ذاته تتاح الفرصة لإبراز الخطط المستقبلية للقطاع الصحي، ووجهات نظر المختصين في هذا القطاع الخدمي.
والحوار مطلب مهم في الحياة وهو قيمة إسلامية دلت عليها شريعتنا الإسلامية.
تشخيص الواقع
ويستهدف اللقاء الوطني الثامن للحوار الفكري دفع حركة الحوار في المجتمع السعودي وتشخيص واقع الخدمات الصحية ودراسة السبل اللازمة لتطويرها من خلال التعرف على رؤية أفراد المجتمع وتطلعاتهم نحو واقع الخدمات الصحية ومناقشة الجوانب الشرعية والاجتماعية المتعلقة بالقطاع الصحي والخدمات التي يقدمها وبحث سبل تنمية الموارد البشرية لتطوير الكوادر العاملة في القطاع الصحي وتحديد البدائل المناسبة لتمويل الخدمات الصحية وتفعيل دور المجتمع المدني في هذا الصدد والوصول لنتائج وتوصيات لتحسين الخدمات الصحية تقدم للمختصين وصناع القرار.
كفاءة وقدرة
ويدور اللقاء التحضيري حول عدة محاور يتناول الأول واقع الخدمات الصحية ويُعنى بمناقشة كفاءة وقدرة المؤسسات الصحية على تلبية احتياجات المرضى ودور مراكز الرعاية الصحية الأولية في تلبية احتياجات المواطنين إضافة لمناقشة واقع توافر الخدمات الصحية الأخرى مثل خدمات الإسعاف والطوارئ وإدارة قطاع الدواء وتنظيم التعامل به ضمن المعايير العالمية لمختلف فئات المجتمع وخصوصاً المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم.
جوانب شرعية
ويتحدث الثاني عن الجوانب الشرعية والاجتماعية والتشريعية في المجال الصحي ويركز على عدد من القضايا مثل التبرع بالأعضاء والتأمين الصحي والتشريعات والأنظمة اللازمة لتنظيم العمل للرجال والنساء في بيئة مختلطة إضافة لحقوق المرضى وأخلاقيات العمل في المجالات الصحية والأخطاء الطبية ودور الهيئات الشرعية ومدى الحاجة إلى إيجاد أطر قانونية ومهنية مستقلة للتعامل مع الأخطاء الطبية.
تدريب وتوظيف
فيما يتطرق المحور الثالث إلى التأهيل والتدريب والتوظيف في القطاع الصحي ويتناول مخرجات الكليات والمعاهد الصحية وواقع التدريب والتأهيل المستمر للعاملين من الرجال والنساء وساعات العمل والتراخيص المهنية.
تمويل الخدمات
ويناقش المحور الرابع تمويل الخدمات الصحية ودور مؤسسات المجتمع المدني ويتناول التأمين الطبي ودوره في توفير الرعاية الصحية للمواطن والمقيم والضمان الصحي التعاوني، و«خصخصة» الخدمات الصحية إضافة لدور القطاع الصحي الخيري والتطوع في مجال الخدمات الصحية وأثرها الاقتصادي وواقع برامج التوعية الصحية ودور مؤسسات المجتمع المدني في الرعاية الصحية وبرامج التثقيف الصحي ورفع الوعي الصحي الاجتماعي.
تحديات متنوعة
وتتزايد الحاجة إلى الحوار في وقتنا الحاضر الذي يعيش فيه مجتمعنا تحديات متنوعة تتطلب فتح قنوات التواصل وتيسيرها مع بعضنا البعض. إن التنوع أو حتى الاختلاف في الآراء والأفكار بين أفراد المجتمع وفئاته سنة الله في خلقه، بل إن التنوع والاختلاف في حدود ما سنه الله - سبحانه وتعالى - ورسوله - عليه الصلاة والسلام - مصدر قوة للمجتمع؛ إذ يؤكد احتواء جميع أفراد المجتمع بأطيافه وتوجهاته المختلفة، كما أنه مطلب للحراك الثقافي والاجتماعي، وكما قال أحد العلماء «اختلاف الأئمة رحمة للأمة» لكن لا يصل إلى حد الخلاف الذي يُفرق الشمل، ويؤثر في ثوابتنا الإسلامية ومصالحنا الوطنية وإن الحوار لا يعني بالضرورة أن يقتنع كل واحد برأي الآخر ولكن يعني التواصل فيما بيننا وتبادل الآراء والأفكار، والاستفادة من الخبرات واحترام رؤى الآخر فيما يخدم مجتمعنا ويحقق المصلحة العامة.

رأى أن تقليص السن التقاعدي أمر وارد .. وزير الخدمة المدنية أمام مجلس الشورى:

180 ألف موظفة وموظف على 140 بنداً مخالفاً

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/11/21 هـ 09 نوفمبر 2009 م العدد : 3067
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091109/Con20091109314379.htm

محمد الغامدي، فارس القحطاني ـ الرياض

أكد وزير الخدمة المدنية محمد بن علي الفايز أمام مجلس الشورى أمس، وجود 180 ألف موظفة وموظف معينين على 140 بندا مخالفا لنظام الخدمة المدنية، إذ رفعت هذه التجاوزات إلى المقام السامي وشكلت لجنة لتثبيت أصحاب المؤهلات والخبرات. وأوضح الفايز عند إجابته على تساؤلات أعضاء الشورى في جلسة أغلقت أبوابها أمام وسائل الإعلام، أن هذه البنود لا تعتمد على ضوابط أو معايير ولا ترتكز على الجدارة أو المنافسة أو تكافؤ الفرص بين المواطنين. ولفت وزير الخدمة المدنية في كلمته أمام المجلس إلى تأخير من بعض الجهات الحكومية التي لديها فروع منتشرة في مناطق المملكة في تلقي ما يجب أن يصلها من نسخ لقرارات بعض الوقوعات الوظيفية، كقرارات التعيين والمباشرة للموظفين الجدد أو المرقين أو المنقولين. وركز الفايز على زيادة الحاجة سنويا للمتخصصات والمتخصصين في المجالات الطبية والصحية، إذ بلغ عدد المواطنين المعينين على وظيفة طبيب مقيم (رجال ـ نساء) وفق سلم رواتب الوظائف الصحية في العام المالي 1428/1429هـ 569 طبيبا مقيما، في حين عدد الوظائف الشاغرة فعلا في هذا المستوى الوظيفي 15.801 وظيفة. وحدد وزير الخدمة المدنية بأن الوظائف الشاغرة معظمها ليست مسؤولية الوزارة، إذ أنها مسؤولة عن الوظائف الشاغرة المتعلقة بسلالم رواتب الموظفين العام، الوظائف الصحية، والوظائف التعليمية فيما عدا التعليم الجامعي، مفيدا أن هذه السلالم التي تشرف عليها الوزارة لا يمكن لها شغلها إلا إذا أعلنت الجهات الحكومية عنها. ورفض الفايز زيادة السن التقاعدية إلى 65 عاما، مبررا رفضه بأن المملكة أغلب سكانها من الشباب وبالتالي قد نكون محتاجين إلى تقليص سن التقاعد إلى أقل من ذلك وإتاحة المجال أمام الجيل الشاب القادم.

وحول ثبات سلم رواتب الموظفين العام وعدم تماشيه مع احتياجات المعيشة، أفاد وزير الخدمة المدنية أن هذا من اختصاص المجلس الاقتصادي الأعلى، أما في شأن التجميد الوظيفي قال إن هذا الموضوع عرض على مجلس الخدمة المدنية وخلص إلى عدد من التوصيات ورفعت إلى المقام السامي لحل هذه المشكلة، متوقعاً أن تنعكس بشكل إيجابي على الموظفين.

وأجاب الفايز رداً على سؤال عن مشروع كادر المهندسين قائلا: «الموضوع معروض على مجلس الخدمة المدنية وهو في مراحله الأخيرة والوزارة تدعم مثل هذا التوجه في إيجاد مثل تلك اللوائح».

وعد وزير الخدمة المدنية النظام الحالي للخدمة مناسبا ولا يوجد فيه الكثير من الخلل، إذ أن معظم مواده تتشابه مع أنظمة الخدمة المدنية في العالم.

وفي شأن التمايز في المميزات والبدلات والحوافز بين موظفي بعض الهيئات والمؤسسات والصناديق، أكد أن هذه الملاحظة كانت محل اهتمام خادم الحرمين الشريفين شخصياً، وشكلت لجنة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام وعدد من الجهات الحكومية لدراسة تلك المزايا أو وقف العمل في بعض المزايا.

ندوة الأراضي تطالب بمبادرة "تمكين الإسكان" للمواطنين "التقاعد" تدرس شراكة مع "البلديات" لتحويل المنح إلى وحدات سكنية ضمن برنامج مساكن

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 21 ذي القعدة 1430هـ - 9 نوفمبر 2009م - العدد 15113
http://www.alriyadh.com/2009/11/09/article472727.html

الرياض – خالد الربيش ومحمد عبدالرزاق السعيد

طالب أمين منطقة الرياض بتبني مبادرة التمكين للإسكان ضمن مشروع المنح البلدية؛ مشدداً على أن الأساس في المنح السكنية هو التمكين للسكن، وليس التقديم للمسكن. في الوقت الذي كشفت فيه المؤسسة العامة للتقاعد أنها تدرس إقامة شراكة مع البلديات لتحويل المنح السكنية إلى مساكن للمواطنين عن طريق برنامج (مساكن).

واستشهد سمو أمين منطقة الرياض الدكتور عبدالعزيز بن محمد بن عياف آل مقرن، خلال أعمال ندوة تطوير الأراضي الحكومية المخصصة للسكن التي اختتمت أعمالها في الرياض أمس، بتجربة أمانة الرياض في التعاون مع القطاع الخاص في وفق منضومة التطوير الشامل، التي نفذت على أرض الواقع من خلال ثلاثة مشاريع قائمة حالياً.

إلى ذلك أعلن الدكتور سليمان بن عبدالله الرويشد وكيل وزارة الشؤون البلدية والقروية للأراضي والمساحة، إطلاق سلسلة من حلقات النقاش واللقاءات خلال الفترة المقبلة، وقال: إن نتائج هذه الندوة خلقت انطباعاً جيداً لدى الوزارة بأهمية الاستمرار في إشباع موضوع المنح السكنية مزيداً من الطرح؛ وأضاف خلال مداخلة له: إن ثلثي الأراضي المطورة في أنحاء المملكة طورت عن طريق البلديات من خلال المنح السكنية، مشدداً على أهمية الاستمرار في ضخ مزيد منها؛ لأنها تسهم بإذن الله في رفع المخزون من الأراضي السكنية، وبالتالي خفض أسعار الأراضي؛ إلا أنه وافق جميع المتحدثين على ضرورة إعادة تنظيم طرح المنح من خلال تحديد الفئات المستحقة لها.

وأجمع أمناء المناطق ومسؤولو البلديات ووكلاء الوزارة خلال جلسات اليوم الثاني على أهمية المنح السكنية في خلق توازن لسوق الأراضي، على أن يكون غاية المنح هو البناء وليس المضاربة، كما اتفقوا على أهمية تقنين شروط المنح لتكون موجهة إلى المستحقين، في حين طالب مساعد أمين جدة سيد الجفري؛ بإيقاف المنح السكنية مؤقتاً لحين تقنين تلك الشروط، وقال إن هناك 200 ألف منحة سكنية بلدية في جدة لا تزال على قائمة الانتظار. وقال عبدالعزيز بن محمد الحسيني في ورقة قدمتها المؤسسة العامة للتقاعد، إن المؤسسة تدرس إقامة شراكة مع البلديات لتحويل المنح السكنية إلى مساكن للمواطنين؛ تملك لهم عن طريق برنامج (مساكن) .

المفاهيم الثقافية والاجتماعية للحوار الأسري في لقاء المركز الوطني

المصدر: جريدة المدينة الاثنين، 9 نوفمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/196860

واس - الرياض

ينظم مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني اليوم لقاءً حول الحوار الأسري وذلك في محافظة القطيف. ويتضمن اللقاء الذي يستمر إلى الاربعاء المقبل عدداً من الفعاليات والنشاطات تتمثل في عقد البرامج التدريبية على الحوار الأسري من خلال التدريب على حقائبه الثلاث والتي أعدها المركز (الحوار الزوجي، وحوار الآباء مع الأبناء، والمحاور الناجح) لتحقيق التواصل المطلوب بين أفراد الأسرة. كما سيُنظم على هامش اللقاء ندوة عامة تناقش المفاهيم الثقافية والاجتماعية للحوار الأسري، وأهمية الحوار الأسري ودوره في مواجهة الانحرافات السلوكية والفكرية، وإشاعة ثقافة الحوار الأسري في المجتمع ويأتي حرص المركز على نشر ثقافة الحوار الأسري من خلال إقامة مثل هذه الفعاليات لأهمية دور الأسرة في غرس ثقافة الحوار بين أبنائها، وتعويدهم على الحوار مما سينعكس إيجاباً على اتجاهاتهم وسلوكهم في معاملتهم مع الآخرين في المجتمع. وأوضحت مساعد الأمين العام للمركز وفاء التويجري أن المركز سيركز في مشاريعه المستقبلية على الأسرة باعتبارها الوسيط التربوي الأول، وحجر الأساس في كل المجتمعات، وذلك من خلال عدد من البرامج يأتي في مقدمتها التدريب على برامج الحوار الأسري، والتدريب المجتمعي لنشر ثقافة الحوار في المجتمع بمؤسساته الرسمية والأهلية، مشيرةً إلى أن الحوار الأسري يعد من أنجح السبل لتقوية وزيادة الروابط الأسرية، وأن الحوار الدائم بين أفراد الأسرة يعزز قيم الحب والتفاعل والتواصل بين أفرادها. ورأت التويجري أن اللقاء يعد نوعا من توسيع دائرة الحوار، ونشر ثقافته في البيت والمجتمع السعودي، حيث الأسرة هي البيئة التي تشكل قيم الأبناء والرابط الأساسي الذي يحافظ على تفاعل الأجيال وتواصلها، متمنيةً أن تعزز محاور اللقاء في تعزيز قيمة التلاقي والائتلاف حول الموضوع والعمل على تنميته وتفعيله، خاصة مع الاهتمام بقيم الأمومة وحقوق الطفل، وهي قيم وحقوق تعززها شريعتنا الإسلامية وثوابتنا الثقافية المتعددة. وقالت التويجري إن افتقاد التواصل داخل الأسرة أحد العوامل الأساسية في نشوء أفكار منحرفة بين أفراد الأسرة وتزايد ظاهرة التعصب والانحرافات السلوكية، مشيرة إلى مساهمة فعاليات الحوار الأسري ما بين الندوات المتخصصة للرجال والندوات المتخصصة للنساء و البرامج التدريبية وورش العمل التي سيتم تنفيذها بالتنسيق مع العديد من الجهات في الوصول إلى أكبر عدد من شرائح المجتمع في المحافظة. الجدير بالذكر أن الحوار الأسري أصبح من أهم المشاريع التي يتبناها مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني لنشر المفاهيم الثقافية والاجتماعية للحوار الأسري، وإبراز أهمية الحوار الأسري، ودوره في مواجهة الانحرافات السلوكية والفكرية، وإشاعة ثقافة الحوار الأسري في المجتمع لمعالجة القضايا التي تحول دون النشر الواعي لثقافة الحوار داخل الأسر والتي تعد اللبنة الأولى في المجتمع والعامل الرئيسي لنجاح أي حوار في المجتمع من هنا جاءت فكرة تنفيذ برنامج الحوار الأسري على هامش اللقاءات التحضيرية في المناطق.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

رئيس "الرقابة والتحقيق": نجهز لإصدار تشريعات خاصة لمكافحة الفساد

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1430-11-21 هـ الموافق 09 نوفمبر 2009 العدد 5873
http://www.aleqt.com/2009/11/09/article_298949.html

حسن أبو عرفات من الدوحة علي آل جبريل من الرياض

أكد الدكتور صالح آل علي رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، أن السعودية بصدد إصدار العديد من التشريعات والأنظمة لمكافحة الفساد بعضها في المراحل النهائية والبعض الآخر قيد الدراسة مثل نظام حماية الأموال العامة ومكافحة سوء استعمال السلطة ونظام تأديب الموظفين ونظام مكافحة التزوير، مشيرا بأن المملكة أصدرت 33 من التشريعات والأنظمة لحماية النزاهة ومكافحة الفساد. وقال آل علي في ورقة عمل قدمها أمس أمام المنتدى العالمي السادس لحماية النزاهة والشفافية الذي اختتم أعماله في الدوحة البارحة: «إن المملكة تبذل جهودا كبيرة في سبيل محاربة الفساد وحماية النزاهة من خلال المؤسسات الرقابية والتأديبية المتخصصة، وإن خادم الحرمين وولى عهده يتابعان شخصيا هذه الأجهزة لتكون عيونا راصدة لأي مظهر من الظاهر التي قد ينفذ منها المفسدون لإحباط أي خطط ينفذونها بل الحيلولة دون قيامهم بذلك». وأكد رئيس هيئة الرقابة والتحقيق أن المملكة يقظة وراصدة للفساد، معتبرا أن الفاسد عامل قلق رئيسي لكافة البلدان وهو يضيق حركة التنمية ويبدد الموارد. وبين آل علي أن الوازع الديني والباعث الأخلاقي يتلاشيان عند البعض في مقابل الحصول على الفوائد. وقال: «إننا كدولة نامية حريصون على دفع واستمرار التنمية الشاملة وحماية مكتسباتها الحضارية، وأن مبدأ مكافحة الفاسد وجد حيزا كبيرا في كافة الأنظمة والقوانين الإدارية والمالية في المملكة». من جانبه، أكد لـ«الاقتصادية» عبد العزيز القعيب مدير إدارة البحوث المشرف على إدارة العلاقات العامة والإعلام في هيئة الرقابة والتحقيق، أن المملكة تدرس الآن أنظمة وتشريعات لمكافحة الفساد كحماية الأموال العامة ومكافحة سوء استعمال السلطة وتأديب الموظفين، موضحا أن الهدف أن تصبح الأنظمة واضحة سواء في شأن الموظف العام أو غيره بما يحمي النظام العام. وأبان القعيب أن رئيس الهيئة تناول جهود المملكة التي قامت بها في مكافحة الفساد بشتى أشكاله وصوره خلال سن الأنظمة وإيجاد الأجهزة المتخصصة لمكافحته، كما تطرق إلى تجربة المملكة التي نهجتها في إيجاد صندوق إبراء الذمة لمن أراد إبراء ذمته من مبالغ أخذها دون وجه حق وتوجيه محصلة هذا الصندوق إلى الأعمال الخيرية.

الزامل: رواتب الموظفين السعوديين"الأقل" في منطقة الخليج

المصدر: جريدة الحياة الإثنين، 09 نوفمبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/74358

الرياض - فهد المورکي

اعتبر عضو مجلس الشورى السعودي رئيس المركز السعودي لتنمية الصادرات الدكتور عبدالرحمن الزامل أن السعودية من أقل دول المنطقة في الرواتب، محذراً من رفع أسعار الكهرباء والطاقة التي ستضر بالمستهلك النهائي، وأكد في الوقت ذاته قوة الاقتصاد السعودي وتنافسيته، وأن البطالة هي المشكلة الحقيقية التي تواجهه.

وتوقع الزامل الذي كان يتحدث أمس في «سبتية» الشيخ عبدالكريم الجاسر أن يتحسّن الاقتصاد السعودي خلال الربع الأخير من العام الحالي، وأن يتمكن المستثمرون من استرداد بعض خسائرهم السابقة.

وقال إن مستقبل الاقتصاد السعودي مبشّر «لأننا نعتمد في المملكة على النفط الذي يعتبر أفضل منتج حالياً، وزيادة أسعار النفط خلال عام تكفي لتغطية نفقات الدولة لمدة أربع سنوات»، مؤكداً أن ما يتردد بأن النفط سينتهي قريباً غير صحيح، وتؤكد ذلك الأرقام التي تصدرها شركة «أرامكو» حالياً مقارنة بالأرقام السابقة منذ سنوات طويلة، ولكن يجب علينا استغلال النفط الاستغلال الأمثل.

ورجّح أن يصل سعر برميل النفط في نهاية العام الحالي إلى 90 دولاراً، مشيراً إلى أنه لا يوجد مضاربون في النفط بالمعنى الصريح، بل إن البائعين يعتمدون على معلوماتهم الشخصية ويعرفون مقدار الإنتاج وقت الأزمة ومتى ستكون هناك زيادة في الطلب على النفط وعلى هذا الأساس يشترون للمستقبل.

وأشار إلى أنه توجد في السعودية 12 شركة بتروكيماويات عملاقة، وهناك خمس أو ست شركات بتروكيماويات عملاقة ستدخل السوق في العامين المقبلين.

وأشار إلى مطالبات للحكومة برفع أسعار الكهرباء والغاز على التجار وأصحاب المصانع، وهو ما يعني أن أسعار المنتجات سترتفع على المواطنين، وهذا يعني أنه تجب زيادة رواتب الموظفين بنسبة 40 في المئة لمواجهة الزيادة التي ستطرأ على أسعار المنتجات النهائية.

وأوضح أن السعودية تعتبر من أقل دول المنطقة في الرواتب، و 80 في المئة من الموظفين رواتبهم تبلغ خمسة آلاف فما دون، مشيراً إلى أن الكثير من الموظفين السعوديين عليهم ديون يصل مداها إلى عشر سنوات مقبلة.

وشدد على تنافسية الاقتصاد السعودي، وطالب الدولة بتشجيع الاستثمار ووضع الحوافز له، موضحاً أن استثمارات المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العام للتأمينات الاجتماعية في الداخل تبلغ 10 مرات قدر استثماراتهما في الخارج، واستثماراتهما في السوق المالية تبلغ 35 بليون ريال، وقيمتها السوقية 120 بليون ريال.

وانتقد الزامل عدم تفقد المسؤولين المشاريع الكبرى في الأماكن الصحراوية، في وقت يتفرغ فيه الإعلام إلى المسلسلات ولا يذكر الإنجازات، وهو ما يولّد الإحباط للشباب السعودي. واعتبر أن البطالة من أهم الأخطار التي تواجه الاقتصاد السعودي، بسبب الاستقدام غير المبرر، وتم استقدام نحو مليون عامل في عام 2007، في حين تستغني الشركات العالمية عن موظفيها، والشركات التي قامت بالاستقدام هي شركات تضم عشرة موظفين وأقل، ففي حفر الباطن توجد 360 شركة مقاولات، وولاية هيوستن توجد بها 216 شركة مقاولات، وهذا يدلّ على أن هناك شراء في التأشيرات لبعض شركات المقاولات.

وأوضح أن البطالة في «الرياض» و«الشرقية» تصل إلى اثنين في المئة، وتبلغ في الشمال والجنوب 15 في المئة، وذلك لعدم وجود فرص عمل حقيقية.

الربيعة يناقش آخر مستجدات الضمان الصحي التعاوني

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 1430-11-21 هـ الموافق 09 نوفمبر 2009 العدد 5873
http://www.aleqt.com/2009/11/09/article_298948.html

«الاقتصادية» من الرياض

ناقش الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة وزير الصحة رئيس مجلس الضمان الصحي التعاوني آخر مستجدات تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني خلال الاجتماع الـ 77 للأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي في مقرها في الرياض ظهر يوم أمس، حيث تم طرح عدة مواضيع على جدول الاجتماع.

في مستهل الجلسة استعرض الدكتور عبد الله بن ناصر الحواسي الأمين العام بالإنابة تقريرا مفصلا عن أداء مجلس الضمان الصحي، وما قامت به شركات التأمين ومقدمي الخدمة في حملة التوعية ضد مرض إنفلونزا الخنازير AH1N1، كما استعرض الحواسي تقريرا مفصلا عن نتائج لقاء اللجنة الطبية في الغرفة التجارية ومجلس الضمان الصحي التعاوني مع المؤسسات الصحية وشركات التأمين، إضافة إلى شرح استراتيجية المجلس حيال ما تم تنظيمه من الدورات التدريبية وورش العمل لتطبيقات الضمان الصحي التعاوني لمنسوبي أطراف العلاقة التأمينية.

يذكر أن مجلس الضمان الصحي يضم في عضويته ممثلا على مستوى وكيل وزارة عن وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ووزارة التجارة، ترشحهم جهاتهم، إلى جانب ممثل عن مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية يرشحه وزير التجارة، وممثل عن شركات التأمين التعاوني يرشحه وزير المالية والاقتصاد الوطني بالتشاور مع وزير التجارة، إضافة إلى ممثل عن القطاع الصحي الخاص، وممثلين اثنين عن القطاعات الصحية الحكومية الأخرى يرشحهم وزير الصحة بالتنسيق مع قطاعاتهم، ويتم تعيين أعضاء المجلس وتجديد عضويتهم بقرار من مجلس الوزراء لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد.

وزارة العدل تناقش خطتها الإستراتيجية غداً

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/11/21 هـ 09 نوفمبر 2009 م العدد : 3067
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091109/Con20091109314396.htm

حازم المطيري ـ الرياض

يبحث وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى في لقاء يجمعه غدا في الرياض مع كبار قياديي الوزارة والمديرين والمستشارين نتائج مشروع خطتها الاستراتيجية. وسيشهد اللقاء مراجعة للصيغة النهائية لأهداف الخطة الاستراتيجية والبرامج التنفيذية المعدة لتحقيقها، وتوزيعها، وجدولتها على سنوات الخطة الخمسية في مجال التنفيذ. وأوضح مدير عام الوزارة ومدير إدارة المشروع حمد بن عبدالعزيز الصبيح، أن الوزير وجه بتوسيع دائرة المشاركين في هذا اللقاء لتشمل وكلاء الوزارة والمستشارين والمختصين وممثلين عن المحاكم العامة والجزئية وكتابات العدل في مدينة الرياض.

وأفاد أن اللقاء ستستعرض فيه نتائج ورش العمل التي عقدت في الأشهر الماضية والإطلاع على عدد من الممارسات الدولية المتميزة في مجال القضاء والتوثيق، إضافة إلى رصد الملاحظات والمبادرات والاقتراحات من المشاركين في هذا اللقاء ودراستها ومعالجتها تمهيداً لتقديم الخطة في صيغتها النهائية مع نهاية العام الحالي.

الوطن
al-watan

استقبالات

فيصل بن بندر يناقش هموم قطاع الإيواء والسكن في القصيم

التقى أعضاء مجلس التنمية السياحية والعثيمين

بريدة: تركي المحارب

أمير القصيم خلال استقباله أعضاء مجلس التنمية السياحية أمس (الوطن)

ناقش أمير منطقة القصيم الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز بحضور نائبه الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمس في مكتبه بمقر الإمارة بمدينة بريدة هموم قطاع الإيواء والسكن، وذلك خلال استقباله لأعضاء مجلس التنمية السياحية بالمنطقة.

وأوضح المدير التنفيذي لجهاز السياحة بالمنطقة الدكتور جاسر الحربش أنه تمت مناقشة عدد من الأمور المتعلقة بشؤون السياحة في المنطقة. ويأتي الاجتماع بعد جولات متعددة من الهيئة العامة للسياحة والآثار على الفنادق والشقق المفروشة وتقييم وضع أكثر من ١٨٢ منشأة مابين فنادق وشقق مفروشة، حيث تم استعراض التقييم من قبل جهاز السياحة في المنطقة لوضع قطاع الإيواء والتصنيف للمنشآت بعد أن تسلمته الهيئة مطلع العام الجاري.

وأشار إلى أنه من خلال التصنيف المبدئي من جهاز السياحة في المنطقة تم استبعاد ٢٠ منشأة وعدم الترخيص لها بعد مخالفتها لتصنيف الهيئة في قطاع الإيواء، في حين يدرس الجهاز طلبات بإقامة دور إيواء تصل إلى ٦٦ منشأة مابين فنادق وشقق مفروشة بمختلف الدرجات المعتمدة، كما تم الانتهاء من إصدار ١٠ تراخيص جديدة من السياحة منذ نقل الصلاحيات لها كما تم الترخيص لـ ١٩ وكالة سفر وسياحة و٣ مرشدين سياحيين.

من جانب آخر استقبل أمير منطقة القصيم بحضور نائبه أمس، وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف العثيمين الذي يزور المنطقة حالياً وقد رحب به أمير المنطقة ودار الحديث خلال اللقاء حول عدد من الأمور المتعلقة بالشؤون الاجتماعية بالمنطقة.

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 21 ذي القعدة ، 2009-11-09

معايير طبية

"جمعية الأورام" تعد المعايير المهنية والإكلينيكية لعلاج السرطان

الرياض: محمد العواجي

أكد رئيس الجمعية السعودية للأورام الدكتور عصام بن محمد المرشد، أن الجمعية تسعى لإعداد الأسس والمعايير والمقاييس المهنية والإكلينيكية في مجال عملها لجعلها مقياساً لإنشاء أي مركز جديد للأورام في المملكة، باعتبار أنها من أهم مسؤوليات وأدوار الجمعية العلمية.

وكشف المرشد عن إعداد دراسات جدوى لإنشاء مراكز للأورام في مناطق مختلفة من المملكة بهدف علاج المريض في المنطقة التي يعيش فيها، وتقديم رعاية طبية متميزة له، أو نقله إلى مدينة أخرى، بشرط جودة الرعاية الصحية التي يتلقاها هناك.

وأضاف نائب رئيس الجمعية الدكتور محمد شوقي بازار باشي أن قطاع علاج مرضى الأورام تحديداً يعاني من مشكلة في توافر الكادر الطبي الجيد، لافتاً إلى أن علاج مرض السرطان يختلف عن علاج أي مرض آخر، إذ إن حدوث أي خطأ طبي يؤدي بالمريض إلى الانتكاسة وعدم الشفاء منها، ما يستدعي إقرار المقاييس الإكلينيكية المعروفة بـ"الأدلة السريرية".

وقال أمين عام الجمعية الدكتور خالد بلعرج إنه عند عدم توفر علاج شاف يحدد للأورام فإنه يخضع لما يسمى بالرعاية التلطيفية لمرضى السرطان، لافتاً إلى أن الهدف من تكوين لجان الأدلة السريرية الوصول إلى نتيجة نهائية حول كيفية تشخيص الإصابة بالمرض، ومعالجة المريض، ومتابعة تطبيق الاشتراطات المعدة حسب البرهان الطبي المبني على البراهين.

وأضاف أن الجمعية تعمل على إنجاز خطة طموحة قبل حلول صيف ٢٠١٠، تشمل إعداد أدلة الممارسة المهنية، ومعايير المباني والتجهيزات، ومهارات الأطباء ومستوياتهم واحتياجاتهم التدريبية، والأدلة السريرية في مختلف أمراض السرطان مثل الثدي والجهاز الهضمي والغدد اللمفاوية وغيرها برئاسة ومشاركة عدد كبير من الكوادر والخبرات الصحية في هذا المجال ومن مختلف المؤسسات الطبية في البلاد.

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 21 ذي القعدة ، 09-11-2009

الوطن
al-watan

دراسة

التربية تدرس إلغاء قرار "تعليق الدراسة" والإبقاء على عزل المصابين بأنفلونزا الخنازير

لقاء موسع غدا لمناقشة نتائج الخطة الوقائية وآليات تجاوز مخاوف اللقاح

جدة: حسن السلمي

تدرس وزارة التربية والتعليم إلغاء قرار "تعليق الدراسة" المعمول به في مختلف مدارس البنين والبنات في المملكة، والإبقاء على إجراءات العزل والتحويل للجهات الصحية لمواجهة انتشار فيروس أنفلونزا الخنازير بين الطلاب والطالبات منذ مطلع العام الدراسي الحالي.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة بوزارة التربية أن إلغاء الفقرة المتعلقة بتعليق الدراسة في المدارس التي تظهر فيها حالات انتشار سريع لفيروس أنفلونزا الخنازير بات وشيكا، وأنه من المقرر مناقشة هذه الخطوة عبر المجلس التعليمي الذي تعقده الوزارة غدا الثلاثاء بحضور عدد من مديري التربية والتعليم بالمناطق والمحافظات.

وأكدت أن الوزارة تستند في دراسة إلغاء قرار تعليق الدراسة إلى أن إغلاق المدرسة في حال انتشار الفيروس بين طلبتها لا يحقق أي نتائج إيجابية في مواجهة المرض، وأن الإجراءات الاحترازية التي تقوم بها المدرسة من عزل المصابين، وتحويلهم للجهات الصحية، وإعطائهم إجازات مرضية تتجاوز ١٠ أيام حتى شفائهم كفيلة بمواجهة انتشار المرض بين بقية طلاب المدرسة الأصحاء الذين يفوت عليهم قرار تعليق الدراسة الاستفادة الكاملة من المقررات الدراسية.

وكانت خطة وزارة التربية لمواجهة الأنفلونزا قد حددت نوعين لأسباب تعليق الدراسة، وهما إما تعليق كردة فعل بسبب ملاحظة ارتفاع في درجة الحرارة على كثير من الطلبة وهم في المدرسة بالرغم من اتخاذ كل الاحتياطات الوقائية، ولم يكن في الإمكان استمرار العمل المعتاد بالمدرسة، أو التعليق الاستباقي للمساهمة في التقليل من انتشار الفيروس عندما يتسبب في حالات مرضية شديدة في جزء واضح من الفئات المصابة به، وأن تعليق الدراسة تختلف مدته اعتمادا على نوعية السبب وشراسته، وامتداد المرض في المجتمع، وحددت مدة تعليق الدراسة لمدة بأنها تتراوح بين خمسة وسبعة أيام دراسية فقط تفتح بعدها المدرسة.

إلى ذلك، تعقد الوزارة غدا بمقرها في الرياض اجتماعا موسعا يضم إلى جانب وزير التربية ونوابه، جميع وكلاء الوزارة، ومديري عموم التربية والتعليم في المناطق والمحافظات التعليمية للبنين والبنات لمناقشة أبرز إيجابيات وسلبيات خطة الوزارة لمواجهة المرض، وأسباب بعض القصور الذي تم رصده في عدد من المدارس والإدارات التعليمية فيما يتعلق بمواجهة المرض.

محاور اللقاء

- مناقشة آليات تنفيذ خطة مواجهة المرض على مستوى الإدارات التعليمية والمدارس.
- تسليط الضوء على مستوى الإنجازات التي حققتها الخطة الوقائية، وجوانب القصور التي تم رصدها في بعض الإدارات التعليمية وأسبابها.
- استعراض أبرز استعدادات الوزارة لتدشين حملة تطعيم الطلاب والطالبات ضد المرض، والجهود التوعوية اللازمة لإقناع أولياء أمور الطلاب والطالبات بسلامة اللقاح.

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 21 ذي القعدة ، 09-11-2009

الوطن
al-watan

تحديث

تنظيم جديد للأجهزة الأمنية لرفع مستوى الخدمة ومواجهة الجرائم المستحدثة

استحداث إدارات وتغيير مسميات بالأمن العام خلال الأشهر المقبلة

العجلة الضوئية سفر الفرحان

تنتظر شرطة الشارقة صدور تنظيم جديد خلال الأشهر القليلة يعمل القائمون عليه حالياً في إعداد مراحل الصياغة له اعتماداً من مدير الأمن العام الفريق سعيد المعطاني، وبهدف إلى التطوير والتقييم ورفع مستوى الخدمة الفنية وسبل مشاريع التطوير والتقييم الذين وجه مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية الأمير محمد بن نايف بإيجادها متابعة مستمرة من مدير الأمن العام خلال مدة القترة في استحداث إدارات متخصصة وتغيير بعض المسميات في المديرية العامة للأمن العام. كما ذكر لـ "الوطن" مساعد مدير الأمن العام للشؤون الأمنية اللواء مختار الزعابي، مشيراً إلى أن من أبرز ملامح تطوير الأمن العام إعادة صياغة الهياكل بالأجهزة الأمنية بما يتوافق مع تطور الجريمة والجرائم المستحدثة وبما يؤهلها من الأنظمة الأمنية للعمل بها في السبل المتقدمة ويكلف اللواء الزعابي عما شملة الهيكة الجديدة في استحداث بعض الإدارات كإدارة مكافحة الجرائم الطبيعية وإدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والمنظمة وإدارة الإدارات العامة وإدارة مكافحة المخدرات وإدارة مديريات شرطة الشارقة ويقوم على إدارتها عدد من القيادات ذات الخبرة والكفاءة العالية والإلمام العمل في هذا المجال.

وأشار الزعابي إلى تغيير بعض المسميات في المديرية العامة من مسمى شعبة أو خلافها إلى إدارة كتغيير مسمى إدارة الحقوق الإدارية في المديرية العامة للأمن العام إلى إدارة مكافحة تنفيذ الأحكام الحقوقية.

وألمح إلى استحداث إدارة جديدة تحت مسمى إدارة مديريات شرطة الشارقة تعمل في شرطة المناطق التي لا تغطيها إدارة المديريات الأمنية ويكون تشغيلها مرتبطاً بكل شرطة محافظة تتولى المحافظة على جميع النواحي الأمنية في تلك المحافظة بتكثيف أنواع الأمن والحد من وقوع الجريمة.

وأضاف الزعابي أن هذا التطوير جاء بالتنسيق مع معهد الإدارة العامة للأمن العام ومساعد مدير الأمن العام للتخطيط وبعض القيادات في المديرية والتي أجرت العديد من الاجتماعات وشكلت لجاناً فنية تمكنت من التوصل إلى إعادة الهيكلة حسب ما يخدم الجهاز الأمني ويساهم في الرقي بعمله ويوفقاً للتوجيهات الصادرة ومن بداية التطبيق أي متى يشعر الجمهور بهذا التطوير، قال اللواء الزعابي إن المديرية العامة للأمن العام بدأت خلال هذه الفترة في التنفيذ والاستعداد وفق الخطط المتفق عليها في الهيكلة الجديدة وحسب المدة الزمنية المحددة وبعد الانتهاء من ذلك سيتم تطبيق هذا التنفيذ في جميع شرطة الشارقة وبمباشرة الجميع هذا التطوير خلال الأشهر القليلة عن البدء في تطبيقه.

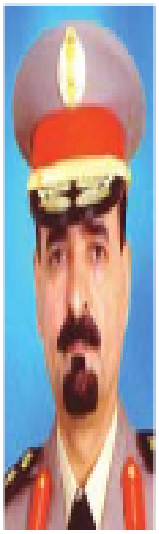
الفريق سعيد المعطاني

اللواء مختار الزعابي

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 21 ذي القعدة ، 09-11-2009

د. الدخيل: توجيه خادم الحرمين بنشر ثقافة الحقوق سيحفظ للمرضى إنسانيتهم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 ذي القعدة 1430هـ - 10 نوفمبر 2009م - العدد 15114
http://www.alriyadh.com/2009/11/10/article473219.html

الرياض- نايف آل زاحم:

اعتبر الدكتور عبدالعزيز الدخيل المشرف العام على برنامج علاقات المرضى بوزارة الصحة ان نشر ثقافة حقوق الإنسان بعد موافقة خادم الحرمين الشريفين على ذلك ما هو الا امتداد للجهود الحثيثة للدولة حفظها الله للاهتمام بحقوق الإنسان بالمملكة .

وأوضح الدكتور الدخيل أن هذا الأمر المهم يأتي ضمن رعاية الدولة حفظها الله في الاهتمام بشئون المواطنين والمقيمين على هذه الأرض الطاهرة من خلال أجهزة الدولة المختلفة والمؤسسات المتخصصة بالتعليم والتدريب والإعلام.ولفت الدخيل الى أن الدولة حفظها الله تعتبر الاستثمار الحقيقي بالإنسان ورعايته بما يتماشى ويتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء التي تضمن حق كل فرد من المجتمع وتحفظ له حقوقه المشروعة في جميع مجالات الحياة معتبراً ان القيام بنشر ثقافة حقوق الإنسان لهو تأكيد على هذا الأمر وتطبيق على أرض الواقع ولما يتفق مع العهود والمواثيق الدولية.

وأضاف المشرف العام على برنامج علاقات المرضى بوزارة الصحة إلى حقوق المرضى التي نشرتها وزارة الصحة بعد إقرارها من المقام السامي والتي تشير إلى حق المريض في العلاج ومعرفة جميع حقوقه الصحية مؤكداً ان نشر حقوق المرضى قد فرضت التزامات على مسؤولي المستشفيات لا يستطيعون التهرب منها لأنها ستصبح معلومة للمريض خاصة فيما يتعلق بمستشفيات القطاع الخاص وكذلك العام.

وأشار إلى أن توجيهات وزير الصحة د . عبدالله بن عبد العزيز الربيعة بإنشاء الإدارة العامة لحقوق المرضى لهو خير دليل على اهتمام معاليه بالمرضى وحقوقهم المصونة مؤكداً بأن معاليه يولي هذا الجانب اهتمامه الأكبر حيث أنشأ هذه الإدارة منذ بداية توليه حقيبة وزارة الصحة .

وختم الدكتور الدخيّل تصريحه بالتأكيد على أن موافقة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله ورعاه على برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان جاءت لتؤكد بما لا يدع مجالا للشك حرص الدولة للعناية بالمجتمع وحفظ كرامته التي حفظها الله سبحانه وتعالى وكرمه على جميع المخلوقات ، إن هذا الأمر جاء في وقت يحتاج فيه المواطن والمقيم إلى من يؤكد حفظ حقوقه ويدعمها عاداً هذه المبادرة الكريمة من لدن خادم الحرمين لتؤكد ذلك والتي جاءت مناسبة في توقيتها لتحمي الإنسان من ظلم أخيه الإنسان وتحفظ له حقوقه ولتنشر التسامح والتآخي بين أفراد المجتمع.

شرطة الطائف تواصل تحقيقاتها مع الأب .. والأم تناشد لإنقاذ ابنها الأكبر

خال المعنفين يتسلم عبد الرحمن وبندر من دار الحماية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/11/22 هـ 10 نوفمبر 2009 م العدد : 3068
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091110/Con20091110314602.htm

عبد العزيز الربيعي ـ الطائف

تسلمت والدة الأطفال المعنفين على يد والدهم في محافظة الطائف ولديها عبد الرحمن (17 عاما)، وبندر (10 أعوام) من دار الحماية الاجتماعية صباح أمس، ليعيشا في منزل شقيقها، في الوقت الذي تواصل شرطة المحافظة التحقيق مع الأب الذي مارس تعذيب أبنائه طوال 18 عاما بدعوى إخراج الجن منهم. وناشدت الأم الجهات المختصة إنقاذ ولدها الأكبر (ح . أ 30 عاما)، من أزمته النفسية التي يعيشها حاليا، مشيرة إلى أنه لا يزال يعيش بمفرده في غرفة معزولة على سطح المنزل، خوفا من تعريض نفسه والآخرين للإيذاء الجسدي.

وتؤكد الأم أنها عانت على امتداد السنوات الماضية مرارة العذاب، إذ كانت تشاهد زوجها وهو يعتدي على أبنائه بحجة أنهم يعانون من الجن، متذكرة بكثير من الألم كيف كان يضع الأب رجله في بطن ابنها الأوسط مطالبا الجن بالخروج من جسده وضربه بقسوة لمعرفة إن كان الجني ذكرا أم أنثى.

وقالت الأم أن تصرفات الأب تسببت في انقطاع ابنيها عن التعليم بسبب الحالة النفسية التي يعانيان منها، خشية أن يذهب والدهما إلى المدرسة ويعتدي عليهما أمام زملائهما الطلاب.

وتتابع الأم أن ولدها الأصغر بندر في الصف الرابع الابتدائي طالبها بعدم الذهاب إلى المدرسة طالما أنه سيجد مصير شقيقيه واللذين دمر والده مستقبلهما، إذ يعاني أحدهما من حالة نفسية والآخر يعاني من مرض السكر.

بدوره، دعا خال الأولاد لإنقاذ أبناء شقيقته من وضعهم النفسي الصعب الذي يعيشون به، مؤكدا أن الجهات المختصة ستعطي كل شخص منهم حقه.

رئيس وزراء ماليزيا الأسبق يصف مبادرة خادم الحرمين للحوار بالعالمية الرائدة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 10 نوفمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/197303

واس- مكة المكرمة

أشاد رئيس وزراء ماليزيا السابق رئيس معهد تفهيم الماليزي عبدالله بدوي بالسياسة الدولية المتوازنة للمملكة العربية السعودية ودورها في تحقيق التضامن الإسلامي بدءاً من توحيد المواقف والسعي الدائب للتعاون في حل مشكلات المسلمين والتصدي للتحديات التي تواجههم، معربا عن القيمة العليا لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود للحوار ووصفها بأنها مبادرة عالمية رائدة شدت الأنظار إلى المملكة الإسلامي ، وإلى دورها الإيجابي في تحقيق التعايش والأمن والسلام في العالم. جاء ذلك خلال اجتماعه أمس مع الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي في العاصمة الماليزية كوالالمبور .

وأثنى دولته على دعم المملكة للمناشط الإسلامية ورعايتها لأسلمة الاقتصاد ودعمها بقوة للشعوب الإسلامية والأقليات التي تحتاج إلى العون والمساعدة، ونوه بالجهود التي تبذلها رابطة العالم الإسلامي في مجالات العمل الإسلامي المتنوعة ، مشيراً إلى أن للرابطة تجربة عريقة في خدمة الإسلام والمسلمين واليوم نشهد أن المؤسسات الإسلامية في ماليزيا تطبق منهج الرابطة مستفيدة من برامجها وخططها في علاج القضايا الإسلامية.

من جانبه قدم الأمين العام للرابطة شرحاً عن خطط رابطة العالم الإسلامي لمعالجة المشكلات التي تعاني منها الأقليات الإسلامية ومنها قضية الاندماج في مجتمعاتها والتميز بهويتها الإسلامية ، كما عرض فكرة عن نتائج مؤتمرات الحوار التي عقدتها الرابطة تنفيذاً لمبادرة خادم الحرمين الشريفين ، والتي لفتت أنظار العالم إلى ما في الإسلام من مبادئ سامية تحقق الأمن والسلام والتعايش والتعاون لشعوب العالم.

حجز 100 وظيفة لمواجهة ارتفاع حالات العنف الأسري

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 22-11-1430هـ الموافق 10-11-2009مالعدد 13297 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13297&P=1&G=6

أحمد حسين – جدة

أشار وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية المساعد للتنمية الاجتماعية عبدالعزيز بن إبراهيم الهدلق الى التنسيق مع وزارة المالية لحجز أكثر من 100 وظيفة في الوقت الحالي منوها الى حجز وظائف لتخصيصها وحدات الحماية الاجتماعية في الرياض- الطائف- الدمام- أبها بالإضافة إلى الإدارة العامة للحماية الاجتماعية وذلك في إطار الجهود التي تبذلها الوزارة للحد من حالات العنف الأسرى ولمواجهة قلة عدد الموظفين والموظفات في وحدات الحماية الاجتماعية.

وأكد أن التعيين على هذه الوظائف يتم عن طريق وزارة الخدمة المدنية وليس لوزارة الشؤون الاجتماعية علاقة في التعيين مشيرا الى ان بعض الحالات المعنفة تحتاج إلى دراسة وبحث وتقص ومتابعة وقد تستغرق إجراءاتها كثيرا من الوقت وان تعيين موظفين وموظفات للحماية الاجتماعية من شأنه أن يساعد المهنيين على سرعة مباشرة الحالات ودراستها.

وأشار إلى أن الوزارة وفروعها في المناطق يراجعها العديد من المواطنين والمواطنات إضافة إلى استقبال العديد من المكالمات الهاتفية تستفسر غالبيتها عن الوظائف المخصصة للحماية الاجتماعية وطرق التقديم عليها.

حرمان مواطنة من "منحة" بعد إعلان اسمها

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 10 نوفمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/197185

عناد العتيبي - الطائف

حرمت أمانة الطائف إحدى المواطنات من منحة الأرض التي منحتها إيّاها قبل نحو عام، وذلك بحجة عدم الاستحقاق، رغم إعلان اسم المواطنة في كافة الصحف المحلية ضمن 1092 اسمًا قبل نحو عام، وقال زوج المواطنة محمد الثبيتي إن "الأمانة" أعلنت اسم زوجتي كغيرها من الممنوحين لمنح أراضي الدخل المحدود، وطلبت مراجعة قسم المنح لاستكمال باقي الإجراءات، ولكني تفاجأت برفض استكمال البيانات وقال مصدر بأمانة الطائف أن بعض التقارير الطبية الواردة إلينا لا تخول صاحب المنحة الحق في تصنيفه ضمن ذوي الاحتياجات الخاصة، مطالبًا المواطن بالتقدم بشكوى رسمية للنظر في قضيته.

عادلة بنت عبدالله: خطوات عملية لدراسة أسباب العنف الأسري وعلاجها

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 22 ذو القعدة 1430 - 10 نوفمبر 2009 العدد 3329 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3329&id=124076

نجران: ريم الأحمد، عزيزة اليامي

رعت نائبة رئيس برنامج الأمان الأسري الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبد العزيز أول من أمس فعاليات الندوة الخامسة عن دور المؤسسات الأمنية والقضائية في مكافحة العنف الأسري بمنطقة نجران وبمشاركة عدد من الأكاديميين والمحامين وأعضاء البرنامج. وأوضحت الأميرة عادلة في كلمتها الافتتاحية للندوة أهمية الثقافة الحقوقية لكافة شرائح المجتمع في مجال العنف الأسري وأن رؤية البرنامج تعتمد على إرساء أسس مجتمع واع وآمن، وكذلك تحديد المشكلة ومعرفة أسبابها ووضع برامج للحد من آثارها ووضع ضوابط لمواجهة أي خلل يمس العلاقة الأسرية. وأكدت أن البرنامج يعمل على التنسيق مع كافة الجهات المعنية بالقضية والتي تشمل المؤسسات الأمنية والحقوقية والقضائية والاجتماعية. وتطرقت في كلمتها إلى استضافة البرنامج لمشروع مساعدة الطفل الدولية. ودعت الجهات المعنية في المملكة لمناقشة المشروع بإنشاء خط نجدة الطفل الوطني والذي سيتم إنشاؤه العام المقبل. ودعت الأميرة عادلة في كلمتها إلى ضرورة العمل على تنامي الوعي بأهمية الحقوق، مشيرة إلى أن هناك خطوات عملية في هذا الصدد ومنها تدشين جامعة الملك عبد العزيز في أكتوبر الماضي لكرسي دراسات العنف الأسري الذي تحتضنه كلية الآداب والعلوم الإنسانية بدعم من المهندس عبد الله بقشان بهدف المساهمة في الحد من ظاهرة العنف الأسري في المجتمع.

وألقى أمين الغرفة التجارية علي قميش كلمة أوضح فيها أهمية تنشئة الأسرة. تلتها كلمة لعضوة برنامج الأمان الأسري الدكتورة مها المنيف والتي تحدثت عن برنامج الأمان الأسري وتجربته في كل من جدة والمدينة وجازان وأبها وأخيرا في نجران. وقدم مساعد مدير شرطة نجران للأمن الجنائي العميد حمد بن محمد الأحمدي ورقة عمل بين من خلالها أهمية بناء الأسرة وأن الزوجة هي الضحية الأولى وبالتالي فالزوج هو المعتدي الأول. وتطرق لتعريف العنف الأسري وبين أن الحب والمودة مهمان بين أفراد الأسرة مع ضرورة توعية الناس بالبرنامج. وبين أن دور الجهات الأمنية هي توعية المواطن والمقيم بأضرار العنف الأسري وأسباب الوقاية والأخذ على يد المخطئ وتسليمه للعدالة والمحاكم الشرعية. ويشمل دورها أيضا القيام بجولات ميدانية بين المدارس والمستشفيات واتخاذ الإجراءات اللازمة. وأضاف أن هناك بياناً صدر حول إحصائية حالات العنف الأسري والتي سجلت في منطقة نجران من مطلع العام وحتى نهاية شوال الماضي وهي 16 حالة تتراوح أعمار أطرافها بين 42 و53 سنة.

وقدم رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام سعد بن عايض الشهراني ورقة عمل بين من خلالها دور هيئة التحقيق والادعاء العام في الإشراف على تنفيذ الأحكام. وقال إن للهيئة جانبين جانباً اجتماعياً تهتم به الجهات المختصة من الجمعيات الخيرية وحقوق الإنسان ولجنة حماية الأسرة ومراكز الإيواء والجانب الآخر يتم من خلاله استلام القضية حتى تنفيذ الأحكام. وأن للهيئة دائرتين تهتمان بقضايا العنف الأسري هي دائرة النفس والتي تختص بقضايا الاعتداء ودائرة العرض والأخلاق والتي تختص بقضايا الاعتداء اللفظي. وأضاف أنه ليس هناك نظام محدد يختص بقضايا العنف الأسري وذكر إحصائية أخذت على مدار ثلاثة أعوام سابقة ففي عام 1428 كانت هناك في دائرة التحقيق والاعتداء على النفس 13 قضية في حين كانت هناك 12 قضية في دائرة التحقيق والادعاء بالعرض والأخلاق وكان مجموع القضايا لذلك العام 1391 قضية في منطقة نجران.

وفي عام 1429 كانت هناك 8 قضايا في دائرة التحقيق والادعاء على النفس و12 قضية في العرض والأخلاق ومجموع تلك القضايا لذلك العام 1546. أما عام 1430 فكان هناك 1287 قضية منها 8 في دائرة التحقيق والادعاء على النفس و12 قضية بالعرض والأخلاق. أما ورقة العمل الثالثة فقدمها نائب رئيس اللجنة الوطنية للمحامين وعضو مجلس هيئة حقوق الإنسان المحامي الدكتور هادي بن علي اليامي. أوضح فيها أن دور الهيئة هو دور مكمل لجهات التحقيق والمحاكم ودور الرعاية الاجتماعية والتأهيل والإعلام وأنه يهدف إلى تقرير حقوق الإنسان وفق الدستور الإسلامي ووفق المعايير والاتفاقيات الدولية. وأن دور الهيئة هو تلقي بعض البلاغات والشكاوى من المعنفين وتقوم اللجان المختصة بالهيئة بدراسة بعض حالات العنف الأسري واقتراح الحلول المناسبة والتوصيات للجهات المختصة. وتهدف الهيئة أيضا لنشر التوعية والتنسيق في تبادل الخبرات داخليا وخارجيا وذكر دراسة إحصائية لبعض حالات العنف الأسري نسبها إلى مركز رويا للدراسات الاجتماعية والتي تشير إلى أشكال العنف الجسدي بالتحديد في المجتمع السعودي ومن أشكاله الضرب باليد أو الرفس بنسبة 44% والدفع بنسبة 37% وشد الشعر بنسبة 34% والضرب بالعقال أو السوط بنسبة 32% ووسائل عنف أخرى منها الكي أو الحرق أو سكب المواد السائلة الحارقة والتي كانت بشكل قليل. أما أشكال العنف اللفظي فمنها الاستهزاء والتحقير وتهديد الزوجة بالطلاق وأيضا السب أمام الناس.

وقدم الشيخ حمد آل زيد ورقة عمل ذكر فيها دور المحاكم القضائية في مواجهة العنف الأسري. وأشار فيها إلى إشارات جديدة من أسباب العنف الأسري منها تسطيح الأسباب والكبر أو الخطأ في تنفيذ الأحكام الشرعية وذلك للتفكير السطحي أو قلة السؤال الشرعي وإعادة الأمر لأهله. ودعا إلى تثقيف الفرد السعودي التثقيف الحقوقي. وذكر أن الشخص العربي يتمتع بثقافة عالية من الناحية القانونية في حين أن المواطن السعودي دون الصفر في ذلك. وبين أن الهدف من هذا اللقاء هو الوقوف على نتاج سنوي هو معيار للمجتمع حتى نستطيع إثبات النجاح. ويرى أن أكثر أشكال العنف الأسري هو عضل النكاح والحرمان من رؤية المحضون سواء من الرجل أو المرأة. وأكد مدير مركز القانون السعودي الدكتور ماجد قاروب أن البرنامج خطا خطوات إيجابية أهمها صدور فتوى مفتي المملكة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ عن العنف الأسري. وأيضاً الإعلان عن إنشاء السجل الوطني ما بين برنامج الأمان الأسري ووزارة الشؤون الاجتماعية.

خلاف أسري يؤدي إلى شكوى ضد تعليم جدة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/11/22 هـ 10 نوفمبر 2009 م العدد : 3068
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091110/Con20091110314757.htm

محمد الدقعي ـ جدة

تقدم أحد المواطنين بشكوى إلى وزير التربية التعليم ضد مدرسة في جدة سمحت بنقل ابنه إلى مدرسة في محافظة الحناكية التابعة للمدينة المنورة دون الحصول على موافقته، حيث تولى عملية النقل أحد أقرباء الطالب من جهة الأم التي انفصلت عنه.

وأوضح لـ «عكاظ» مدير إدارة التوجيه والإرشاد سالم الطويرقي أن ولي أمر الطالب حرم ابنه من الذهاب إلى المدرسة التي نقل إليها، وأن المديرية ترفض هذا التصرف الذي يمثل نوعا من أنواع الضغط على الأم باستغلال الأبناء.

وقال الطويرقي إن الطالب توجه للدراسة في محافظة تقطن فيها والدته، مضيفا «والتربية والتعليم لا تجاري ولي الأمر في حرمان الطالب من التعليم، ولكنها قد تتعاون معه في إعادته إلى جدة».

نتمنى أن تتطور العلاقة مع مؤسستي التقاعد والتأمينات إلى الأفضل مستقبلاً

الفريق متقاعد هنيدي لـ"الرياض": نسعى مع الجهات المختصة لرفع الحد الأدنى للتقاعد وإنشاء نوادٍ اجتماعية للمتقاعدين

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 ذي القعدة 1430هـ - 10 نوفمبر 2009م - العدد 15114
http://www.alriyadh.com/2009/11/10/article473125.html

الرياض - حمد بن مشخص

قال الفريق متقاعد عبدالعزيز هنيدي رئيس مجلس ادارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين لـ"الرياض" إن المجلس الجديد عقد اجتماعه الاول وان هناك العديد من الخطط والتي من اهمها ثلاث نقاط هي السعي مع الجهات المختصة لرفع الرواتب والحد الادنى للمتقاعدين بحيث تكون من اربعة آلاف ريال واعلى وايضا دراسة منح المتقاعدين سلفاً وقروضاً ميسرة لمن هم في حاجة لها ولم يستفيدوا من برامج الضمان والخدمات الاجتماعية ثم انشاء نوادٍ للمتقاعدين في المدن والمحافظات والقرى الكبيرة.

وقدم هنيدي شكره لمجلس الادارة الاسبق مؤكدا ان المجلس السابق وضع الخطوط العريضة للجمعية وقام بانجاز كبير ويعتبر الدكتور عبدالرحمن الانصاري الرئيس السابق ذا بصمات كبيرة في تاريخ الجمعية كما ان الدكتور علي السلطان سيبقى في الادارة التنفيذية وهو مايطمئن على مواصلة الانجاز والعمل.

وتمنى الفريق متقاعد عبدالعزيز هنيدي ان تتطور العلاقة مع مؤسستي التقاعد والتأمينات الى الافضل لتصبح علاقة تكاملية وحميمة وفيها من التناغم الشيء الكثير لخدمة المتقاعدين.

من جانبه اشار الدكتور سعد بن عبدالله الزهراني نائب رئيس المجلس الجديد لـ"الرياض" ان هناك حاجة ماسة لتوضيح السياسات والاجراءات واعطاء الفروع صلاحيات عدة لتقوم بمهامها والتوسع في الخدمات المقدمة للمتقاعدين..

وفي لقاء لـ"الرياض" مع المدير التنفيذي للجمعية الدكتور علي بن احمد السلطان وصف المجلس الجديد بانه مكون من اعضاء متحمسين للجمعية ومستعدين لمواصلة العطاء الذي قدمه المجلس السابق ولديهم تطلعات كبيرة لخدمة المتقاعدين..

وحول ماحدث من اختلافات بين الاعضاء حول فكرة وبدايات الجمعية اشار الى ان الاعضاء خلطوا في بداية الامر بين الفكرة والتأسيس فالفكرة انبثقت من ندوة عقدت بمعهد الادارة اما التأسيس فشارك فيه العديد من المتقاعدين ومن المهتمين. وربما اثارة بعض الاعضاء لهذه النقطة انما هي جزء من حركة انتخابية وليست موضع خلاف حقيقي.

وكان مجلس ادارة الجمعية قد اقر فوز الفريق طيار متقاعد عبدالعزيز بن محمد هنيدي برئاسة مجلس ادارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين بعد الاتفاق على ترشيحه من اعضاء مجلس الادارة الجديد. وترشيح الدكتور سعد الزهراني نائبا للرئيس واللواء متقاعد ظافر العمري امينا للصندوق.

جاء ذلك بعد ان عقدت الجمعية العمومية للمتقاعدين اجتماعها نهاية الاسبوع الماضي بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض وموافقتها على النظام الاساسي للجمعية والتقرير المالي وكذلك تخصيص ثلاثة مقاعد للنساء في مجلس الادارة من اصل 11 مقعدا بدءاً من الدورة القادمة.

وجاءت النتائج بفوز الدكتورة فوزية محمد اخضر والاستاذ بداح بن مجدل القحطاني والفريق متقاعد عبدالعزيز بن محمد هنيدي واللواء متقاعد ظافر العمري وفاروق العرابي الحارثي والاستاذة منيرة راشد الصقير والعميد محمد عبدالرحمن الشهري والدكتور سعد عبدالله الزهراني والدكتور عبدالله المقوشي والمهندس صالح الصحاف والاستاذ عودة العودة.

المملكة تشارك في دراسة أنظمة الضمان والمساعدات الاجتماعية بدول "التعاون"

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 22 ذي القعدة 1430هـ - 10 نوفمبر 2009م - العدد 15114
http://www.alriyadh.com/2009/11/10/article473209.html

الرياض - واس

غادر وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين إلى سلطنة عمان أمس مترئساً وفد المملكة العربية السعودية "للقطاع الاجتماعي" المشارك في الدورة 26 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمقرر عقدها في مسقط خلال الفترة من 22-23 ذي القعدة عام 1430هـ.

ويتضمن جدول أعمال الدورة إلى جانب المباحثات المشتركة بين وزراء الشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عدداً من البنود ومن أهمها دراسة أنظمة الضمان والمساعدات الاجتماعية في دول مجلس التعاون ومشروع القانون الموحد الاسترشادي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بدول مجلس التعاون ومناقشة تقرير مشروعات الأسر المنتجة المتميزة وكيفية تطويرها في ضوء احتياجات الأسواق في دول المجلس كما يتطرق الاجتماع إلى الأحداث الجانحين ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والجهات الإدارية المعنية بهم في الدول الأعضاء كما يناقش الوزراء دراسة المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون والاطلاع على تقرير التعاونيات في دول المجلس.

سُجن الأب فرفضت المدرسة طفليه

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/11/22 هـ 10 نوفمبر 2009 م العدد : 3068
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091110/Con20091110314724.htm

عبد العزيز الربيعي ـ الطائف

حالة ترقب وانتظار يعيشها طفلان في المرحلة الابتدائية في الطائف، بعد دخول والدهما سجن الطائف أخيراً بسبب مطالبات مالية، ورفض إدارة مدرسة خاصة انتقلا إليها حديثا استقبالهما، ما لم يسددا الرسوم المالية المفروضة عليهما، ما أدى لبقائهما طيلة الفترة الماضية في منزلهما بعيداً عن مقاعد الدراسة. وبحسب جد الطفلين (فضل عدم ذكر اسمه) فإنه تقدم لمدير عام تعليم الطائف بطلب نقل حفيديه (ابني المسجون) من المدرسة إلى أخرى قريبة من مسكنهما، مبينا أنه تقدم بذلك الطلب نظراً لعدم وجود شخص يوصلهما إلى مدرستهما بعد سجن والدهما وعدم معرفته بقيادة السيارة ـ على حد قوله.وفي حين أكد جد الطفلين تجاهل المدرسة طلب مدير تعليم الطائف باستمرارية حفيديه في الدراسة، رفضت إدارة المدرسة (تحتفظ «عكاظ» باسمها) التعليق حول القضية، وأوضح مدير الإعلام التربوي في الإدارة العامة للتربية والتعليم في الطائف عبد الله الزهراني أن إدارة التعليم طلبت الإيضاح والتأكد من هذه القضية، ومن وجود توجيهات من مدير تعليم الطائف.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

5 ملايين طالب و500 ألف معلم يستفيدون من محتويات الموقع

تدشين أضخم مشروع تقني لخدمة التعليم والمناهج في المملكة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 1430-11-22 هـ. الموافق 10 نوفمبر 2009 العدد 5874
http://www.aleqt.com/2009/11/10/article_299337.html

أعلنت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية عن تدشين مشروع موقع «نوور» التعليمي الذي تبنته من خلال حاضنة الاتصالات وتقنية المعلومات «بادر»، والذي يعد أضخم مشروع تقني لخدمة التعليم والمناهج في المملكة.

وقدم عماد الدغيثر صاحب المشروع عرضا بين فيه أن مشروع «نوور» يعد المرحلة الثالثة والأخيرة من مراحل عمل تنفذه «سيمانور» وفق مشروع التعاون الذي وقعته مع وزارة التربية والتعليم قبل نحو أربعة أعوام، حيث تم في نهاية مرحلته الأولى توزيع أقراص ليزر لجميع مناهج ودروس وزارة التربية والتعليم مدعمة بتقنيات وأدوات ووسائط متعددة على مجموعة من المدارس في عدة مناطق تعليمية في العام الدراسي 1427/1428هـ.

وفي المرحلة الثانية والتي تخللت العامين الدراسيين 1428 و1429هـ تم تغطية عدد أوسع من المناطق التعليمية ومعلميها وطلابها، الأمر الذي مهد للمرحلة الثالثة التي ستشمل جميع مدارس وطلاب المملكة، حيث ستصل إلى كل مدرسة وإلى كل بيت مكتبة تحوي مئات الألوف من الملفات والمحتويات التعليمية التي تتجدد وتحدث يوميا من قبل فريق ضخم من المعلمين والمعدين الذين سيضمهم الموقع (www.nooor.com) .

وأوضح الدغيثر أن الموقع يحتوي على مكتبة ضخمة من المحتوى التعليمي والكتب المنهجية، الدروس الإلكترونية، مكتبات الوسائط المتعددة، المراجع والموسوعات الإلكترونية، أدوات ومحركات الإنتاج للدروس، والمحتوى الإلكتروني العربي.

وقال الدغيثر «ساهمت حاضنة الاتصالات وتقنية المعلومات (بادر) في دعم المشروع، حيث ساهمت في تسجيل براءات الاختراع، وتقديم الاستشارات الفنية، ودعم المكتبة بمحتوى للتجارب العلمية المنفذة في المدينة، إلى جانب المشاركة في الأبحاث التي تخدم المحتوى العربي والتعليمي، فضلا عن استضافة الشركة في مقرها، وتوفير وسائل اتصال واستضافة للموقع، وتقديم الاستشارات الإدارية، ودعم انطلاق المشروع والتعريف به للأطراف ذوي العلاقة محلياً و عالميا.

وأفاد أنه استمرارا للتعاون القائم بين «إنتل» و«سيمانور» منذ أربعة أعوام، ولما لـ «إنتل» من خبرة طويلة في مجال التعليم حول العالم فقد تم التنسيق مع الشركة لتوفير المحتوى التعليمي الإلكتروني الموجود على مواقع سكوول (skoool) العربية بربطها مع الموقع لإتاحة الاستفادة منها داخل المناهج السعودية.

وأضاف «يجري التعاون للاستفادة من شركة إنتل في المجال التقني لتحوير قدرات المعالجات لتطوير إمكانات سيرفرات الموقع للتعامل مع الشريحة التي يخدمها الموقع التي تتجاوز خمسة ملايين طالب ونصف مليون معلم.

ويتم الأمر تماشيا مع أهداف الموقع بربطه مع المواقع العالمية، حيث تم في وقت سابق توقيع اتفاقية ثلاثية بين وزارة التربية والتعليم وشركة قوقل و«سيمانور» لتوفير ستة ملايين حساب على «قوقل آبس» لطلاب ومعلمي وزارة التربية والتعليم.

وأوضح عماد الدغيثر أن موقع «نوور» يحتوي على جميع كتب ومناهج وزارة التربية والتعليم التي يبلغ مجموعها أكثر من 400 مقرر، وبعدد صفحات يتجاوز الـ 50 ألف صفحة، كما يتضمن الموقع الدروس الإلكترونية لمواضيع مقررات الوزارة تم تطويرها بأدوات ومحركات إنتاج الدروس الملحقة بالموقع.

ويضم الموقع مكتبة الوسائط لآلاف الكينونات التعليمية الجاهزة للاستخدام مثل الأفلام، الصور، التجارب، الفلاشات، الأصوات، الموسوعات، وغيرها من الوسائط التي يغذى بها الموقع يوميا، كما صمم الموقع بواجهات وأدوات تساعد على تحقيق هدف تطوير مهارات البحث لدى الطلاب.
ومن الخدمات الإضافية التي يحتويها الموقع تقنيات تساهم في رفع مستوى المحتوى و زيادته من قبل أعضاء الموقع، مثل أنظمة البحث، الويكي، المقالات، نظام الأسئلة، ومكتبات الوسائط والمنتديات وغيرها من الأنظمة التي طورت لتخدم المناهج السعودية.
كما يدعم الموقع أنظمة تطوير المحتوى، حيث نجحت الشركة في تقديم تقنيات ترفع من مهارات المعلم عبر تمكينه من إنشاء دروسه الإلكترونية ونشرها على الإنترنت دون الحاجة إلى أي خلفية برمجية أو معرفة بتقنيات النت أو استضافة المواقع، وهذا النظام يضم مجموعة من الابتكارات جار تسجيل براءات اختراع عليها، حيث إنها تقدم لأول مرة لقطاع التعليم.

السعودية تستعين بخبراء بريطانيين لدرس المشكلات البيئية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء، 10 نوفمبر 2009
http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/74967

الرياض - مشاري الشدوي
الأمير سطام بن عبدالعزيز مع السفير البريطاني وليام بيتي. (الحياة)
وقعت السعودية وبريطانيا أمس اتفاقاً لاستقطاب عدد من الخبراء البريطانيين من أجل إيجاد حلول للمشكلات البيئية في السعودية. وأوضح رئيس المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية الأمير فيصل بن تركي الفيصل عقب توقيعه «المبادرة السعودية للاستدامة» مع السفير البريطاني لدى السعودية وليام بيتي بحضور أمير منطقة الرياض بالإنابة الأمير سطام بن عبدالعزيز، أن الحكومة البريطانية ستتولى بموجب الاتفاق استقطاب عدد من خبراء بريطانيا ودول العالم إلى السعودية لإيجاد حلول للمشكلات البيئية، خصوصاً في موضوع التنمية المستدامة بمشاركة الخبراء السعوديين.
وذكر لـ «الحياة» أن الاتفاق يشمل الحصول على معلومات بيئية من الجهات المعنية في السعودية على مدى عامين، مشيراً إلى أن الاستراتيجية ستكون مرجعاً للجهات المتخصصة لحماية البيئة إذ إن نتائجها ستخدم كليات الزراعة في الجامعات السعودية والمهتمين بالبيئة والتنمية المستدامة، كما ستساعد على إيجاد التوازن في البيئة، معتبراً أن السعودية ستكون أحد أهم الدول المصدرة للخبراء البيئيين في العالم.
وتشتمل المبادرة ثلاث مراحل أولها التعرف على الوضع الحالي لسياسات وممارسات الاستدامة في السعودية، فيما تركز الثانية على تطوير وتنفيذ البرامج والتدريب، وسيتم في المرحلة الأخيرة إعداد التقارير النهائية.

أكد أن زيادة أعداد القضاة لن يحل المشكلة .. وزير العدل : 6 أسباب رئيسة تؤخر البت في القضايا

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/11/23 هـ 11 نوفمبر 2009 م العدد : 3069
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091111/Con20091111314796.htm

حازم المطيري ـ الرياض

أكد وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، أن زيادة عدد القضاة لن تفيد في الحد من تأخر أعداد القضايا، قائلا: «زيادة قاض واحد في محكمة قد يعادل راتبه راتب أربعة مستشارين مؤهلين يعالجون مكمن المشكل». وأوضح العيسى عند حضوره الاجتماع الثالث لمشروع الخطة الاستراتيجية في الرياض أمس، أن ضعف الثقافة الحقوقية وعدم الحكم بأتعاب المحاماة والعمل بمركزية الترافع لدى مكاتب المحاماة وتفعيل لائحة الحد من الدعاوى الكيدية، تسببت في تأخر البت في القضايا. وتوقع وزير العدل أن يقلص مشروع الخطة الاستراتيجية أعداد القضايا، مستدلا بقوله: «تأكد لدينا بأن الدول التي فعلت تطوير القضاء تقلصت أعداد القضايا لديها إلى نحو 90 في المائة وفي بعض الدول العربية إلى 70 في المائة، وهذه أرقام نندهش لها إلا أنها حقيقية».

وأشار العيسى إلى أن الخطة تستعرض اليوم نموذجا استراتيجيا ضمن خيارات الوزارة الاسترشادية المتعددة، مقدرا الجهد المبذول والإعداد الكبير لهذه الخطة من قبل جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، إذ استطلعت مرئيات الكثير من الخبرات في الداخل والخارج وتوسيع دائرة رصد المعلومات من قبل الجامعة لتفعيل مراحل هذه الخطة.

وفي السياق ذاته، استعرض مدير الجامعة الدكتور خالد بن صالح السلطان المشرف العام على المشروع ومدير مشروع الخطة الاستراتيجية والدكتور عمر السويلم المراحل الرئيسية للخطة، لافتا إلى أهمية التعاون بين وزارة العدل والجامعة. وتناول مدير الجامعة مسيرة إعداد المشروع والتي تضمنت أخذ آراء قضاة وكتاب العدل في وزارة العدل وآليات تنفيذ الخطة الاستراتيجية وعرض للموارد التي تعتمد على الخطة الاستراتيجية.

وبين السويلم أن الجامعة الآن في صدد وضع الآليات للوصول إلى المرحلة الأخيرة للمشروع والتي تتمثل في كيفية تنفيذ هذه الخطة، مبينا أن الوصول إلى هذه البرامج والعمليات التنفيذية سينتهي في شهر على الأكثر.

وبدوره، أكد فريق المشروع أهمية ما توصل إليه في دراسة الكثير من التجارب العدلية والقضائية الأخرى، شارحا السينورهات المستقبلية ومركزا على عمليات تقنية المعلومات وإبرازها وتحديثها وإيجاد البنى التحتية لهذا المشروع.

العدل وجامعة الملك فهد تناقشان التقرير النهائي مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير مرفق القضاء والتوثيق دون المساس بثوابت الشرع وحكم الدولة

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 23 ذو القعدة 1430 - 11 نوفمبر 2009 العدد 3330 - السنة العاشرة
http://www.alwatan.com.sa/news/newsdetail.asp?issueno=3330&id=124188

الرياض: فداء البديوي

أكد وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى أن مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير مرفق القضاء والتوثيق سيتعلق بإجراءات العمل فقط دون المساس بثوابت الشريعة الإسلامية التي تحكم بها الدولة، مشيراً إلى وقوفه شخصياً على مراحل الخطة العلمية.

جاء ذلك خلال كلمة افتتح بها لقاء العمل الخاص بمناقشة التقرير النهائي لمشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير مرفق القضاء أمس، بحضور مدير جامعة الملك فهد للبترول والمعادن الدكتور خالد السلطان، وعدد من القضاة وكتاب العدل وكبار المسؤولين ومدير المشروع الدكتور عمر السويلم. وبين العيسى أهمية المشروع في تطوير القضاء وسعي "العدل" للوصول من خلاله إلى خطى واثقة وثابتة في هذا المشروع. مشيرا إلى استعراض خطة المشروع لنموذج استراتيجي يأتي ضمن خيارات الوزارة الاسترشادية، لافتاً إلى استعانة إدارة المشروع بجامعة الملك فهد بكثير من الخبرات المحلية والعالمية مع توسيع دائرة رصد المعلومات لتفعيل مراحل هذه الخطة. من جانبه، كشف السلطان – خلال اللقاء - عن توجه مستقبلي لجامعته بإنجاز خطة استراتيجية لهيئة حقوق الإنسان. في الوقت الذي استعرض المراحل الرئيسية لسير خطة مشروع تطوير مرفق القضاء والتوثيق، مؤكدا على أهمية التعاون بين "العدل" والجامعة، فيما أشاد بتعاون مسؤولي "العدل" وقضاتها الذي أوصل مسار الخطة إلى المرحلة النهائية. وكشف مدير مشروع الخطة الاستراتيجية لتطوير مرفق القضاء والتوثيق بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن الدكتور عمر السويلم عن تسليم الخطة العلمية رسميا لـ"العدل" بعد ثلاثة أشهر؛ على خلفية ما سيرصدونه من وجهات نظر وملاحظات حول النتائج التي توصلت لها الخطة، مشيرا إلى تهيئتهم لفريق من داخل "العدل" للعمل على الخطة ومتابعة سير تنفيذها عبر إخضاعهم لخمس ورش عمل.

وزارة العدل : رخص للمحاميات السعوديات للترافع عن النساء فقط

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 11 نوفمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/197490

ماجد عسيري - الدمام

اعلنت وزارة العدل امس عن امكانية اعطاء المرأة رخصة محاماة مشروطة للترافع امام الاجهزة القضائية، ومقيدة بالترافع عن المرأة فقط ، على ان تعمل وفق ضوابط المحاكم الشرعية لدخول النساء في اروقتها. وقال لـ"المدينة" الشيخ عبدالله الجوير مدير الادارة العامة للمحاماة بوزارة العدل انه تم الانتهاء من دراسة ، ينتظر الموافقة عليها قريبا ، تحدد المحاور الرئيسية حول امكانية حصول النساء على تصاريح بفتح مكاتب استشارات شرعية وقانونية لتسد فراغ حاجة المرأة لامرأة متخصصة تفضي إليها بمشاكلها الحقوقية. واوضح الجوير ان هذا التحرك من الوزارة جاء بعد ان رصدت ترك العديد من النساء حقوقهن لاسباب تحفظهن على مراجعة مكاتب المحاماة التي يعمل بها الرجال وعدم قدرتهن على الترافع بأنفسهن امام القضاء . واضاف انه من المنتظر تقييد عمل المرأة المحامية بقضايا الأحوال الشخصية التي تمثل قدراً من الخصوصية بين المرأة والمرأة ويصعب أن تفضي الموكلة بتفاصيل وقائعها إلى المحامي الرجل، والقضاء ايضا على وكالات الخصومة العشوائية الصادرة من المرأة للمرأة بالترافع عنها. وعن رأيه في انه لايوجد في اصل مهنة المحاماة تراخيص خاصة بالرجال او بالنساء ، وان الاصل في الترخيص لمزاولة المهنة هو الصفة القانونية لاي من الجنسين ، اكد الجوير ان الدراسة حرصت على طرح خيار تقييد ذلك بقضايا الأحوال الشخصية لكون طبيعة هذه القضايا غير علنية ، مما يمكن معه المحافظة على خصوصية المرأة في نطاق أركان المرافعة وهذا يضمن بفعالية المحافظة على تلك الخصوصية، فتتحقق بهذا المصلحة الشرعية المطلوبة دون وجود مفاسد ولو متوهمة. وعن بعض الاصوات التي لاتؤيد استصدار تراخيص عمل المحاميات السعوديات باعتباره دعوى للاختلاط .. قال " لن تكون مهنة المرأة في المحاماة تمثل عملاً للمرأة بين الرجال وانها ستؤدي وظيفتها بضوابط المحاكم الشرعية لدخول النساء في أروقتها.

من جهته اكد المحامي الدكتور ماجد قاروب عضو اللجنة الوطنية للمحامين لـ"المدينة" ان تطوير مكاتب المحاماة السعودية لن يكون الا بعد السماح للمرأة القانونية بالعمل والالتحاق بمكاتب المحاماة لعدة اسباب اولا انها الاكفأ والاقدر في مجال الابحاث والدراسات والاعمال المهنية الهامة جدا والتي تتم داخل مكاتب المحاماة ، والاقدر ايضا على تحسين مجال العمل الاداري وهذا الامر مهم جدا تعاني منه معظم المكاتب المحلية.

في ختام ملتقى الجمعيات النسائية

توصية بإنشاء قاعدة بيانات اجتماعية

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/11/23 هـ 11 نوفمبر 2009 م العدد : 3069
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091111/Con20091111314799.htm

ماجد المرشد، أمل الحمد ـ بريدة

أوصى ملتقى الجمعيات الخيرية النسائية في نهاية جلساته في بريدة أمس الأول، بإنشاء قاعدة بيانات اجتماعية وطنية تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية وتوثيق التجارب التنموية وفق معايير واضحة ومحددة. وتضمنت التوصيات، تبني مشروع وطني استراتيجي بالتعاون والتنسيق بين الجامعات ووزارة الشؤون الاجتماعية للعمل كوسيط في مجال التمويل متناهي الصغر، عقد الملتقى كل سنتين بحيث يكون ملتقى للحوار وعرض التجارب بين الجمعيات الخيرية النسائية في المملكة.

وشملت التوصيات، إطلاق وزارة الشؤون الاجتماعية ميثاق المشروع الوطني لتمكين الفتاة السعودية من الفئة العمرية الواقعة بين 12 و 25 عاما معرفيا واجتماعيا واقتصاديا وصحيا، إمداد ودعم الوزارة للجمعيات النسائية بحاجتها من الخبرات والاستشارات من داخل وخارج المملكة وتدريب كوادر الجمعيات عليها.

وشهد اللقاء الذي حضرته صاحبة السمو الأميرة نورة بنت محمد بن سعود حرم أمير منطقة القصيم ونظمته جمعية الملك عبد العزيز الخيرية النسائية «عون»، مطالبة بتغيير مسمى «الجمعيات الخيرية» إلى «الجمعيات التنموية» ليتوافق المسمى الجديد مع الرؤيا المستقبلية للجمعيات.

إمارة المدينة : توثيق ميلاد الأبناء المحرومين من الهوية وإدخالهم المدارس

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء، 11 نوفمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/197440

عبدالرحيم الحدادي–المدينة

تتجه أزمة الابناء العشرة المحرومين من الهوية إلى الانفراج بعد ان وافقت امارة منطقة المدينة المنورة على توصيات اللجنة المشكلة لدراسة وضع الاسرة وتشمل إجراء الفحوصات الشاملة لجميع أفراد الأسرة مع منح الأبناء التطعيمات اللازمة وإجراء الفحص النفسي والعقلي للزوجتين والسعي لتوثيق ميلاد الأبناء لاستخراج الوثائق الرسمية وإلحاقهم بالمؤسسات التعليمية وتصحيح أوضاع الفتاتين (منى وأسماء) بتوثيق عقود نكاحهن من سعوديين . كما شملت التوصيات إجراء اللازم لتحسين السكن وتوفير البيئة الصحية للاسرة وتخصيص إعانة عينية للأسرة (سلة غذائية شهرية) وتأهيل جميع افرادها اجتماعيا ونفسيا وسلوكيا سعيا لاستقرارهم و ضرورة تخصيص جهة معنية لمتابعة أوضاع الأسرة . وكانت إمارة المدينة المنورة وجهت بتشكيل لجنة نسائية لدراسة وتقييم وضع الأسرة التي تعيش بدون هوية والتي نشرت «المدينة» قضيتها في وقت سابق جراء إهمال اب لأبنائه العشرة وعدم استخراج هويات شخصية تثبت جنسيتهم .وكان الاب انجب من الزوجة الاجنبية الأولى أربعة أبناء ثم تزوج الثانية وأنجب منها 6 أبناء أكبرهم بنت عمرها 24 سنة وأصغرهم رضيع ولد في شعبان الماضي . وعلمت «المدينة» أن الزوجة الثانية وتدعى «مريم» تم إدخالها مستشفى أحد وأنجبت مولود وتم التحفظ عليها لعدم وجود وثائق رسمية لها كما أن الزوجة الاولى وتدعى «ربيعة» غير مؤهلة لرعاية نفسها وأسرتها وتم التحفظ عليها بعد إجراء الفحص الطبي لسوء وضعها العقلي. كما أدخل الزوج مستشفى الصحة النفسية لتقييم حالته النفسية وإجراء التحاليل اللازمة للتأكد من حالته الصحية والنفسية وعلاجه وتنويمه لحين استقرار حالته مع استمرار اللجنة النسائية بمتابعة الإشراف على الأسرة لحين استقرار وضعها بالإضافة إلى إحالة ما يخص تقييم وضع الأسرة واستخراج الأوراق الثبوتية إلى الجهات المختصة . كما وجهت إمارة المدينة جميع الجهات ذات العلاقة بالتنسيق فيما بينهم فيما يخص المساعدات واستخراج الأوراق الثبوتية وتقديم الخدمة الصحية لأفراد الأسرة وإلحاق من منهم في سن الدراسة من الأبناء والبنات في المدارس والإفادة عما تم اتخاذه حيال الأب وهل تم التحقيق معه حيال تهديده بالقتل لأبنائه والتحقيق معه بسبب زواجه من أجنبيات دون مسوغ نظامي وقد تم تعميد مدير عام الجمعية الخيرية للخدمات الاجتماعية للتكفل بتكاليف سكن الأسرة حاليا لحين الانتهاء من القضية وعودتهم لمنزلهم على أن يتم الرفع عن أي معوقات عن طريق الشؤون الاجتماعية توحيدا للإجراءات .

اليوم" ترصد مطالب المشاركين قبيل انطلاقة الحوار الوطني

الشرقية تستقبل اليوم الحوار الفكري الخامس للخدمات الطبية بتفاؤل ومطالب

إنشاء 14 مستشفى جامعيا في المناطق يشكل نقلة نوعية

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 1430-11-23هـ الموافق 2009-11-11مالعدد 13298 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13298&P=1&G=3

جعفر تركي-القطيف

تنطلق اليوم في قاعة الملك عبد الله بن عبد العزيز بمحافظة القطيف أعمال اللقاء التحضيري الخامس للقاء الوطني الثامن للحوار الفكري والذي ينظمه مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني تحت عنوان(الخدمات الصحية:حوار بين المجتمع والمؤسسات الصحية). ويشارك في اللقاء مختصون في قطاعي الصحة العام والخاص ونخبة من مثقفي ومثقفات المنطقة الشرقية إضافة إلى فئة الشباب وممثلين لمؤسسات حكومية ذات صلة بموضوع اللقاء لإثراء الموضوع من خلال الطرح والحوار المباشر بين أكثر من 60 مشاركا ومشاركة.

(اليوم) التقت عددا من المهتمين باللقاء ورصدت عددا من المواضيع والقضايا التي يمكن أن يتم طرحها في اللقاء.

وقال وكيل جامعة الملك فيصل بالدمام الدكتور عبد الله الربيش: إن مسألة زيادة التكاليف المعتمدة لإنشاء 14 مستشفى جامعيا بسعة 400 سرير لكل مستشفى في جميع المناطق الإدارية بالمملكة والتي اعتمد لكل واحد مها 320 مليون ريال مؤكدا بأنها حال إنشائها ستشكل نقلة نوعية في الخدمات الصحية وفي المخرجات الجامعية في كافة الأقسام الصحية من خلال استقطاب أعضاء هيئة تدريس في جميع التخصصات تسهم في تقديم خدمات صحية للمواطنين.

ولفت الى انه سيتطرق خلال اللقاء الى محور التوظيف والتدريب والمرتبط ارتباطا كبيرا بكليات الطب في النهاية حيث إنها هي التي تزود وزارة الصحة بالكوادر فإذا لم توجد مستشفيات جامعية متكاملة سينعكس ذلك على عملية التدريب وبالتالي على عملية التوظيف لذلك لابد من الإسراع في إنشائها.

وبين مدير مركز الامتياز الطبي الطبيب النفسي بمستشفى المانع الطبي الدكتور إبراهيم بوخمسين أن مداخلته تتناول الفوائد أو النتائج الإيجابية من وراء خصخصة الخدمات الصحية وتناول المجموعات الطبية بشكل أفضل مثل أمراض السكري والضغط وغيرها من الأمراض المنتشرة والعمل على أن يكون هناك برنامج وطني للاهتمام بها منوها الى عملية التدريب وتأهيل الكوادر الطبية المساعدة مثل التمريض والمختبرات.

ولفت المشرف على مركز عالم القلب لرعاية القلب الدكتور حسين النزر الى ان مداخلته تتمحور حول تشجيع الأطباء السعوديين الاستشاريين على إنشاء مشاريع خاصة بهم من خلال منحهم أراضي وقروض ميسرة ،لأن عددا كبيرا من الأطباء المتقاعدين يحتاجون فتح مثل هذه المشاريع كمركز للعيون وغيرها بدلا من اقتصار الأمر على رجال الأعمال والتجار منوها الى مسألة الازدواجية في تقديم الخدمات الصحية.

وتقول مديرة مكتب التربية والتعليم بمحافظة القطيف سعاد الصبحي: إن مداخلتها تتحدث عن التعاون بين المراكز الصحية والوحدات الصحية التابعة لإدارة التربية والتعليم وأهمية وجود تعميم من وزارة الصحة لاستقبال الطالبات لتخفيف الضغط بالإضافة الى المساهمة في تقديم التوعية.

وبينت استشارية أمراض الدم بمستشفى الملك فهد الجامعي بالخبر رئيسة جمعية العطاء النسائية الخيرية بالقطيف الدكتورة أحلام القطري أن الهم الكبير هو توفير ممرضات والعمل على تشغيلهن وضرورة تنظيم حملة تسويقية بسبب عزوف المجتمع عن العمل بمهنة التمريض للفتيات منوهة الى ان مداخلتها تتناول معاناة المنطقة من الأمراض الوراثية وعدم توافر المراكز المتخصصة لهذا النوع من الأمراض وتقدم له الدراسات والعلاج والرعاية اللازمة.

ولفت عضو مجلس الشورى د.محمد الشريف الى وجود ثغرات في عمل القطاع الصحي يجب الالتفات لها والعمل على سرعة سدها ومعالجتها ،مضيفا بأن من بين هذه المشاكل قلة الأسرة وشح الدواء في المستشفيات والمراكز الصحية بالإضافة إلى أن المواعيد البعيدة أرهقت المواطنين وتسببت بكثير من المشاكل كما أن قلة المستشفيات بحاجة إلى نظرة للعمل على توفير المزيد منها في ظل التوسع السكاني والعمراني.

وبين سعود العواد أنه سيطرح احتياجات زملائه من ذوي الاحتياجات الخاصة (المعاقين حركيا) مبينا أن كثيرا من المعاقين يتواجدون في مختلف مناطق المملكة يجدون صعوبة في الحصول على الخدمات الطبية.

وأشار الى أهمية تأهيل كوادر العلاج الطبيعي وأن الرعاية المنزلية في المنطقة الشرقية معدومة رغم أنها طبقت في جدة والرياض .

منوها الى عدم وجود تنسيق بين مراكز التأهيل والمستشفيات وعدم وجود إحصائيات دقيقة عن عدد المعاقين في المملكة حتى تتم خدمتهم بشكل أفضل.

وأضاف أن من بين المشاكل الصحية هناك مشكلة التوحد التي تبحث عمن يجد لها حلا بل ويكتشفها لأن الكثير من الحالات لا يتم اكتشافها إلا في مراحل متقدمة مشيرا إلى أنه سيتناول موضوع الأخطاء الطبية التي تلحق بالمعاقين أو تتسبب في الإعاقة للشخص ، وتحميل المسؤولية للطبيب المتسبب كما أن على وزارة الصحة أن تتحمل تكاليف علاج وتأهيل وخدمة المواطن أو المقيم مدى الحياة .

وقال: إن اختلاف تسعيرة العلاج في المستشفيات الخاصة يحتاج إلى ضابط ، مضيفا أن بعض المستشفيات ترفض في كثير من الأحيان علاج المعاقين رغم وجود قرار بعلاجهم فيها مما يضطر المرضى لقطع مسافات شاسعة لمراجعة مستشفى أو مركز ما.

وبين عضو مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين اللواء المتقاعد يعقوب السراد الى عدم كفاية الجودة في مجال الصحة بالإضافة إلى عدم كفاية تدريب العاملين مشيرا الى أن المراكز الصحية هي الأخرى تعاني من نقص جودة العلاج وحاجة مباني المستشفيات والمراكز الصحية إلى تطوير .

ولفت الى تأخر مواعيد المراجعات في المستشفيات وقلة الكوادر الطبية والعيادات وأهمية البحث عن حلول لها.

وقال الكاتب ميرزا الخويلدي: إن الخدمات الصحية جزء أساسي من حقوق الإنسان و من الواجب أن يحصل المواطن على خدمات صحية متاحة ومتوافرة وسهل الوصول اليها ،مشيرا إلى أن المستوى الاجتماعي أو المالي يجب ألا يلعب دورا في الحصول على الخدمة الأفضل .

وأشار إلى أن المناطق الأقل نموا يجب أن يتم مراعاتها وخاصة في الحدود الشمالية حيث لا يوجد طيران بشكل مستمر مما يصعب نقل الحالات المرضية إلى مستشفيات متطورة في الرياض مثلا، لذا من الضروري أن نعمل على إيصال الخدمات الصحية أو نمكّن المواطن من الوصول لها.

وأشار رئيس مجلس إدارة جمعية مضر الخيرية بالقديح الناشط الاجتماعي سيد شرف السعيدي إلى أن مداخلته تتناول موضوع الأخطاء الطبية والتأمين الطبي ومناقشة حقوق المرضى المنصوص عليها في الدولة وهي 14 حقا ، لذا من المهم العمل على تفعيلها وإخبار المواطن بحقوقه وتعميم ذلك كي يتمكن المواطن من معرفتها والوصول لها.

ويقول الناشط الاجتماعي محمد علوي الدعلوج: إن المؤسسات الصحية تعتبر من أحد القطاعات الحكومية المهمة في حياة الأفراد لأنها تعنى بصحة الانسان وحياته واستشعارا من مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بالمسئولية وبمدى ما تعنيه الصحة من كلمة وللرقي بها من خلال ملامسة المجتمع عن قرب واكتشاف السلبيات ودراستها ووضع الحلول لها فإن مداخلتي تتناول التنسيق بين المستشفيات وما يتبعها ودور التوعية الصحية وتفعيل دور العلاقات العامة بأفراد المجتمع من رجالات أعمال ووجهاء وبالأخص المهتمين بهذا الشأن.

وأشار الدكتور رياض المصطفى الى أهمية تحويل محافظة القطيف إلى قطاع صحي منفصل إداريا عن الشؤون الصحية بالدمام بحيث تكون له ميزانية خاصة ومشاريع خاصة.

وقال مدير عام جمعية رعاية المعاقين بالشرقية عبد الله المغامس: ان التعليم والرعاية الصحية تحتاج إلى اهتمام أكثر وتحسين مستوى الخدمات الصحية والاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة في المستشفيات.

وبين رئيس مجلس إدارة جمعية القطيف الخيرية عباس الشماسي أهمية موضوع التشغيل الذاتي للمستشفيات ومسألة الصيانة والتشغيل والمقارنة مع المستشفيات الحكومية ومعالجة مشاكل أعطال الأجهزة والمكيفات ومشاكل عقود النظافة

منوها الى ضرورة التدريب والتأهيل الخاصة بالكوادر الطبية ومعالجة النقص الحاصل.وقال المشرف على كليتي العلوم الصحية للبنين والبنات بالاحساء الدكتور حمدان المحمد: أتمنى من القطاعات الصحية أو من التعليم التعاون لإقرار توفير ممرض أو طبيب لكل 5 مدارس بحيث يقوم بزيارة مدرسة واحدة في كل يوم وهي حاجة ملحة نظرا للإرباك الكبير الذي يحصل لولي الأمر والأسرة في حال إبلاغه عن حالة مرضية لأحد أبنائه في المدرسة.وأضاف أن الأمر الآخر الذي يمكن أن أتطرق له هو الجانب الشرعي وان العامل بالقطاع الصحي سواء كان صيدليا أو ممرضا أو طبيبا ان يكون محبا لعمله ومخلصا له ،كما أنه من المهم الالتفات لعملية الاختلاط وتوعية العاملين بالجانب الشرعي فيها لأن هناك أخلاقيات مهنة،يجب توعية المريض وتثقيفه وتطوير العاملين في القطاع الصحي من خلال عقد الدورات وصقل مهارتهم.وقال مدير عام مستوصف طب الهادي سعيد الخباز إن التكامل بين القطاعين الخاص والعام ضرورة حيث إنه لا يمكن تقديم الخدمات بشكل منفصل و العمل على تطوير مستوى الخدمات في كلا الجانبين ، كما يمكن التطرق إلى تمويل الخدمات الصحية من خلال التأمين الصحي التعاوني ،بالإضافة إلى مناقشة القطاع الصحي الخيري،ودوره في تطوير الخدمات الصحية في المملكة.ويقول رجل الأعمال محمد آل خليفة: إن خطوات خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز- حفظه الله- الصادقه لنشر قيم الحوار و تفعيل لقاءات الحوار الوطني لهو دليل قاطع وإيماناً منه- أيده الله- حين قال: «إن الحوار هو المشعل الذي ينير العقول ويعمق الإيمان و المبادئ النبيلة و الأخلاق العالية التي هي جوهر الإنسان المخلص».وأضاف بالحوار تتلاقح الأفكار و الوصول إلى النتائج المرجوة خاصة في الأمور التي تمس صحة و حياة المواطنو نحن نتطلع إلى تشخيص واقع الخدمات الصحية و سبل تطويرها و خصوصاً ما يتعلق بالخدمات المقدمة للمواطن و التعرف على أوجه القصور سعياً إلى تحسين مستوى الخدمات الصحية لخدمة المجتمع و رفاهيته.وقال مدير الجمعية الوطنية لحقوق الانسان بالمنطقة الشرقية جمعة الدوسري: هناك ضرورة لبناء مستشفى سعة 500 سرير بدلاً من مستشفى الدمام المركزي وأن المستشفى التخصصي بالدمام ليس تخصصياً لا من جهة المبنى ولا التجهيزات الطبية ويعاني من نقص بالكوادر الطبية المتخصصة وعدم وجود مركز أبحاث داعيا المسؤولين في وزارة الصحة إلى إعادة النظر في ذلك.

استخدام السلاح الناري لدى المرأة نادر

انخفاض الجريمة النسائية بالشرقية وغالبيتها لأجنبيات

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 23-11-1430هـ الموافق 11-11-2009مالعدد 13298 السنة الأربعون
http://www.alyaum.com/issue/page.php?IN=13298&P=1&G=3

روان السياري ـ الدمام

انخفضت الجريمة النسائية في المنطقة الشرقية لهذا العام بنسبة بسيطة عن معدل العام الماضي في حين أثبتت وقائع السجلات الأمنية في المنطقة أن الأجنبيات الأكثر ارتكاباً للجريمة من المواطنات اللاتي تنحصر جرائمهن في التسبب بالقتل او تغيب عن البيت أو خلوة غير شرعية او ضرب. وبين الناطق الإعلامي بشرطة المنطقة الشرقية العميد يوسف القحطاني لـ « اليوم» أن جرائم المواطنات في المنطقة تتفاوت بين اعتداء على أطفال ومشاجرات مع أزواج أو اعتداء على خدم منوها بأنها تعتبر قليلة مقابل ما يقيد ضد الأجنبيات حيث يرتفع ارتكابهن لتلك القضايا بالإضافة الى قضايا أخرى كالاعتداء على الكفيلة او سحرها وقتلها وضربها او تسميم اطفال.وبين أن أغلب الوقائع التي تكون المرأة طرفاً فيها تحدث داخل المنزل من المتزوجات والعازبات على حد سواء مؤكدًا بأن استخدام السلاح الناري لدى المرأة نادر جداً ولم تسجل حالات لمثل هذه الجريمة في المنطقة منذ عامين.وأضاف أن آلية التعامل مع قضايا الجريمة النسائية لا تختلف عن بقية الجرائم حيث يتم التعامل معها وفق ما تقتضية الاجراءات الجزائية مشيراً إلى أن قضايا الاعتداء على النفس تحول مباشرة لهيئة التحقيق والادعاء العام.وأشار العميد القحطاني الى أن الجريمة حين وقوعها تقوم الجهات المختصة بالبحث عن الاسباب الداعية لارتكابها مثل قضايا الهروب لدى العاملات او الخلافات الزوجية والتي قد تكون بسبب المخدرات او البطالة والحالة المادية وذلك من أجل تقديم الحل المناسب بالتنسيق مع الجهات المعنية.

دراسة لإنشاء مركز الأمير نايف للمتقاعدين

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/11/23 هـ 11 نوفمبر 2009 م العدد : 3069
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091111/Con20091111314795.htm

خالد البلاهدي ـ الدمام

أكد نائب أمير المنطقة الشرقية صاحب السمو الأمير جلوي بن عبد العزيز بن مساعد آل سعود على قبول جميع المطالب التي قدمها المتقاعدون، وإنهاء دراسة إنشاء مركز الأمير نايف الاجتماعي للمتقاعدين في المنطقة قريبا.

ونقل في كلمته التي ألقاها خلال احتفال فرع الجمعية الوطنية في الدمام بـيوم الوفاء للمتقاعدين أمس، شكر وتقدير القيادة للجهود التي بذلوها، وقال مخاطبا المتقاعدين «المملكة تواجه تحديات تتطلب استغلال خبراتكم وتعاونكم مع القطاع الخاص والعام لتحقيق مزيد من التكامل في جميع المجالات».

وطالب الأمير جلوي رجال الأعمال الاستفادة من خبرات المتقاعدين وتجاربهم ونقل الخبرات إلى شبابنا الطموح العاملين في الشركات والمؤسسات، كما طالب جميع الإدارات الحكومية ذات الصلة بالمواطنين أن يقدموا جميع التسهيلات للمتقاعدين وكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

الشورى: 3 سنوات سجناً وغرامة 100 ألف ريال للمتحرشين جنسياً

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 23 ذو القعدة 1430 العدد13558
http://www.al-jazirah.com/227841/ln3.htm

«الجزيرة» - الرياض

يشرع مجلس الشورى قريباً في مناقشة نظام جديد يكبح جماح المتحرشين جنسياً بعقوبات ستطبَّق بحق المتجاوزين، تصل في حدها الأقصى إلى السجن 3 سنوات، وتغريم المتحرش 100 ألف ريال، في الوقت الذي لا يفرق مشروع الدراسة بين ما إذا كان المتحرش رجلاً أو امرأة.

وتعكف لجان الشورى المتخصصة على دراسة مسودة النظام منذ شهر ذي القعدة الماضي في اجتماعات متواصلة؛ بهدف القضاء على هذه الظاهرة في العمل؛ من أجل الوصول إلى بيئة عمل نظيفة. ولقيت فكرة إصدار هذا النظام ترحيباً من وزير العمل الدكتور غازي القصيبي عندما أيَّد فكرته عند استضافة المجلس له خلال دورته الماضية.

ويواجه المجلس عدداً من العوائق عند مناقشة النظام، من بينها مفهوم الرشوة الجنسية، كذلك مدى ملاءمة تطبيق عقوبة الجَلد للمرأة، وتقبُّل المجتمع الدولي لهذا النوع من العقوبة، كما ستتطرق اجتماعات لجنة الشؤون الإسلامية إلى عدة مواضيع أخرى، من بينها طرق إثبات التحرُّش الجنسي، التي تكون بالكتابة أو الشهود أو القرائن أو المعاينة أو اليمين أو الإقرار، أي أنه يجب على المرأة إثبات البيّنة.

وتم إعداد مسودة نظام مكافحة التحرش الجنسي بتمويل من القطاع الخاص، الذي قام بدراسة علمية قانونية شملت الاطلاع على جميع الأنظمة والتشريعات التي تُعنى بمكافحة التحرُّش الجنسي في دول عربية وإسلامية وغربية، واستنباط ما هو مناسب للمجتمع السعودي وما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

ويعتبر تحرشاً جنسياً معاقباً عليه بموجب هذا النظام كل قول أو عمل أو إشارة أو من اتخذ موقفاً لا تدع ظروف الحال شكاً في دلالته على الرغبة في الإيقاع الجنسي بالطرف الآخر، أو إهانته أو استفزازه بسبب جنسه أو مجرد خدش حياء الأذن أو خدش حياء العين.

ويستوي - حسب الفقرة الثانية من المادة ذاتها - في دلالة القول المعتبر تحرشاً جنسياً أن تكون صريحة أو ضمنية، وسواء كان القول بذيئاً متى قصد به شيئاً مما ذكر في الفقرة الأولى، كما يستوي في الفعل المعتبر تحرشاً جنسياً أن يمارسه المتهم على نفسه أو على المجني عليه أو على الغير أو على شيء متى قصد به شيئاً مما ذكر في الفقرة الأولى أيضاً. ويشمل الموقف المعتبر تحرشاً جنسياً كافة السلوكيات الإيجابية والسلبية (الامتناع عن فعل) التي تدل دلالة قاطعة على شيء مما ذكر أيضاً في الفقرة الأولى. ويقصد بالإيقاع الجنسي مجرد الرغبة الظاهرة لدى المتهم لإيجاد صلة جسدية بينه وبين المجني عليه أو بين الأخير والغير.

ونصت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى على أن تترك لجهات التحقيق والمحاكمة سلطة تقديرية لما يعتبر من الأقوال والأفعال والمواقف تحرشاً جنسياً حسب طبيعة العلاقة بين المتهم والمجني عليه، وما تمليه عليه عادات وتقاليد المجتمع السعودي المستمدة من الشريعة الإسلامية.

وفي مجال العمل فسَّرت المادة الثانية التحرش الجنسي بأنه السلوك الذي ينطبق عليه الوصف الإجرامي الوارد في المادة الأولى من هذا النظام من رئيس على مرؤوس أو العكس أو من عامل على آخر أيا كان نوع العمل أو العلاقة بين الطرفين، وسواء كان في النطاق الزماني والمكاني للعمل أو خارجه متى كانت علاقة العمل هي سبب التحرش الجنسي أو وقع بمناسبتها. ويعتبر تحرشاً جنسياً صادراً من رئيس على مرؤوس في مفهوم هذه المادة كل سلوك ينطبق عليه الوصف

الإجرامي الوارد في المادة الأولى إذا صدر عن صاحب سلطة ضد من هو تحت سلطته ولو لم يكن رئيساً له بالمفوه الإداري.
ويشترط حسب الفقرة الثالثة من المادة الثانية أن يكون من شأن هذا السلوك أن يولد لدى المجني عليه شعوراً قوياً مبنياً على أسباب معقولة في نظر الشخص العادي بأن أي اعتراض من جانبه على هذا السلوك سيؤثر سلباً على وظيفته أو عمله أياً كانت طبيعة ودرجة هذا التأثير السلبي، كما يعتبر تحرشاً جنسياً معاقباً عليه بموجب النظام أي سلوك ينطبق عليه الوصف الإجرامي الوارد في المادة الأولى إذا مارسه صاحب العمل أو وكيله أو من يقوم مقامهما ضد أي شخص تقدم بطلب وظيفة أو عمل سواء تم قبول الطلب أو لا، وسواء خضع طالب الوظيفة أو العمل لرغبة المتهم أو لا.
ويُسأل الرؤساء والمديرون في المؤسسات الحكومية وأصحاب الأعمال أو من يقوم مقامهم، كل في مجال عمله، عن توفير بيئة عمل خالية من أفعال التحرش الجنسي، ويتعين على هؤلاء - حسب نص المادة الثالثة - وضع أنظمة داخلية فعَّالة لمكافحة التحرش الجنسي، وعليهم اتخاذ كافة الوسائل اللازمة لذلك مثل نشر الوعي بخطورة التحرش الجنسي من الناحية الدينية والأخلاقية والنظامية وتوفير بيئة عمل يحاط فيها الاختلاط بين الجنسين بالضوابط الشرعية، والمراقبة المستمرة لسلوكيات من تثور حولهم الشبهات، وكذلك وضع نظام فعَّال للشكوى من أفعال التحرش وإحاطة التحقيق الإداري بكافة الضمانات النظامية.
وحذَّر النظام من إحالة التحقيق الإداري في أفعال التحرش في المؤسسة أو المنشأة العمالية دون التحقيق الجزائي الذي تتولاه دائرة العرض في هيئة التحقيق والادعاء العام، وألزم هذا التحقيق لقواعد وأحكام تأديب الموظفين الواردة في نظام الخدمة المدنية وأن يخضع التحقيق الجزائي والمحاكمة لنظام الإجراءات الجزائية، كما يجب أن يُعهد التحقيق الإداري في الشكاوى إلى شخص أو لجنة محايدة لا تدخل في التسلسل القيادي في المؤسسة أو المنشأة وضمان سرية التحقيق حفاظاً على النظام والآداب العامة.
وشدَّدت الفقرة السابعة من المادة الثالثة على أن يباعد المسؤول عن التحقيق بين الشاكي والمشكو في حقه في مجال العمل أثناء فترة التحقيق بأن يقترح منح أحدهما أو كليهما إجازة مدفوعة أو ينقل أحدهما إلى فرع آخر إن وجد ويخضع للسلطة التقديرية للرئيس أو المدير بالمؤسسة الحكومية أو صاحب العمل.
وحسب المادة الرابعة يُسأل الرئيس بالمؤسسة أو مديرها أو صاحب العمل أو من يقوم مقامه عن كل حوادث التحرش الجنسي التي تقع في مؤسسته ما لم يثبت أنه لم يقصر في وضع وتنفيذ خطة مكافحة التحرش المنصوص عليها في هذا النظام أو النظام الداخلي للمؤسسة، أو أن المجني عليه قد قصّر في حماية نفسه من حوادث التحرش ولم يتخذ ما كفله له النظام من أجل ذلك.
وطالبت المادة الخامسة المجني عليه في جريمة التحرش بإقامة الدليل على وقوعها، وللمتهم نفيها بكافة طرق الإثبات، ويخضع إثبات ونفي الواقعة للسلطة التقديرية لجهات التحقيق والمحاكمة وفق القواعد الشرعية والأحكام النظامية الواردة في نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية.
وحددت المادة السادسة في أربع فقرات العقوبات المترتبة على التحرش والواقعة على المتحرش وصاحب العمل، حيث يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة مالية لا تقل عن عشرين ألف ريال، ولا تتجاوز خمسين ألف ريال، أو بإحدى العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا النظام، وفي حال العودة تضاعف العقوبة، من غير إخلال بأية عقوبة أشد وردت بالشريعة الإسلامية أو بأحد الأنظمة المرعية.
وبغير إخلال بالجزاءات التأديبية المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية أو نظام العمل أو الأنظمة الخاصة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف ريال كل من ارتكب فعلاً من الأفعال المنصوص عليها في المادة الثانية، الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من هذا النظام، وفي حال العودة تضاعف العقوبة، كما يعاقب رئيس المؤسسة أو مديرها أو صاحب العمل حسب الأحوال بغرامة لا تقل عن خمسين ألف ريال ولا تتجاوز مئة ألف ريال إذا أخل بالتزاماته الخاصة بمكافحة التحرش الجنسي المنصوص عليها.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

عضل الفتيات إلى متى؟

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 1430/11/23 هـ 11 نوفمبر 2009 م العدد : 3069
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091111/Con20091111314867.htm

عبدالله حسن العبدالباقي

في الوقت الذي يحتفي فيه مجتمعنا وإعلامنا بغادة المطيري العالمة، التي أضافت إلى مجال تخصصها وبالتالي إلى العالم، إنجازات حقيقية تستفيد منها البشرية، وهذا ما ينطبق أيضا على حياة سندي وغيرهما في الكثير من مواقع العلم والعمل، وهذا ما يعجز عنه الكثير إن لم نقل أغلبية أصحاب الشوارب من الرجال «الذكور»، إلا أن الثقافة الذكورية والقبلية والتعصب بالإضافة إلى القوانين تجعل المرأة في بلادنا ترزح تحت جبال من المعاناة والقهر الاجتماعي التي تسلبها إنسانيتها وكرامتها وحقوقها وتحولها إلى مجرد شيء أو غرض مستخدم من قبل الرجل.إحدى المعضلات التي تواجهها المرأة في بلادنا قضية عضل الفتيات التي تم الحديث عنها كثيرا في الآونة الأخيرة والتي تعبر فعلا عن مدى الظلم بل الجريمة التي تمارس بحق المرأة. العضل لمن لا يعرف معناه الحبس والمنع وهو منع المرأة «الفتاة» من الزواج بكفئها إذا طلبت ذلك ورغب كل واحد منهما في صاحبه، أو منع المرأة من العودة إلى زوجها بعد طلاق رجعي بعد انتهاء العدة، ويشمل أيضا التحجير حيث يقرر الولي أن الفتاة حجر على ابن عمها أو أحد أقاربها، وكل هذه الأصناف من العضل تمارس في مجتمعنا على أوسع نطاق وشديد المرارة.تقول الملكومة أ.ع.ج في تحقيق أجرته «عكاظ» في 2009/11/5 وبنبرة حزينة وصوت ملتاع بعد فوات فرصة الزواج عليها، لقد ظللت سبعة أعوام أعاني الكبت والظلم والتسلط الذكوري داخل الأسرة، وأضافت: لقد انقطع أمل الكثيرين ممن تقدموا لي نظرا لجفاء والدي. وتحكي الفتاة قصة أخواتها اللاتي بدأن يسلكن طريق الخطيئة من خلال «مواعدة» الشباب بعد أن أغلقت في وجوههن سبل الزواج المشروع، ولم تقف الحالة عند هذا الحد بل استمرأ أخوتها الذكور ـ بعد وفاة الأب ـ ممارسة الظلم عليهن واستنزاف جيوبهن مما اضطر أكثرهن إلى ترك العمل في حقل التدريس، وقاموا بحجب نصيبهن من الميراث والاستيلاء عليه بحجة أنهن لا يجدن التصرف في المال.هذه مجرد حالة من آلاف الحالات التي تحصل في مجتمعنا وأسرار البيوت تحمل من القضايا ما يدمي القلب. لكن السؤال الأساسي الذي يبرز بالضرورة هو ماذا نسمي المجتمع والقوانين التي لا تستطيع حماية أعضائه من الظلم والجرائم الممارسة بحقهم؟ وكيف نستطيع القول إن بلادنا وقعت على الاتفاقية الدولية لمكافحة التمييز ضد المرأة وهذا الذي يجري يستمر يجري؟يتم الحديث كثيرا عن أن المرأة تستطيع أن تقدم دعوى على وليها أمام القاضي الذي بدوره سيستدعي ولي الأمر ويسمع منه أسباب المنع، فإذا سمع منه أسبابا شريعية يقوم القاضي بإقناع الفتاة بالانصياع، والسؤال هنا الولي هذا الذي منع فلذة كبده أو هكذا مفترض من الزواج؛ لأنه يرغب في التسلط على أموالها ودخلها الشهري أو لأن عاداته القبلية الجاهلية «تفرض عليه» ألا يزوج ابنته من خارج القبيلة، هل سيعجز عن اتهام المتقدم للزواج بأية تهمة تخل بالشرف أو غيرها للتخلص منه؟ وحتى لو افترضنا أن القاضي لم يقتنع بتبريرات الولي، وهذا عادة لا يحصل بدليل قضية «تكافؤ النسب» التي ما زالت فيها امرأة تسجن نفسها في دار للرعاية الاجتماعية بسببه، نقول حتى لو افترضنا فإن القاضي عليه أن يتحرى عن الخطيب في ديانته وأمانته وأخلاقه وتصرفاته ووضعه الأسري وكفاءة النسب، هنا ما هي المعايير التي على أساسها ستحدد الكفاءة؟ هل هي إسدال اللحية وتقصير الثوب أم أنه يلبس الشماغ أو حاسر الرأس، هل يستمع إلى أغاني طلال المداح مثلا أم أنه يسمع الأشرطة الدعوية، هل هو قبيلي أو خضيري.. إلخ من الأسئلة التي عمليا لا تمت بصلة إلى مبدأ حق المرأة في اختيار من تريد الزواج منه.الأمر الذي يجب إعادة النظر فيه هو حق الولاية ذاته الذي لا يجب أن يستمر إلى الأبد على المرأة، وقد طرحت بعض المقترحات التي ما زالت قاصرة في هذا المجال إلا أنها خطوة على الأقل ومثال ذلك ما طرحته الدكتورة سهيلة زين العابدين حماد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في حديثها للشرق الأوسط في 2009/10/6 والذي طالبت فيه بسن قانون يخول الفتاة التي بلغت سن الـ 35 تزويج نفسها وهو ما يجيزه مذهب الإمام

أبي حنيفة، كما أن هناك في قانون الأحوال الشخصية لدولة الكويت وفي المادة 30 منه التي تقول «الثيب أو من بلغت الخامسة والعشرين من عمرها الرأي لها في زواجها»، ورغم أن المادة تربط ذلك بموافقة الولي إلا أنها تستطيع أن تطلب من القاضي أن يكون وليها في حالة رفض الولي، الأمر المهم هنا يرتبط أساسا بالتعامل مع إنسان كامل الأهلية له عقل ووجدان وقرار ولا يختلف عن الذكور في شيء إن لم يكن أفضل، وهذا ما طرحناه بخصوص غادة المطيري وغيرها، فإلى متى تظل المرأة رهينة للولي وإلى متى تستمر جريمة عضل الفتيات؟

حقوق الإنسان بين التثقيف والتنفيذ

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء، 10 نوفمبر 2009
http://www.al-madina.com/node/197081

عبدالعزيز علي السويد

الانسان هو الثروة الحقيقية للوطن، فانجاز حقوقه وتحريره من الحرمان بجميع أشكاله وتوسيع خياراته لابد ان يكون محور ثقافة حقوق الانسان ، فصيانة حرمة هذا الانسان وتأمينه من الحاجة والخوف شرط مسبق لبناء الاقتدار الانساني الذي يشكل نواة أي انجاز اونتاج أو تقدم اوتنمية او تعليم أوثقافة ، الإنسان اولاً وفي الاساس كمنطلق ومآل ووسائل ، وكل ماعدا ذلك جهد مهدور وامل ضائع ، ولايمكن تجسيد ثقافة حقوق الإنسان الا عبر سيادة القانون وتفعيل الانظمة على ارض الواقع المعاش.فبعد موافقة خادم الحرمين الشريفين على نشر وتفعيل ثقافة حقوق الإنسان وتطبيق ذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام، وغيرها، يستدعي ضرورة إيجاد وتفعيل الأنظمة التي تحمي حقوق الإنسان ، فماذا بعد أن يعرف المواطن حقوقه (توعية وتثقيفاً) ثم لا يستطيع الحصول عليها، بسبب بيروقراطية الانظمة وروتين التطويل والتعجيز والتأخير ، وغياب المساءلة والمحاسبة للمقصرين.

ثم إن التثقيف والتوعية إلى جانب الوسائل الإعلامية المقروءة والمرئية ، لابد من إلتزام خطباء الجوامع بتكثيف الوعظ بأهمية التثقيف بحقوق الإنسان وان مناط التكليف الشرعي معرفة الحقوق والواجبات على الإنسان المسلم ، وان الجهل بها من نقائص التدين وصدق الإنتماء الوطني ، لهذا كانت موافقة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز حفظه الله ، رسالة لكل إنسان أن يعي حقوقه وواجباته تجاه اخيه الإنسان خارج الفوارق الشكلية.

تقع مسؤلية تفعيل قرار الموافقة الكريمة على نشر ثقافة حقوق الإنسان ، على وزارة التربية والتعليم بتضمين المواد الدراسية مادة الحقوق والواجبات ، لخلق جيل واع ومسترشد باهمية اعتباره إنسانًا كامل الاهلية والحقوق، فاهمية ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان منذ الصغر في مناهج التعليم يهيئ ولادة مواطن صالح يعرف ماله وما عليه ويتعامل مع الآخرين بوحي من كرامة الغير مهما اختلف معه في كل الفوارق الوضعية .

وتظل اساسية التفعيل والقدرة على الوصول والحصول على حقوق الإنسان التي ضمنتها له شريعة الإسلام والنظام أمرًا واجبًا تتولاه الاجهزة الحقوقية ، وبحسب تصريح وإعلان رئيس هيئة حقوق الإنسان / الدكتور بندر بن محمد العيبان ، أن الموافقة الكريمه ، هي بمثابة إشارة البدء للبرنامج الذي يعد إحدى الركائز المهمة التي نص عليها تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 207 في 8 / 8 / 1426 والذي يخول مجلس الهيئة للقيام بمهمة نشر ثقافة حقوق الإنسان ، وأضاف أن البرنامج ستنفذه الهيئة بمشاركة الجهات الأخرى ذات العلاقة من خلال لجنة مشتركة تقوم بإعداد خطط تنفيذية مفصلة لوسائل تنفيذ هذا البرنامج، وتكمن رسالته في نشر ثقافة حقوق الإنسان في مناخ من الأخوة والتسامح والتراحم، وبناء القدرات المؤسسية في القطاع الحكومي والخاص، ليرتقي أداؤها المعزز لحماية حقوق الإنسان باستلهام رسالة الإسلام السمحة، وما يتفق معها من العهود والمواثيق الدولية،إضافة إلى القيام بنشر المبادئ والمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان، والتي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتأصيل ثقافتها، من خلال الأجهزة المختصة بالهيئة عبر تنظيم دورات لمنسوبي الجهات المعنية بحقوق الإنسان في المملكة وغيرهم من المهتمين بهذا المجال.إن تطبيق هذه البشارة الملكية وتجسيدها في الحراك الاجتماعي اليومي هو خدمة للدين والمليك والوطن ، ويجب أن يجد المقصر في تفعيل القرار الكريم الردع اللازم والمساءلة، وحتى التباطؤ في التنفيذ يعد انتهاكاً لحرمات الإنسان التي كفلتها الشريعة والمواثيق الدولية، فمسؤولية وزارة الشؤون الإسلامية ووزارة الثقافة والإعلام ووزارة التربية والتعليم ، هي اولويات التطبيق الحقيقي للموافقة الكريمة .

المتقاعدون وفرص العمل

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/11/22 هـ 10 نوفمبر 2009 م العدد : 3068
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091110/Con20091110314682.htm

عبدالله عمر خياط

يختلف المتقاعدون، أو بالأصح يختلف حالهم، باختلاف قدراتهم، وتوجهاتهم وإمكاناتهم المادية.
وأنا بالطبع لا أتكلم عن الميسورين منهم، ولا عن المحبطين أيضا، وإنما أعني بالحديث اليوم النسبة الكبرى من المتقاعدين الذين بإمكانهم تحويل توجهاتهم إلى حيث تتوافر فرص العمل مع قدراتهم عليه، وحاجتهم لإيراده من أجل تغطية ما تتطلبه الحياة المعيشية من مصروفات لهم ولمن يعولون.
فالحياة اليوم مرهقة بمطالبها التي باتت عسيرة حتى على الطبقة المتوسطة ناهيك عن ذوي الدخل المحدود، ومن هم دونهم الذين يشكلون الأغلبية بعددهم، وبعدد أفراد أسرهم.
لكن مما يهون الأمر أن ثمة مجالات واسعة قد تخفف من حدة المعضلة لمن لا يعتبر التقاعد من العمل الوظيفي نهاية المسار، فيتجه بخبرته وهمته للقطاع الخاص سواء بالعمل في المؤسسات التجارية أو ممارسة الأنشطة المتاحة في مجال البيع والشراء وما أكثرها، إذ نشاهد أن 99 في المائة من العاملين في الأسواق لبيع الجملة أو التسويق التجاري، أو حتى المتاجر الصغيرة من الوافدين الذين أتاح لهم تقاعس شبابنا عن القيام بالعمل في هذه المجالات فرصة العمل الذي يحقق عائدا ربحيا وافرا، وبإمكان المتقاعدين الآن مزاحمتهم بالاشتغال في التسويق، أو من خلال المتاجر الصغيرة التي قد يمكن للجمعية الوطنية للمتقاعدين أن توفر لهم رأس المال في حدود مائة ألف ريال كقرض يتم سداده بالتقسيط لاحقا.
فقد نشرت «المدينة» بعدد يوم الجمعة 1430/11/18هـ أن مجلس إدارة الجمعية الوطنية للمتقاعدين بحسب تصريح رئيس مجلس الإدارة الدكتور عبد الرحمن الأنصاري قد أقر في اجتماعه الأخير تحديد مبلغ يتراوح من مليون إلى مليوني ريال لتمويل مشاريع المقترضين من أعضاء الجمعية، وأن المبلغ يتم تقريره طبقا لحجم المشروع شريطة أن يكون طالب القرض عضوا في الجمعية. وأن الأولوية ستكون للمشاريع الخدمية مثل الشقق المفروشة وإقامة سكن للعزاب.
والواقع أن إقرار الجمعية الوطنية للمتقاعدين مبدأ القرض غاية في الأهمية لتوفير الإمكانات للمتقاعدين ذوي الدخل المحدود من دخول سوق العمل في الأنشطة المتاحة، أو التي تتيح خبرة وقدرة المتقاعد ممارستها.
لذا أقف عند تصريح الدكتور عبد الرحمن الأنصاري الذي قال: إن الأولوية ستكون للمشاريع الخدمية مثل الشقق المفروشة وإقامة مساكن للعزاب.
فالمعروف أن أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة والعقاريين منهم خاصة قد زحموا الشوارع في كل منطقة وبكل حي بعمائر الشقق المفروشة، كما وفر بعضهم عمائر خاصة للعزاب ومبلغ القرض الذي هو في حدود المليون والمليونين ريال لم يعد يكفي لشراء الأراضي بارتفاع أسعارها، وبالتالي فإن القرض لا يمكن المستفيد منه إقامة شقق مفروشة أو عمائر للعزاب، والأولى أن يكون القرض لعمل يحسنه المقترض بالمجال الذي يضمن توفير العائد النافع له والذي يمكنه من التسديد خاصة إن كان في حدود المائة ألف ريال.
وتحية للجمعية الوطنية للمتقاعدين على تخصيصها ثلاثة مقاعد في مجلس الإدارة للنساء من أصل أحد عشر مقعدا.

هل تعرف حقوقك كإنسان؟!

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 22 ذو القعدة 1430 العدد 13557
http://www.al-jazirah.com/250502/ar1.htm

ناصر صالح الصرامي

من أهم الأخبار التي لم تعط حق المتابعة والاحتفاء الإعلامي، خطة نشر ثقافة حقوق الإنسان، المقرر أن تشمل كافة المؤسسات الحكومية في مختلف المناطق الإدارية.

وتتولى الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان الحكومية، تطبيق المشروع بعد أن تتم مناقشة آليته مع وزارة التربية والتعليم، ضمن برنامج وصف بأنه ضخم، فمن خلال وزارة التربية والتعليم لوحدها سيصل البرنامج إلى أكثر من نصف تعداد سكان المملكة من الشباب لرفع مستوى هذه الثقافة في البلاد، لكن الخطة ستشمل أيضا جميع المؤسسات الحكومية.

الخطة التي أعلنت، شملت وضع السياسة العامة لتنمية الوعي واقتراح سبل العمل على نشر هذه الثقافة والتوعية بها، من خلال المؤسسات التعليمية والتدريبية والإعلامية. كما التعاون مع الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية، وإعداد دورات تدريبية متخصصة.

والفحص السريع للخطوط العريضة للخطة، يظهر عوامل مشتركة مع مشروع نشر ثقافة الحوار الوطني الذي سجل نجاحا جيدا، لكن الأمل أن يكون البرنامج الجديد أكثر ابتكارا وإبداعا.

ليس منصفا بعد مدح الخطة أو نقدها، فهناك لجنة مشتركة تقوم بإعداد خطط تنفيذية مفصلة لوسائل تنفيذ البرنامج، لكن الإشادة بخطة من هذا النوع، هي إشادة مستحقة، تجعلنا نتطلع إلى إضافات قادمة ومهمة تعنى بالإنسان وقيمته وحقوقه.

وليس محددا بعد، كيف ستقوم الهيئة مع وزارة (التربية) و(التعليم) بتطبيقه في المدارس.

وإن كنت أعتقد أن وضعها في منهج موزع لكل مرحلة دراسية سيكون مفيدا، لناحية التأثير والإلزام.

إن درسا أسبوعيا عن ثقافة حقوق الإنسان وآخر عن الحوار وآدابه ستكون مفتاحا حقيقيا لتطوير المنهج المدرسي تطويرا واقعيا يكمل ويحقق وصف (التربية) التي تحملها الوزارة، ولا أعرف أين تطبيقاتها، بل أعتقد أنها ليس واجب الوزارة أن تربي الناس!، إدخال مناهج حديثة سيتيح فرصة للتخلص من الوزن الزايد والخارج عن حاجة الزمن والمكان، بل والمتعارض مع حقوق الإنسان ذاتها.

هل يوجد برنامج أهم من برنامج يدعونا إلى معرفة الأنظمة والتعليمات والإجراءات التي تحمي حقوق الإنسان وتفعيلها والتنبيه على خطورة انتهاكات حقوقه والتحذير منها، والتعريف بالأساليب والوسائل التي تساعد الفرد على حماية حقوقه؟، وإلى المزيد من الثقافة والعلم بحقوقنا الإنسانية في الحياة؟.

حقوق الإنسان والجهات العدلية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 1430/11/22 هـ 10 نوفمبر 2009 م العدد : 3068
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091110/Con20091110314697.htm

محمد العثيم

وافق خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الأسبوع الماضي على طلب هيئة حقوق الإنسان نشر ثقافة حقوق الإنسان، من خلال «وضع السياسة العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان، واقتراح سبل العمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها» وذلك من خلال المؤسسات والأجهزة المختصة بالتعليم والتدريب والإعلام وغيرها.

وهذه بادرة تعتبر الأولى في العالم العربي أن يوافق الملك على برامج نشر حقوق الإنسان، والتعريف بها على كل المستويات التعليمية في المملكة لتثقيف المواطن، والمقيم بماله، وما عليه من حقوق تضمنها الشريعة له عبر المؤسسات التنفيذية، والعدلية.

هدف المبادرة من الأساس القضاء على التجاوزات الخاطئة باستغلال النفوذ، أو القوة، أو التسلط على من لا حيلة لهم مثل بعض النساء، والأطفال، بنشر التوعية الحقوقية على كافة المستويات الرسمية، وقطاع الأعمال، والأسرة، بما يكفل معرفة الجميع بحقوقهم صغارا، وكبارا بما يكفل تنبههم إلى أي تجاوز يمس كرامتهم الشخصية، أو أعراضهم، أو أجسادهم، وأموالهم، وهي خطوة متقدمة في التوعية عبر المؤسسات التعليمية، والعامة للتنبيه لحقوق الفرد، وحمايته من الظلم، والتعدي، واعتبرها شخصيا إحدى المبادرات المهمة التي يقدمها صاحب المبادرات الملك عبد الله لتطبيق مفهومه عن مملكة الإنسانية.

ويحدد البرنامج الواسع للتوعية الذي وافق عليه الملك نقاطا كثيرة في خريطة العمل أذكر منها «العمل على تنمية بيئة واعية لحقوق الإنسان بالتعليم والتدريب من خلال الدراسات والأبحاث والتعليم المنهجي، والعمل على عقد ندوات ودورات تدريبية وحملات إعلامية تعريفية محققة لممارسة فاعلة لأهداف البرنامج ووسائل التنفيذ».

وقد شرح رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان أهمية موافقة الملك للهيئة بقوله: «هي بمثابة إشارة البدء للبرنامج الذي يعد إحدى الركائز المهمة التي نص عليها تنظيم هيئة حقوق الإنسان الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 207 في 8 / 8 / 1426 والذي يخول مجلس الهيئة للقيام بمهمة نشر ثقافة حقوق الإنسان.

ونقول للهيئة: إن الكرة في مرماكم لعمل المزيد للقضاء على ما نسمعه ونقرأه من تجاوزات، وفساد أخلاقي، وإداري يمس الحقوق العامة من قبل بعض المتنفذين، وبحيث يصير الإنسان السعودي أقل عرضة للتجاوزات التي وعلى الأخص في الحقوق وحقوق المرأة القانونية المنتهكة، وحقوق الطفولة التي تعصف بها المشاكل العائلية.

أنتم يا هيئة حقوق الإنسان تملكون بيدكم الآن عصا التوعية، ومعكم القضاء، والجهات التنفيذية، والشرعية للعمل سويا، وما عليكم إلا عقد اتفاقات تعاون إداري مع كل الجهات المعنية ليتحملوا معكم المسؤولية، في المؤسسات، والشركات، وقطاعات التعليم لحماية العاملين، والطلاب، وحتى دوائر الحكومة الخدمية التي يتعلق عملها بخدمة المواطن، والمقيم.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

مشروع خادم الحرمين لتطوير الخدمات الصحية

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 21-11-1430 هـ الموافق 09 نوفمبر 2009 العدد 5873
http://www.aleqt.com/2009/11/09/article_298804.html

كلمة الاقتصادية

طرحت وزارة الصحة مشروعا وطنيا لتطوير الخدمات الصحية على مدى السنوات القادمة من جميع النواحي الفنية، الإنشائية، العلاجية، التجهيزات، القوى البشرية، العلاقات، ومختلف الخدمات الوقائية والطارئة والسريرية، من أجل النهوض بالخدمات الصحية بشكل يفك اختناقاتها، وينقلنا بعيدا عن أنصاف الحلول.

كان حجم الجهد والطموح في الخطة كبيرين، وكان من الواضح أن سياقاً طويلاً عريضاً من المشاركات وظفت فيها سواء من مصادر الخبرة العالمية أو من واقع الممارسات في مرافق الصحة في جميع المناطق.

ولأن المهمة شاقة، نتيجة إعادة هيكلة الوزارة وتحديث إيقاع العمل ونوعيته في كل مفاصل الخدمة الصحية في المملكة، مراكز، مستشفيات، مستوصفات ومدنا طبية وخدمات عديدة مساندة، علاوة على إشكالية الخلاص من إرث ركام المعوقات السابقة وضبط الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية وفق المنهجية الجديدة، للعمل .. نقول لأن الأمر كذلك فقد بدا واضحا من مشروع الخطة واستشرافاتها الطموحة أن الوزارة أمام تحد كبير ينبغي تجاوزه لإنفاذ ما استهدفته الخطة في كل أجزائها.

التحدي يكمن في التمويل اللازم لمنح هذه الخطة القدرة على الإسراع في إنجاز ما تطلعت إليه، ذلك أنه رغم الإنفاق السخي على القطاع الصحي السعودي الذي يمثل 6 في المائة من إجمالي ميزانية الدولة إلا أن فعاليات التنمية والتطورات النوعية في المجتمع السعودي من حيث مستوى المعيشة وأسلوب الحياة وتنامي السكان والتمدد العمراني وغيرها جعلت إمكانية الوفاء بإيصال الخدمات الصحية على النحو المأمول، لهذه القارة الشاسعة، أمراً بالغ الصعوبة لما يتطلبه من تكاليف مالية باهظة تفوق ما هو مخصص للقطاع الصحي، خصوصاً وزارة الصحة التي تنهض بأكثر من 60 في المائة من هذا العبء.

خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، رائد مبادرات استراتيجية كبرى في مسيرة تطور التنمية في المجالات كافة .. يأتي في صدارتها مشروعه ـ حفظه الله ـ لتطوير التعليم الذي رصد له (9) مليارات ريال لإحداث تحول في كفاءة وجودة مخرجات التعليم بأسرع وقت، ومثله مشروعه الآخر - حفظه الله - لتطوير القضاء، فضلاً عن سابق توجيهه بتخصيص (10) مليارات ريال لإنجاز مشاريع لغرض الإسكان الشعبي وتأسيس هيئة للإسكان لتنفيذ الاستراتيجية الإسكانية، وغيرها من مبادرات عظيمة، لعل آخرها مشروع جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية الذي بات مفخرة وطنية وهاجة ومحل إشادة عالمية.

خادم الحرمين الملك عبد الله بن عبد العزيز الذي بادر، ووجه، وقرر، وفعل ذلك بوجيز الوقت وسخي العطاء لدعم ما أشرنا إليه وغيرها من مجالات عديدة لا يتسع المقام لذكرها، بينها وفي أولوياتها رعايته الأبوية الدائمة لقطاع الصحة .. لذا فإنه يشرف «الاقتصادية» أن تعرض أمام النظر الكريم قضية احتياج القطاع الصحي، ووزارة الصحة بشكل خاص، إلى ما يماثل مبادراته الجليلة لتطوير قطاعات التعليم، القضاء، الإسكان وأن تتشرف البلاد بمشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير الخدمات الصحية التي تنهض بها وزارة الصحة.

إننا نرفع هذا الاقتراح لمقامه السامي الكريم بامتنان وتقدير عميقين لكل ما قام ويقوم به من مساندة معنوية ومادية مستمرة لكل ما يتصل بصحة الإنسان السعودي وأمنه وعيشه الكريم .. سائلين العلي القدير أن يسدد خطاه وأن يوفقه لكل ما فيه الخير للوطن ومواطنيه.

الحرية المنتهكة في "السعودية"

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/11/21 هـ 09 نوفمبر 2009 م العدد : 3067
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091109/Con20091109314485.htm

بدر بن أحمد كريِّم

تتضمن التقارير السنوية الصادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية، مجموعة من الاتهامات، عن انتهاكات مزعومة ضد «الحرية الدينية في السعودية»، وتضرب أمثلة على ذلك: بعدم السماح بوجود كنائس ومعابد، ومنع غير المسلمين من إقامة شعائرهم الدينية، وعدم السماح للإرساليات الأجنبية بالدعوة لدين يناقض الإسلام، والشغب الذي يثار ضد «السعودية» ناجم عن تطبيقها مبدأ إسلاميا تقتضيه نصوص الدين، ويعتقده كل المسلمين، فضلا عن اتهام الثقافة السائدة حاليا في المجتمع السعودي بأنها تستند إلى مذهب ابتدع، وأضيف إلى المذاهب السنية الأربعة المعروفة، ثم توضع هذه التقارير أمام صناع القرار، وتتلقفها وسائل الإعلام الغربية والأمريكية، لبثها على الناس، كما توزع على مراكز البحوث في العالم، لتتولى بدورها وضعها بين أيدي الباحثين والدارسين، ممعنة في تضليل الرأي العام بأن «السعودية» تنتهك حرية الأديان!!.

المفكر الإسلامي السعودي الكبير (الشيخ صالح بن عبد الرحمن الحصين) الذي عرف بتواضعه الجم، وبزهده في المناصب، وباطلاعه الواسع، وبعلمه الغزير، انطلق لمناقشة أحد هذه التقارير، وحرص على أن يبين للعالم وجهة النظر الإسلامية إزاءها، وقدم معلومات لا تذكرها تلك التقارير، وأتاح للقارىء أن يكتشف الحقيقة بنفسه، وفق معايير يتفق عليها الكثيرون من العقلاء المنصفين، وصدرت في كتاب متوسط الحجم، عدد صفحاته (83) صفحة، كان بودي أن ألخصها بتركيز، لولا أن مساحة هذا المقال لا تتسع.

يفتح هذا الكتاب أمام القراء العاديين في الغرب ـ ناهيكم عن صناع القرار والمفكرين هناك ـ نوافذ ومنافذ موضوعية، وعلمية، فقد استشهد المؤلف الفاضل، بدلائل كثيرة في تاريخ المجتمعات البشرية منذ العصور، ربما معظم الغربيين والأمريكيين تحديدا يجهلونها، مما يستوجب من وجهة نظري ترجمة الكتاب إلى اللغات الحية، ووضعه بين أيدي المنصفين من عقلاء العالم، فالإسلام ـ كما نقل المؤلف عن مفكر أوروبي هدي للإيمان به، بعد أن مضى في دراسته ـ : «لا يهتم فقط لما في الطبيعة الإنسانية من وجود الإمكان إلى السمو، بل يهتم أيضا لما فيها من قيود طبيعية. إنه لا يحملنا على طلب المحال، ولكن يهدينا إلى أن نستفيد أحسن استفادة، وإلى أن نصل إلى مستوى من الحقيقة، حيث لا عداء ولا شقاق بين الرأي والعمل. «فعلق المؤلف على هذه الحقائق بتساؤل: «أنى لظلام الجاهلية في هذا العصر، أن يغطى على نور الإسلام؟، واستشهد بقول الله عز وجل: «يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون» (سورة التوبة، الآية 32).

هذا كتاب مترابط، كشف عما له علاقة بما أسماه الغرب وأمريكا «انتهاك حرية الأديان في السعودية»!!، ومعلوماته يمكن أن تدحض القضية من أساسها، بلغة رجل مدقق (صالح الحصين)، فدين الدولة هو الإسلام، وقوانينها هي قوانين الشرع وحدوده، والإسلام لا يقبل الانحراف عن المنهج، الذي ارتضاه الله للناس كافة.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

ثقافة الحقوق.. حق للجميع

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/11/21 هـ 09 نوفمبر 2009 م العدد : 3067
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091109/Con20091109314488.htm

د. حمود أبو طالب

الحياة بكل ما فيها، إيجابا وسلبا، قائمة على معادلة الحقوق.. يعيش الإنسان حياة إيجابية أقرب إلى الاستقرار والكرامة حين يحصل على حقوقه، ويعيش حياة القلق والتعب والذل حين لا يحصل عليها.. حقوق الإنسان ليست فقط قائمة الحقوق التي بدأت المجتمعات تتحدث عنها في العهد القريب، وإنما هي كل ضرورات الحياة المادية والمعنوية ابتداء من حق الإنسان في رضعة اللبن عند ولادته وانتهاء بحقه في نهاية كريمة تليق بانسانيته..

لم يتحدث دين من الأديان عن حقوق الإنسان كما تحدث دين الإسلام الذي فصل أصولها ومبادئها ووضع أطرها وحث على إعطاء كل ذي حق حقه في كل جانب من جوانب الحياة.. دين عظيم لو اتبع الناس ما فيه كما يجب، ونفذوا تعاليمه بأمانة وإنصاف لما أصبح المجتمع الإسلامي عرضة للنقد من الآخرين ومتهما بالإخلال بحقوق الإنسان، ولما خرجت علينا منظمات حقوق الإنسان بين وقت وآخر لتنبهنا بما للناس من حقوق لم تعط لهم..

نحن لم نعرف حقوق الإنسان بمفهومها المدني إلا قريبا، حين سمع بعض الناس عن إنشاء جمعية وهيئة لحقوق الإنسان. أقول بعض الناس لأنه إلى الآن ما زالت توجد نسبة غير قليلة لا تعرف عنهما، ونسبة أخرى تسمع بهما ولكنها لا تدري ماذا تفعلان.. ربما بعض النخب الاجتماعية هي التي تعرف المعلومات التفصيلية عن هاتين الجهتين، وتتابع ما تقومان به، بينما الواجب أن تعرف عنهما كل شرائح المجتمع وطبقاته وفئاته، خصوصا تلك المعرضة أو المهددة بسلب حقوقها أو انتهاكها..

لقد قامت جمعية حقوق الإنسان ببدء برنامج لإشاعة ثقافة حقوق الإنسان ولكنه لا يزيد على مبادرة ذاتية منها لا تلزم أحدا بالتعاون معها من أجل تطبيقها. والآن جاءت الخطوة الكبيرة الهامة المتمثلة في صدور التوجيه السامي ببدء برنامج شامل متكامل لنشر ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع عبر وسائل وآليات وأساليب تضمن نشر هذه الثقافة الهامة بالشكل الصحيح، وتوجيه هيئة حقوق الإنسان بالاشتراك مع كل جهات العلاقة لتنفيذه.. وما نتمناه أن يقوم المشرفون على هذا البرنامج بتنفيذه كما يجب انطلاقا من الوعي التام بأهميته، وألا يكون كتجربة نشر ثقافة الوطنية في مقررات التعليم..

هناك من سيقاوم نشر هذه الثقافة لأن مصلحته في جهل الناس بها، ولكن هذا النموذج سوف يتلاشى مع الوقت حين يعرف المجتمع حقوقه وكيف يضمن الحصول عليها.

هل يجب امتلاك المسكن ؟!

المصدر: جريدة عكاظ الإثنين 1430/11/21 هـ 09 نوفمبر 2009 م العدد : 3067
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091109/Con20091109314496.htm

خالد حمد السليمان

أشار عضو مجلس الشورى المهندس محمد القويحص في ورقة عمل قدمها في ندوة عقدت أخيرا في الرياض إلى أن 10 ملايين مواطن حاليا لا يملكون سكنا خاصا، والحقيقة أنني وقفت كثيرا عند هذا الرقم ، فتعداد الشعب السعودي كله لا يتجاوز 16 مليونا وبكل تأكيد لا يبلغ عدد أرباب الأسر فيه 10 ملايين إلا إذا كان المهندس القويحص يحسب عدد المساكن المملوكة على عدد الرؤوس الفردية لا على عدد الأسر!!

وفي العالم كله لا يوجد مجتمع واحد يمتلك فيه جميع أو غالبية السكان مساكنهم الخاصة، فمعيار السكن ليس تملكه، بل القدرة على تأمينه سواء كان ملكا أو مؤجرا!!

لكن في المجتمعات المتقدمة هناك معايير متعددة ومتوازنة تضبط توازن المجتمع كقوانين العمل والرعاية الصحية وضمان الحقوق وتساوي الفرص وعدم التمييز، وهي تشكل في مجموعها شبكة أمان للمجتمع وقواعد استقرار معيشة الفرد فيه!

عندنا لا توجد مثل شبكة الأمان هذه، فالفرد يواجه الحياة لوحده بينما تعجز الأنظمة والقوانين عن خلق الصلة بين احتياجاته و التزاماته و هي أقرب إلى أن تكون وضعت للتعامل مع المشكلات الناجمة عن عجزه أكثر منها لمساعدته على اختراق الحياة!

والشاب عندنا ينشأ على مواجهة ثلاثة تحديات في الحياة في إطار ثقافة اجتماعية خاطئة تكرسها مثل هذه القراءات الخاطئة لحاجة تملك المساكن، التحدي الأول امتلاك سيارته الخاصة والتحدي الثاني الحصول على وظيفة ثابتة والتحدي الثالث تملك مسكنه الخاص، وفشله في التغلب على أي من هذه التحديات الثلاثة يقرأ على أن فشلا في الحياة يلاحقه طيلة حياته ويسجنه في قفص الضغوط النفسية ومشاعر العجز!!

فليس شرطا أن يمتلك الإنسان مسكنه بل يكفيه أن يستأجره، و هذا ما يفعله معظم سكان الكرة الأرضية، أما النجاح في الحياة فليس رهنا بامتلاك المسكن، بل أن يكون الإنسان حياة مهنية ناجحة تدر عليه دخلا مستقرا يؤمن له حياة كريمة مغنية، وتصنع له شبكة الأمان التي يحتاجها!!

الصحافة وتلقي شكاوى المواطنين

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 20 ذو القعدة 1430 العدد 13555
http://www.al-jazirah.com/312819/rj1.htm

مندل عبدالله القباع

نتناول في هذا المقال قضية نراها ذات أهمية بالغة، تحتاج منا إلى التأمل والتحليل الناقد والموضوعي وباستخدام المفهومات والتصورات والقيم الاجتماعية، وهي قضية المشكلات الاجتماعية المعاشة في واقعنا المعاصر الذي يدور فيه المواطن السعودي، التي تعرضها الصحافة في صفحات خاصة بتقديم شكاوى المواطنين.

ومن النمط السائد في هذه المشكلات نضرب مثلاً بمعاق يشكو من أنه في حاجة لجهاز تعويضي، أو أرملة تطلب معاشاً ضمانياً، أو مريض بمرض عضال يطلب دواءً خاصاً لم يعرف إذا كان متوافراً أو غير متوافر، أو شاب يطلب وظيفة أو عملاً في محافظة بعينها، أو طالب يطلب إعادة قيده في مؤسسة تعليمية سبق لها أن طوت قيده من قبل لسبب ما، وغيرها من المشكلات الاجتماعية التي تثار دوماً بالصحف، منها ما هو حق للمواطنين، ومنها ما لا سند نظاميا لها وإنما هي مجرد محاولة لمطلب ذاتي متفرد، أو أنها محض ادعاء زائف، أو أنها لا تعدو أن تكون تفريغاً لشحنات انفعالية أو... أو... أو...

وأستأذن القارئ العزيز أن أقف مع هذه المشكلات أمام العوامل المسببة لها من وجهة نظر اجتماعية، كما سبق أن نوهنا آنفاً، وإزاء ذلك نرى أن السبب الرئيسي يكمن في غياب الرؤية الكاملة عن المهام والمسؤوليات التي تضطلع بها بعض المؤسسات الاجتماعية الرسمية خاصة حيال المطالب الضرورية الأولية للمواطنين وعدم الإلمام باختصاص كل جهة من الجهات الرعائية والخدمية المتوخاة؛ الأمر الذي قد يجعل المواطن حائراً بين الأنشطة والبرامج التي تتداخل أو التي تتقاطع بين جهة وأخرى رسمية - لا رسمية - تعاونية - تشاريكة.. وغيرها؛ الأمر الذي جعل المواطن يفقد الجهة المعنية والمسؤولة عن حل مشكلته، وتلبية حاجته؛ لذا يلجأ للصحافة لتهيئته، وهذا أمر صحيح، غير أننا نلحظ أن بعض الصحف تتخذها نكأة للنيل من مؤسساتنا الرسمية ومنهجيتها في حل المشكلات الاجتماعية وتلبية حاجات المواطنين التي لم ولن تتوانى عن حمل المسؤولية التي أمدتها الدولة بالإمكانات والاعتمادات لتطوير وتجويد وتحسين وتكثيف الخدمات التي يطلبها المواطنون.

ومن آسف أن تجد بعض الصحف تتحول من مجرد عرض الشكوى بموضوعية وحيادية تامة إلى التعرض والتشهير والنقد اللا واعٍ لأساليب وآلية التعامل المؤسسي الدعائي الخدمي الذي توليه الدولة جُلّ اهتمامها.

هذه الصحف - وكم هي مغرضة - يعلمها الكافة، لا همّ لها إلا التهويل ووأد الدعم وتضييع المنجزات تحت زعم وخدعة حماية المواطن، وهي مزايدات على دور الدولة التي لم تقصر في شيء وتبذل الغالي والرخيص في رعاية المواطن بل والمقيم في حل مشكلات المواطنين، وغالباً ما يكون هذا تلميحاً يفهم من تأويلات تقليدية مثل عرض صورة مثيرة مع الشكوى باعتبارها وسيلة إيضاح، أو كتابة عنوان للشكوى مثير وبلون لافت أو ببنط كبير أو بداخل إطار أو بغيره من أساليب للكتابة تقليدية ومعلومة.

ويترافق مع هذه التحقيقات الصحفية التي تتناول أدق تفاصيل مشكلات المجتمع التي تمس اهتمامات وهموم المواطنين ما يظهر عجز أو تباطؤ المؤسسات الرعائية أو الخدمية في تقديم الخدمة لطالبيها كما يجب أن تكون، وبعض هذه الصحف تبرز اهتماماتها بالدراسات والاستقصاءات الصامتة التي تستثمر نتائجها لخدمة أهداف الصحيفة في التنويه إلى أن المؤسسات الرسمية مسؤولة مسؤولية كاملة عن تقديم كافة الخدمات والمشروعات والبرامج الرعائية لكل المواطنين وبصورة جيدة ومتطورة.

ولأن هذه الصحف لا همّ لها إلا أن تبرز وتضخم السلبيات، غير عابئة بالإيجابيات، تعتمد على الإثارة الصحفية للتأثير في الرأي العام؛ لذا تتعمد التقاط المشكلات وتروج لها، وتتظاهر بمساندة صاحب المشكلة لتخليصه من أوجاعه وآلامه.. لدخول ذلك في منظومة حقوق الإنسان، وتأكيدها على أن التواني في نيل هذه الحقوق يثير التوتر والقلق؛ ما يؤثر في منظومة الأمن الاجتماعي، موضحة أن هذا هو الدور الإنساني للإعلام.

وإزاء ذلك ألم يكن الأجدى تقديم وطرح قضايا اجتماعية عامة وليست مشكلات ذاتية خاصة؛ حتى لا نقع في تناقض بين ما تقدمه الدولة من دعم مادي وفني وما تقدم من مخصصات وميزانيات كبيرة لقطاع الخدمات والتكافل والعدالة الاجتماعية عن طريق المؤسسات الرسمية واللارسمية القائمة في المجتمع لتطوير المجتمع وسد حاجات المواطنين عن طريق البرامج والآليات المعتمدة لأداء هذا الدور بكفاءة عالية؟..

ولذا نقترح بناء جهاز مستقل بكل الوزارات تكون مهمته تلقي شكاوى المواطنين، وتعزيز فرص نشر الخدمات وحل المشكلات، من خلال إنشاء إدارة عامة لخدمة المواطنين على أن تتولى هذه الإدارة اللجان الفنية المتخصصة الكفاءة، والمدربة تدريباً عالياً على أساليب الخدمة الاجتماعية، ورعاية الفئات من ذوي الظروف الخاصة، وعلى أن يكون الهدف الرئيسي لهذه الإدارة هو تلقي مشكلات المواطنين وتحويلها للجهات ذات الاختصاص ومتابعة الحلول المقدمة إلى أن تصل لمستحقيها.

وهذا هو محل حرص خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو لي عهده الأمين وسمو النائب الثاني - أعزهم الله -.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 1430-11-19 هـ الموافق 07 نوفمبر 2009 العدد 5871
http://www.aleqt.com/2009/11/07/article_297911.html

خالد السهيل

توجيه خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - بنشر ثقافة حقوق الإنسان من الأمور الزاهية والمفيدة. عمليات الاستقواء التي يمارسها بعض الأفراد تأتي نتيجة الجهل بالحقوق والجهل بالواجبات أيضا. المعادلات في بعض الأحيان تختل بشكل أو بآخر. هناك فئة لا تعرف سوى الحقوق، وتنسى الواجبات. وهناك فئة تنوء بأداء الواجبات وما فوقها ولا تحظى بما لها من حقوق لأنها تجهلها. ثقافة حقوق الإنسان التي سوف تباشر هيئة حقوق الإنسان في تنفيذ البرنامج الخاص بالتوعية بها، لا تشكل خطرا على أحد، هي في نهاية الأمر كلها خير، إذ إن الأمر لا يعدو أن يكون تذكيرا وتأكيدا على قيم التسامح الراقية التي تنطوي عليها شريعتنا السمحة، والتذكير بالأنظمة والقوانين التي وضعتها الحكومة من أجل ألا يضام إنسان على هذه الأرض صغيرا كان أو كبيرا، ذكرا أو أنثى، مواطنا أو مقيما. ولا شك أن تبني خادم الحرمين الشريفين - يحفظه الله - لكل ما يعلي شأن الإنسان في المملكة، أمر صار ملموسا للقاصي والداني. المهم أن يتم تنفيذ هذا البرنامج بما يحقق الهدف منه. نحن نريد أن تتحول المفاهيم الإنسانية إلى ممارسة وسلوك لكل الأفراد. وما زلت أكرر أن إيمانك ودفاعك عن حقوقك ينبغي أن يسبقه إحساسك بأن لسواك حقوقا عليك ألا تنساها.

مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر

التوجه للعالمية

المصدر: جريدة عكاظ السبت 1430/11/19 هـ 07 نوفمبر 2009 م العدد : 3065
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20091107/Con20091107314087.htm

شبكشي رضوان

صدرت موافقة سيدي خادم الحرمين الشريفين ـ يحفظة الله ويرعاه ـ على نشر ثقافة حقوق الإنسان في بلادنا، والذي يتم بموجبه وضع السياسات العامة لتنمية الوعي بحقوق الإنسان وحرياته العامة.

والواقع أن الأوروبيين ومعهم بعض مثقفي العرب يرون أن هذا المفهوم الناتج عن الثورة الفرنسية مع مفاهيم أخرى، يعد واحدا من أهم المبادئ التي ساهمت في نهضة وتقدم الشعوب الأوروبية، ومنحها حيزا واسعا من الحريات العامة المنضبطة، التي كونت فيما بعد القواعد الأساسية للإبداع والابتكار في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتجارية والسياسية والأمنية، إلى أن وصلت للمكانة التي نعرفها الآن، على الرغم من أن هذا المبدأ تمتد جذوره إلى ما قبل الثورة الفرنسية بمئات السنين، ليصل إلى عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب حينما قال مقولته الشهيرة: (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا) وهو يحاسب عامله على مصر عمرو بن العاص أمام ولاة الأقاليم الأخرى، على خطأ ارتكبه ابنه في حق أحد الأقباط، لإدراكه العميق بحقوق الإنسان وكرامته التي كرمه الله بها من منطلق مسؤولياته كأمير للمؤمنين، وكلهم يعلمون أن هذا هو الفاروق، الذي فرق بين الحق والباطل، واليوم حينما يأمر خادم الحرمين الشريفين بالتثقيف والتطبيق لهذا المفهوم إنما يأمر بحسه ومسؤولياته بإعادة تفعيل أصل من أصول الحكم والإدارة في الإسلام بما يتناسب مع المكانة الحالية للدولة، وهي خطوة كبيرة ومهمة نحو العالمية.

وإذا نظرنا إلى هذا الأمر بشيء من التحليل نجد أنه لا يتوقف على دراسة وفهم وتفسير وتطبيق القوانين الدولية لحقوق الإنسان وحرياته العامة فحسب، وإنما تمتد إلى الفهم العميق لمدلول هذا المصطلح الحقوقي وفقا لظروف الزمان والمكان للدولة، وإمكانياتها البشرية والمادية، لتصل جذوره إلى مكونات وطبيعة الأداء في الوظائف العامة والخاصة، بما في ذلك القضاء الطبيعي، والتعليم والصحة والغذاء والدواء والمسكن المناسب، وفي سلامة الطرق ووسائل النقل والاتصالات، وحقه في المسائل الاجتماعية والثقافية وما يرتبط بها من أمور أخرى، وهذا يقتضي بالضرورة عملا مشتركا ومتكاملا بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص من جانب، وأجهزة حقوق الإنسان من جانب آخر، فما هو حق طبيعي للإنسان يقابله التزام منه، وكذلك المنشآت في القطاعين العام والخاص، فالحقوق الطبيعية المقررة لها ككيانات قانونية قائمة بذاتها تقابلها التزامات بنفس القدر تجاه العاملين فيها من جانب، وتجاه المستفيدين من خدماتها من جانب آخر، وهذا ما يجعل الحقوقيين ورجال القانون والقضاة يركزون على العلاقة القانونية (الحقوقية) المتبادلة بين المنشآت في القطاعين العام والخاص والمنتسبين إليها، فتوافق اللوائح والإجراءات والسلوك التنفيذي للمتعاملين مع الجمهور مع مبادئ حقوق الإنسان لا يكفي لوحده، وإنما يسبقه العلاقة بين المنشأة والعاملين فيها لكي لا ينعكس ذلك سلبا على المستفيدين من خارج المنشأة، وهذا يقتضي بالضرورة أن يدرك أصحاب القرار أن السلطة الإدارية الممنوحة لهم وما يرتبط بها من جوانب أخرى، من خلال مراكزهم القيادية هي حق أصيل للوظيفة أيا كانت عامة أو خاصة، يتم بموجبها خدمة المجتمع وفق ضوابط وشروط وصلاحيات محددة مسبقا، لا يجوز تجاوزها أو إساءة استخدامها، وإلا وجبت المساءلة على ذلك والتأديب إذا لزم الأمر، وهذا ما ذهب إليه رئيس حقوق الإنسان في مطالبته للأجهزة الرقابية في الدولة بتعزيز مبدأي المساءلة والمحاسبة لأصحاب القرار، معتبرا أن غياب تلك المساءلة والمحاسبة؛ تؤثر سلبا على احترام حقوق الإنسان في المملكة، وهذا تصرف حكيم يحسب له، لأنه يدعم دولة المؤسسات، ويحمي الحقوق للمواطنين والمقيمين وللدولة نفسها.

والتثقيف بحقوق الإنسان وآلياته يحتاج من وجهة نظرنا المتواضعة إلى عدة مراحل من أهمها:

أولا: مرحلة التأسيس لهذا الحق: وهذا يتم عن طريق التدريس المتواصل للأجيال الحالية والمستقبلية لهذا المفهوم الحقوقي في مراحل التعليم الأساسي (الثانوية العامة بكل تخصصاتها) كمادة تبرز حقوق الإنسان من جانب، والتزاماته من جانب آخر، على هيئة مادة مستقلة بذاتها أو تدرج مواضيعها ضمن مادة التربية الوطنية؛ لتقارب الأهداف المتوقعة منهما تجاه

الدولة والمجتمع، على أن تتم الاستعانة ببعض المحامين المتمرسين وأساتذة القانون في الجامعات السعودية لتحديد ووضع المادة العلمية، وما يقال عن التعليم العام يقال أيضا عن التعليم الجامعي ولكن بأسلوب فيه أكثر تنوعا وتحليلا للمفهوم .
ثانيا: مرحلة التقنين للمفهوم: فكما أشار نائب رئيس جمعية حقوق الإنسان، نرى أن يبادر مجلس الشورى بالنظر في الكيفية التي يتم بموجبها تضمين النظام الأساسي للحكم بقواعد قانونية، تؤكد تطبيق هذا المفهوم والآليات المرتبطة به على أرض الواقع.
ثالثا: مرحلة التثقيف: بجانب ما ذكره رئيس هيئة حقوق الإنسان نرى أن يشمل ذلك تكثيف الدورات التثقيفية لأصحاب القرار (المديرين ومديري العموم ووكلاء الوزارات) ومن في حكمهم في القطاع الخاص، للإلمام بهذا المفهوم وأساليب تطبيقه داخل المنشأة ومع المستفيدين من خدماتها، فلا يكفي الاهتمام بالمهتمين بهذا المجال، بل يجب أن تمتد هذة الثقافة الحقوقية إلى أصحاب القرار، المطبقين الفعليين لهذه الحقوق على أرض الواقع.
رابعا: مرحلة نشر المعرفة القانونية بهذا الحق وتحليله: لأساتذة القانون والسياسة والشريعة وأعضاء مجلس الشورى والمحامين دور مهم في إبراز كافة جوانب هذا المفهوم عبر وسائل الإعلام المتنوعة، وهنا يبرز دور التنسيق والتعاون فيما بين الشرائح السابقة ومسؤولي حقوق الإنسان.

إنجاز وطني مطلوب

المصدر: جريدة الرياض السبت 19 ذي القعدة 1430هـ - 7 نوفمبر 2009م - العدد 15111
http://www.alriyadh.com/2009/11/06/article472085.html

د. هاشم عبده هاشم

** من يعرف فضيلة الشيخ عبدالرحمن السديس..إمام وخطيب المسجد الحرام..يدرك أنه قامة إسلامية سامقة..بما وهبه الله من سعة البصيرة..ووضوح الرؤية..وقوة الحجة..وسداد الرأي..وصواب المنطق..أمده الله بالصحة والعافية..وبالمزيد من التوفيق لإكمال رسالته العظيمة..في تنوير الأمة..وتصويب خطابها الدعوي..وتصحيح المفاهيم الخاطئة عند بعض الناس..

** وفي مثل هذا اليوم من يوم الجمعة الماضي..تعرض فضيلته لموضوع مهم لا تعاني منه بلادنا بمفردها..ولكن تغرق فيه الأمة بأسرها وتتعرض بسببه أجيالها لكثير من الارتباك..والتمزق.. والتفكك..بفعل حالة الانقسام التي تحدثها في صفوفهم..

** تلك القضية هي: "ظاهرة تصنيف الناس..فكم نرى ونسمع في المجالس والمنتديات وشبكات المعلومات أن هذا مغالٍ ومتطرف..وذاك وهابي في السمع والطاعة..وآخر رجعي وصولي..وكذلك في النيل من علماء الشريعة الذين يقررون منهج السلف الصالح في السمع والطاعة لولاة أمر المسلمين ، فهذا مداهن متزلف..وذاك مراءٍ ومنافق والثالث من علماء السلطان..ومن اجل هذا كله أقيمت سوق الولاء والبراء والود والعداء ، مما يحتم التوارد على ميثاق شرف أدبي يحمي أعراض البراء النبلاء"..كما قال فضيلته.

** هذه الدعوة الصادقة والمخلصة..

** وهذا الصوت القوي المؤمن..والمنطلق من بيت الله الحرام..ومن جوار الكعبة المشرفة..

** لابد وأن تُتبنى..

** لابد وأن تُتحول إلى "ميثاق عمل وطني"..

** لابد وأن تصبح منهج عمل المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية والثقافية في بلادنا..

** إن اجتماع مفتي عام المملكة ورئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي ووزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ، ووزير العدل ووزير الثقافة والإعلام ، ورئيس مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني ورئيس هيئة حقوق الإنسان ورئيس جمعية حقوق الإنسان..إن اجتماعهم في مكة المكرمة..وأمام بيت الله العتيق..لإصدار هذا الميثاق..أصبح مطلباً وطنياً يكتسب أهميته من الغاية النبيلة من الدعوة إليه..حتى لا تتسع دائرة الصراع الاجتماعي وتتحول بلادنا إلى ساحة مفتوحة لبعض الاجتهادات..أو التصنيفات الخطيرة..والمدمرة لنسيج الوحدة..ومرتكزاتها الأساسية..

** لو حدث هذا..

** فإن إنجازاً تاريخياً..ووطنياً مهماً سيكون قد تحقق..

** ولذلك فإنني أتمنى أن أراه..حتى أطمئن على سلامة أجيالنا القادمة ونظافة عقولها..

***

ضمير مستتر:

**(أخطر ما يمكن أن يتهدد الشعوب..هو تشككها في سلامة نوايا بعضها تجاه البعض الآخر).

حقوق الإنسان في العالم

باريس تتحرك على الخط السوري – "الإسرائيلي" وتلمّح لـ "حماس"

إرهاب معلن: حاخامان "يفتيان" بقتل الرضّع

المصدر: جريدة الخليج جريدة الخليج الثلاثاء ،2009/11/10
http://www.alkhaleej.ae/portal/b7294375-101c-4692-a3e9-27ffeeff88ce.aspx

أصدر حاخامان يهوديان بارزان ''فتوى'' إرهابية مفصّلة تتيح قتل أطفال ورضّع ومدنيين فلسطينيين . جاءت الفتوى في كتاب جديد للحاخامين اسحق شبيرا ويوسي اليتسور، المدرسيْن في مستعمرة في الضفة . وفيما لم يصدر في أي مكان في عواصم العالم أي رد فعل على هذه الفتوى، أكدت فرنسا أن رئيسها نيكولا ساركوزي سيستقبل رئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو الأربعاء المقبل، والرئيس السوري بشار الأسد الجمعة، لبحث ملف المفاوضات على المسارين الفلسطيني والسوري . وأعلنت أيضاً أنها مستعدة للحوار مع حركة ''حماس'' عندما تقبل بعملية ''السلام'' . لكن الرئيس محمود عباس دعا الجامعة العربية إلى مقاطعة ''حماس''، متهماً إياها بتعطيل المصالحة . وأكد، في الوقت ذاته، أن الاتفاق مع ''إسرائيل'' كان ''قريباً جداً'' قبل مجيء نتنياهو الذي طالب بالعودة إلى نقطة الصفر .

خلال 9 أشهر في أبوظبي

94 ٪ نسبة الإنجاز في إدارة التوجيه الأسري

المصدر:جريدة الخليج الثلاثاء ،2009/11/10
http://www.alkhaleej.ae/portal/f015c912-0bc9-4f31-b8ca-25e3a4ce61e2.aspx

أبوظبي - ''الخليج'':
بلغ إجمالي الحالات التي عرضت على إدارة التوجيه الأسري في دائرة القضاء في أبوظبي خلال الشهور التسعة الأولى من العام الجاري، 4 آلاف و970 حالة من بينها 3 آلاف و350 حالة جديدة، فيما تم الفصل في 4 آلاف و656 حالة . . بما يعادل 94% من إجمالي الحالات المعروضة عليها .
ونجحت الإدارة في فض النزاع والصلح بالتراضي بين الطرفين لحوالي 1232 حالة بما يعادل 26% من إجمالي الحالات المعروضة فيما بلغ عدد الحالات الجديدة المسجلة في دوائر التوجيه الأسري في إمارة أبوظبي حوالي 3 آلاف و350 حالة، بينما بلغ عدد الحالات التي لم تنجح فيها جهود فض النزاع وتم إحالتها إلى المحاكم 3431 بما يعادل 29% من الحالات المعروضة علي الإدارة .
كما وصل إجمالي الحالات التي انتهت باتفاق الطرفين على الطلاق دون اللجوء إلى المحاكم 549 حالة بما يعادل 12%، فيما بلغ عدد الحالات التي لم يستمر أصحابها في مراجعة حالاتهم وتم حفظ ملفاتها بعد مضي الفترة الزمنية المسموح بها لفض النزاع 877 حالة بما يعادل 12% من إجمالي الحالات .

ملتقى قيادات الإمارات" يناقش العنف ضد المرأة

المصدر:جريدة الخليج الثلاثاء، 2009/11/10
http://www.alkhaleej.ae/portal/59ba09a2-9ba9-4c0d-832e-c42a203a0c6e.aspx

دبي - "الخليج":

تنظم مؤسسة دبي للمرأة الجلسة الرابعة من "ملتقى قيادات الإمارات" الذي ستبدأ فعالياته 12 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، في القاعة الرئيسية في فندق ذا بالاس في دبي في الساعة 11 صباحاً .

سيركز ملتقى قيادات الإمارات على موضوع "العنف ضد المرأة الأسباب والتداعيات"، والذي سيشهد مشاركة عدد من المتحدثين الرئيسين وهم: عفراء البسطي المدير التنفيذي لمؤسسة دبي الخيرية لرعاية النساء والأطفال، والدكتورة سعاد المرزوقي، رئيس قسم الاصلاح والتوجيه الأسري في محاكم دبي، حيث ستتم مناقشة هذه القضية من منظور اجتماعي ونفسي وقانوني .

وقالت عائشة السويدي، مدير إدارة تطوير القيادات النسائية في مؤسسة دبي للمرأة ومديرة الجلسة "لقد كانت الجلسات السابقة من ملتقى قيادات الإمارات تركز على الاحتفاء بانجازات القيادات النسائية وتبادل الخبرات ووجهات النظر المتعلقة برحلتهن نحو النجاح .

وأضافت: "على الرغم من تحقيق العديد من الانجازات في إطار تطور المرأة، إلا أنه لا تزال هناك العديد من القضايا والمشاكل التي تعاني منها المرأة والتي ينبغي تسليط الضوء عليها من أجل مناقشة أسباب حدوثها وطرح الحلول الممكنة والتوصية بها" .

وقد أطلقت مؤسسة دبي للمرأة ملتقى قيادات الإمارات كمنصة لتبادل الأفكار ونتائج الأبحاث وطرح التجارب السابقة وقصص النجاح الملهمة ضمن استراتيجيتها لدعم المرأة الإماراتية العاملة .

سيتم الإعلان عنها قريباً وتضمن حقوق الخدم

"الإدارة العامة للإقامة" تنتهي من تعديل مواد في قانون إقامة الأجانب

المصدر:جريدة الإتحاد الأربعاء 11 نوفمبر
http://www.alittihad.ae/details.php?id=36396

زايد الدخيل

انتهت الإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب من تعديل بعض مواد قانون دخول وإقامة الأجانب الذي تعمل وزارة الداخلية على إعادة صياغته ويشمل تعديل بعض رسوم المعاملات منها تخفيض رسوم استقدام الخدم، وفقاً للواء ناصر العوضي المنهالي الوكيل المساعد لشؤون الجنسية والإقامة والمنافذ بالإنابة.

وقال المنهالي لـ"الاتحاد" إنه سيتم الاعلان قريباً عن تعديلات قانون دخول وإقامة الأجانب في صورتها النهائية بعد دراستها من كافة الجوانب، والتي تتضمن مقترحاً لخفض رسوم جلب خدم المنازل بالنسبة للوافدين المقيمين في الدولة والمقدرة بنحو 5 آلاف درهم للمعاملة، حيث تراعي الرسوم الجديدة المخفضة الناحية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية بهدف الوصول إلى مجتمع آمن خال من المخالفين.

وأكد أن التعديلات التي طرأت على بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون دخول وإقامة الأجانب هدفت من جملة ما هدفت إليه الحد من ظاهرة المخالفين لقانون الجنسية فضلاً عن تشديد الضوابط الناظمة لاستصدار تأشيرات الدخول من قبل الأفراد والمؤسسات بما يضمن عدم الاتجار بها.

وقال المنهالي إن هذا التوجه يأتي للقضاء على ظاهرة الخدم المخالفة التي تجد من يوفر لها العمل بدعوى ارتفاع تكاليف جلب الخادمة من الخارج بالطرق الشرعية، مشيراً إلى أن وزارة الداخلية لا يهمها مطلقاً مقدار ما تحققه من إيرادات مالية نظير خدماتها العامة، لكنها تحرص في المقابل على تحقيق الصالح العام. وأوضح أن التعديلات تتضمن بنوداً مهمة تهدف إلى الحفاظ على حقوق الخدم وتحسين ظروف عملهم، منها إلزام الكفيل بساعات العمل اليومية، وتسليم الرواتب في ميعادها ومنحهم إجازات أسبوعية وسنوية وتذاكر للسفر، بالإضافة إلى مكافأة نهاية الخدمة، بالإضافة إلى عدد من الضمانات والاشتراطات للسماح بجلب الخدم وعدم تحديد حد أقصى لعدد الخدم المسموح به لكل أسرة مواطنة أو وافدة.

رزوقي: الكويت تبرعت بـ300 ألف دولار لـ"حقوق الإنسان"

المصدر: جريدة القبس الكويتية 2009/11/08
date=11112009&حقوق%20الإنسان=http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=548014&searchText

جنيف - كونا –
قدم المندوب الدائم للكويت لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية السفير ضرار رزوقي، خلال اجتماعه مع المفوضة السامية لحقوق الانسان نافي بيلاي امس، مساهمة الكويت الاستثنائية السنوية للمفوضية البالغة 300 الف دولار.
واوضح السفير رزوقي، في تصريح لـ«كونا» عقب اللقاء، ان هذه المساهمة الطوعية تأتي انطلاقا من ادراك الكويت للاعباء الملقاة على عاتق مكتب مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان وايمانها باهمية دعمها للقيام بواجباتها وولايتها الانسانية.
ودان السفير رزوقي استمرار اسرائيل في تنفيذ اجراءاتها التعسفية ضد الفلسطينيين، وبخاصة الحصار الذي تفرضه على قطاع غزة ما يمنع دخول المساعدات الانسانية لضحايا العدوان الاسرائيلي ويعيق المحاولات الدولية لاعادة بناء القطاع.
واشار السفير، في لقائه مع المفوضة السامية، الى مبادرة سمو امير البلاد بتقديم مبلغ 34 مليون دولار لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا)، اضافة الى المساهمة السنوية الطوعية، مراعاة للمعاناة التي يتكبدها الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال يوميا.
واشاد السفير رزوقي بالدور الذي ادته المفوضية السامية لحقوق الانسان في تسليط الضوء على الجرائم الاسرائيلية التي جرت خلال احداث غزة، مشددا على اهمية الاستمرار بمراقبة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة.
ورحب مجددا بالزيارة المزمعة للمفوضة السامية الى الكويت في ابريل القادم، التي ستعود بالفائدة على برامج التعاون بين الطرفين.
واكد السفير رزوقي اهمية الدور الانساني الذي تقوم به مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان حول العالم، مؤكدا عزم بلاده الاستمرار في دعم الانشطة والبرامج التي تقوم بها المفوضية.
من جهتها، اشادت مفوضة حقوق الانسان باستمرار مساهمات الكويت في دعم برامج وانشطة المفوضية واستعرضت الصعوبات التي تواجه المفوضية في بعض الاحيان لتمويل مشاريعها.
وحضر اللقاء السكرتير الاول في البعثة الدائمة للكويت في جنيف طلال المطيري وعضو الوفد نواف نعمان.

إطلاق سراح كينيين خطفا قبل يومين في مقديشو

الأمم المتحدة تحذر من هجرة جماعية في الصومال

المصدر:جريدة الإتحاد الأربعاء 11 نوفمبر
http://www.alittihad.ae/details.php?id=36396

وكالات

حذرت الأمم المتحدة أمس من أن مئات الآلاف من الصوماليين الإضافيين على وشك ترك بلادهم بعد أن أدت فيضانات إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية البائسة في البلاد. وقالت إليزابيث بايرز المسؤولة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إن الفيضانات تسببت الشهر الحالي في ترك 16 ألفاً آخرين منازلهم . وتشرد نحو 1.5 مليون صومالي منذ بداية عام 2007 . وأضافت أن نحو 3.6 مليون صومالي بحاجة الآن لمساعدات دولية بالمقارنة مع عددهم العام الماضي وكان 1.8 مليون. وحذرت بايرز من أن الصوماليين سيحاولون الفرار إلى خارج البلاد ما لم يحدث تدفق سريع للمساعدات الأجنبية. وقالت في مؤتمر صحفي بجنيف "يذهب أسوأ السيناريوهات التي يمكن أن نتخيلها إلى أن 283 ألفاً قد يتركون الصومال وربما يثير هذا الأمر مشاكل في المنطقة برمتها". ويصعب توزيع المساعدات الأجنبية في داخل الصومال بسبب انتشار أعمال العنف والهجمات على العاملين في مجال المساعدات والتهديد الدائم الذي تمثله القرصنة الساحلية.

من جهة ثانية أطلق مسلحون أمس سراح اثنين من الكينيين خطفا قبل يومين في سوق البكارا بالعاصمة الصومالية مقديشو. وخطف عشرة مسلحين ملثمين الرجلين مع اثنين من الصوماليين في السوق التي يسيطر عليها متمردو حركة "الشباب" يوم الأحد. وقال أبو بكر علي وهو مدير مركز هامر ادي للطباعة حيث يعمل الأربعة "إنهم سالمون.. منحناهم عطلة". وأضاف أن الكينيين نقلا جواً إلى نيروبي.

إلى ذلك واصلت إسبانيا أمس سعيها للتوصل إلى حل لأزمة القرصنة قبالة الصومال، حيث يحتجز القراصنة 36 من الصيادين، مطالبين بالإفراج عن اثنين من رفاقهم الذين تم القبض عليها ونقلا إلى مدريد لتجرى محاكمتهم.